3 صحة جيدة ورفاه

الغاية 3 -7 : ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية , بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الاسرة والتثقيف بشأنها , وادماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

3-7-1 : نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (15ـ 49 سنة) واللاتي لبيت حاجاتهن الى تنظيم الاسرة بطرق حديثة

جاء في دراسة المسح الوطني لصحة الاسرة أن نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم أسره حديثة مبينة وفق الجدول التالي:

جدول (3ـ11) نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم أسره حديثة

التصنيف	حضر	ريف	الاجمالي
النسبة	16.8	13.2	16.3

المصدر : تقرير المسح الوطني لصحة الاسرة – مصلحة الاحصاء والتعداد بوزارة التخطيط 2014.

3-7-2 : معدل الولادات لدى المراهقات (10 - 14) سنة و (15ـ19) سنة لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية . حدد القانون سن الزواج في ليبيا بسن 18 سنة

تم حساب هذا المؤشر عن العام 2016 حيث بلغت 0.41 لكل 1000 من الاناث في نفس الفئة ويفسر انخفاضها ندرة الزواج والحمل في هذه الفئة العمرية نظراً لأن السن القانونية لزواج الإناث في ليبيا هي سن 18سنه وهي المعتمدة في عقود الزواج فقط.

الغاية 3-8 : تحقيق التغطية الصحية الشاملة , بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة , وإمكانية حصول الجميع على الادوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.

3-8-1: تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الاساسية المستندة الى الاجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد , والأطفال , والأمراض المعدية , والأمراض غير المعدية والقدرة على توفير الخدمات , وإمكانية الوصول اليها لدى السكان عموما والأشد حرمان خصوصا).

3 صحة جيدة ورفاه

1.التغطية بالتطعيمات

جدول (3-12) نسبة التغطية بالتطعيم لسنة 2017 .

نوع التطعيم	رقم الجرعة	النسبة %
الواقي من الدرن (BCG)	عند الولادة	% 100
التهاب الكبد الفيروسي البائي (Hep B)	عند الولادة	% 100
شلل الأطفال الفموي (BOPV)	عند الولادة	% 100
الثلاثي البكتيري (DTaP)	الاولى	% 98.9
الثلاثي البكتيري (DTaP)	الثالثة	% 96.5
التهاب الكبد الفيروسي البائي (Hep B)	الثالثة	% 96.5
المستدمية النزلية ب (Hib)	الثالثة	% 96.5
شلل الاطفال (IPV)	الاولى	% 98.9
شلل الاطفال (IPV)	الثالثة	% 96.5
المكورات الرئوية (PCV (13	الاولى	% 98.9
المكورات الرئوية (PCV (13	الثالثة	% 94.5
الإسهالات (Rota)	الاولى	% 98.9
الإسهالات (Rota)	الثالثة	% 96.5
المركب الفيروسي (MMR)	الاولى	% 94.5
المركب الفيروسي (MMR)	الثانية	% 93.7

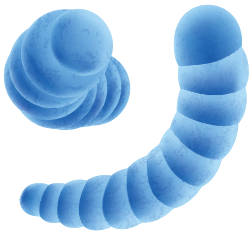

2. معدلات توفر مرافق الرعاية الصحية الأولية والاسرة بالقطاع العام 2018

جدول (3-13) نسبة الأسرة والمرافق الصحية لكل 10000 مواطن

ر	المؤشر	القيمة*	Indicators
1	معدل السرير لكل عشرة آلاف مواطن	37	Rate per 10,000 population
2	معدل المرفق الصحي لكل عشرة الآف مواطن	2.6	Rate per 10,000 population

*تشمل المرافق الصحية بالقطاع الخاص

3. الإنفاق على الصحة

جدول (3-14) معدل الانفاق على قطاع الصحة 2018.

المؤشر	القيمة %
نسبة ما يخصص لوزارة الصحة من الميزانية العامة 2018	7.9
معدل الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي	4.0
نسبة إنفاق الدولة على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	73.5
نسبة الإنفاق من الجيب على الصحة*	26.5

مقدوة من منظمة الصحة العالمية

- يلاحظ من خلال البيانات انخفاض معدل الانفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك ارتفاع نسبة الانفاق من الجيب كنسبة من الانفاق على الصحة.

3-8-2: نسبة السكان التي تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الاسر المعيشية او دخلها
الرعاية الصحية حق تكفله الدولة وفق القانون الصحي رقم 106 لسنة 1973 م ، مع العلم بأن نسبة الإنفاق من الجيب على الصحة في ليبيا 26.5%.

الغاية 3- 9: الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والامراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيمائية الخطرة، وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

3- 9-1 : معدل الوفيات المنسوبة الى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط
لا يوجد هذا المؤشر وغير محسوب في ليبيا.

3 صحة جيدة ورفاه

3-9-2 : معدل الوفيات المنسوبة للمياه غير المأمونة والافتقار الى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع).

لا يوجد هذا المؤشر وغير محسوب في ليبيا .

3-9-3 : معدل الوفيات المنسوب للتسمم غير المتعمد.

لا يوجد هذا المؤشر وغير محسوب في ليبيا .

3 ـ أ : تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان , حسب الاقتضاء

3 ـ أ ـ 1: معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الاشخاص الذين تبلغ اعمارهم 15 سنة فأكثر

ليبيا طرف في الإتفاقية الإطارية لمكافحة استخدام التبغ منذ عام 2005، وتنفيذاً لها فقد صدر تشريع محلي تحت رقم 206 لسنة 2009 كما إعتمد برنامج وطني معني بتنفيذ السياسات المعتمدة في مجال المكافحة ، ورغم تأثر تنفيذ الاتفاقية المعنية سلباً بحالة الطوارئ التي تمر بها البلاد إلا انه قد تم حديثا إنشاء برنامج وطني لمكافحة التدخين واستخدام التبغ لتولي تنفيذ الالتزامات وفقاً للاتفاقية المذكورة.

ينتشر التدخين في ليبيا بنسبة كبيرة في مختلف الأعمار وتصل نسبة انتشار التدخين الى 12.8% ونسبته في الذكور 23.9٪ والاناث 1.7٪ ويصل اقصاها الى 18% في الفئة العمرية (40-49)، والجدول التالي يوضح نسبة المدخنين حسب الفئة العمرية.

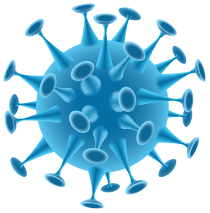

جدول (3-15) نسبة انتشار التدخين حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	19-15	29-20	39-30	49-40	59-50	60 <
%	3.9	11	15.9	18	13.3	12.1

المصدر : تقرير المسح الوطني لصحة الاسرة – مصلحة الاحصاء والتعداد بوزارة التخطيط 2014.

3 - ب : دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والادوية والامراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الاول وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار مقبولة وفقا للإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة الذي يؤكد حق البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من الاحكام الواردة في الاتفاق بشان الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجهه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة , سيما من اجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية .

3 صحة جيدة ورفاه

3 - ب ـ 1: نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني للتطعيم لبلدهم.
35 % من السكان وهم نسبة الأطفال الى عدد السكان المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني للتطعيم للوقاية من عدد 15مرض مستهدفة بالتطعيمات, بالإضافة الى تطعيم الفئات ذات الإختطار والمسافرين الى المناطق الموبوءة ببعض الأمراض المعدية .

3 ـ ب ـ 2: مجموع صافي المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى القطاعات الصحية الاساسية والبحوث الطبية . (لا توجد معلومات حول هذا المؤشر في ليبيا).

3ـ ب ـ 3: نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة اساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام .

نسبة توفر الأدوية الأساسية في المستشفيات 41 % ونسبة توفر الادوية الأساسية في المخازن و مرافق الرعاية الصحية الاساسية 13 %.
المصدر: تقييم توفر وجاهزية الخدمات الصحية 2017 , مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية. SARA

3 ـ ج :تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية , وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

جدول (3-16) كثافة الاخصائيين الصحيين

التخصص	العدد	المعدل لكل 10000
الاطباء	14988	23
أطباء الأسنان	5791	9
صيادلة	4067	7
التمريض	44510	69
القبالة	1044	2

المصدر : مركز المعلومات والتوثيق – وزارة الصحة.

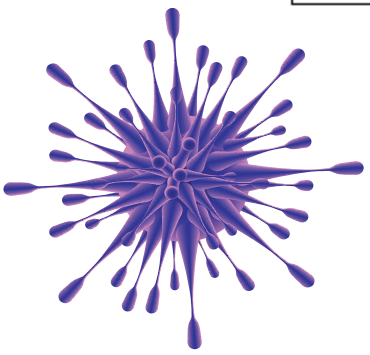

3 - د : تعزيز قدرات جميع البلدان , ولا سيما البلدان النامية , في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

3ـ د ـ 1: القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية , والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية

1. التشريعات الصحية الدولية

- تم تعيين المركز الوطني لمكافحة الامراض في ليبيا كنقطة اتصال وطنية في مجال التشريعات الصحية الدولية 2005.
- وقد انشأت ادارة مختصة بالمركز المذكور لهذا الغرض . ويجري تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ هذه التشريعات وفقاً للنقاط حيث سجلت عام 2018 النقاط التالية :

جدول (3-17) نتائج التقييم الخارجي المشترك (JEE)

الجوانب التقنية المتعلقة بالتشريعات الصحية الدولية (IHR)			المنافذ والمخاطر المتعلقة بالتشريعات الصحية الدولية	التقرير السنوي	التقييم الخارجي المشترك (JEE)
اكتشاف	منع	استجابة			
44.0	54.0	34.0	37.0	41	43

وقد جرى في ليبيا تنفيذ تمرين التقييم الخارجي المشترك (JEE) خلال العام 2018 بمشاركة جميع الشركاء المحليين ومنظمة الصحة العالمية وقد سجل التقييم المشترك (43) درجة.

- أسس برنامج للتقصي والإنذار المبكر والإستجابة للأمراض والطوارئ الصحية سنة 2017 بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية .
- أنشئت وزارة الصحة الإدارة العامة للطوارئ بديوان الوزارة سنة 2019.

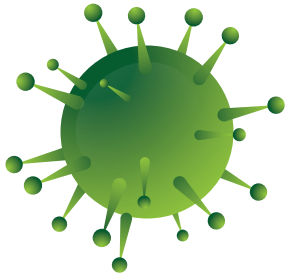

3
صحة وعافية

ثانيا: الفرص

1. وجود الموارد البشرية الطبية والطبية المساعدة في قطاع الصحة.
2. الانتشار الأفقي لمرافق الرعاية الصحية.
3. وجود العدد الكافي من المؤسسات التعليمية الطبية .
4. وجود قطاع خاص منتشر بشكل جيد في مجال الخدمات الصحية

ثالثا: التحديات

1. نقص الموارد المالية وضعف الحوكمة بالقطاع لوجود الانقسام السياسي.
2. مشاكل الإتاحيه والوصول للمناطق التي بها إشتباكات وحروب.
3. مشكلة المهاجرين والنازحين والهجرة غير الشرعية.
4. نقص العامليين الصحيين في بعض التخصصات النادرة.
5. ظهور الأمراض الجديدة والمستجدة.
6. الانقطاع المتكرر للكهرباء

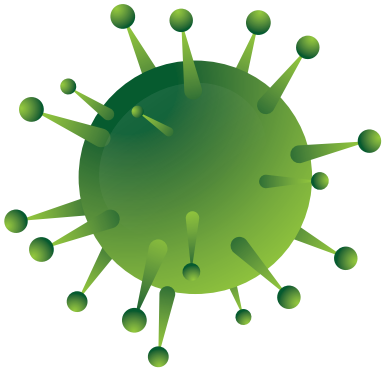

4 تعليم جيد

4 التعليم الجيد

ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

مقدمة

يُعدّ التعليم قطاعاً حيوياً ومرتكزاً مهماً يمثل حجر زاوية في تنمية المجتمع، وتحقيق تقدمه في جميع المجالات، وبه يسمو الإنسان ليصبح قادراً على العطاء والبناء والإبداع، ذلك أنّ تنمية الإنسان تتطلب تنمية معارفه، ومهاراته، واتجاهاته، وبالتالي تطوير خبراته، والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي، حتى يتسنى له الإسهام بفاعلية في تنمية مُحيطه على المستوى الفردي والمُجتمعي.

إلّا أنّ اضطراب المنظومة التعليمية في ليبيا بكل أشكالها على مدى العقود الماضية يجعل بلادنا تحتلّ المراتب الأخيرة في شؤونها التعليمية والاجتماعية والصحيّة والاقتصادية والسياسية، مما يسبب تعطيلاً لجهود التنمية وتطوير القطاع.

ومن هنا كان التطلّع الإيجابي للوزارة هو تحسين وتطوير المنظومة التعليمية من أجل رفع كفاءة مخرجاتها تناغماً مع غايات ومقاصد الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030م ، وذلك بالعمل على توفير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة للعملية التعليمية، وتجهيز وتطوير المرافق التعليمية، وتوفير كافة مستلزمات العملية التعليمية.

الشكل(A_3) تحقيق الترابط بين الهدف 4 واهداف التنمية

أولا: المنظورات الوطنية حول الهدف الرابع للتنمية المستدامة

في ضوء توجهات وزارة التعليم نحو تحقيق رؤيتها الرامية إلى تحسين وتطوير العملية التعليمية من خلال إجراء الإصلاح المنشود في المنظومة التعليمية تماشياً مع الرؤية العالمية للتنمية المستدامة 2030م لكون أن التعليم هو الرافد الأساسي لكافة أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولبلوغ النتائج المرجوة قامت الوزارة بتبني المشروع الوطني لإصلاح المنظومة التعليمية، وذلك بوضع خطة عمل تنفيذية متناغمة مع غايات ومقاصد الهدف الرابع للتنمية المستدامة. وعند صياغة الخطة تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات واحتياجات المجتمع الليبي الحالية وتطلعاته المُستقبلية لكي تكون مُنسجمة مع أهداف التنمية الوطنية وبرامجها الهادفة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة القادرة على تلبية هذه الاحتياجات المُتغيّرة والمُتطورة بتغيّر وتطوّر الحياة من خلال المنظورات الوطنية التالية:-

1. تطوير قطاع التعليم والعمل على توفير الموارد البشرية القادرة على تلبية حاجات المنظومة التعليمية، ومواكبة التطورات، والتحديات الحالية والمستقبلية، والعمل على تطوير نظام الحوكمة من خلال مراجعة اللوائح وتطويرها.
2. الاهتمام بالطفولة المبكرة وتوفير تعليم تربوي عالي الجودة لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي (رياض الأطفال).
3. أن يكون التعليم الأساسي والثانوي تعليماً عالي الجودة يُعد الطلبة فيه إعدادا تربويا جيدا، يُكسبهم المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، ويعزز من قدراتهم للالتحاق بمراحل ومسارات التعليم اللاحقة.
4. توفير البيئة التربوية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز لمختلف الفئات الطلابية والكوادر العاملة، وتهيئة بيئة تعليمية فعّالة وآمنة وخالية من العنف.
5. رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الفني والتقني والاهتمام بجودته وتطويره كمًا ونوعاً لتوفير الكوادر الفنية ذات المهارة وفقاً لاحتياجات المجتمع ومُتطلبات التنمية.
6. تحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ودعمها لتحقق معايير ضمان الجودة والاعتماد؛ للرفع من مستوياتها لمواجهة التحديات المعاصرة، وتوفر الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة التي تلبي حاجات المجتمع وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
7. استثمار المدارس الحكومية والخاصة في مبادرات وحملات تتبناها الوزارة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
8. تدريب وتأهيل المعلمين وأعضاء هيئة التدريس للرفع من كفايتهم، وتحسين مستوى الأداء الإداري بالقطاع بما يلبي متطلبات نظم إدارة الجودة القياسية.
9. إنشاء وصيانة وتطوير المرافق التعليمية وتجهيزها للرفع من مستوياتها، على أن تُراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة والفروق بين الجنسين. وتوفير كافة مستلزمات العملية التعليمية من كتب ووسائل تعليمية ومواد تشغيلية ومستلزمات التدريب وغيرها.
10. تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات وتوظيفها في العملية التعليمية وبرامج التخطيط التربوي بما في ذلك دعم برامج التنمية المستدامة.
11. توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير القطاع والتوظيف الأمثل لهذه الموارد.

ثانيا: نظام التعليم الوطني

يُنظم التعليم في ليبيا وفقاً لقانون التعليم رقم (95) لسنة 1975م، والقانون رقم (18) لسنة 2010م، بشأن إلزامية التعليم، إضافة للوائح المنظمة للعملية التعلمية المتمثلة في:

- لائحة تنظيم وإدارة المؤسسات التعليمية لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي الصادرة بقرار المجلس الرئاسي رقم (933) لسنة 2017م.
- لائحة تنظيم التعليم العالي الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (501) لسنة 2010م.
- لائحة تنظيم التعليم العام الصادرة بقرار المجلس الرئاسي رقم (799) لسنة 2018م.

التعليم في ليبيا مجاني في المؤسسات التعليمية الحكومية، وإلزامي لمرحلة التعليم الأساسي. تبين الخارطة التالية النظام التعليمي (السلم التعليمي)، ومسارات التعليم (المراحل التعليمية).

الشكل (1-4) النظام التعليمي (السلم التعليمي)

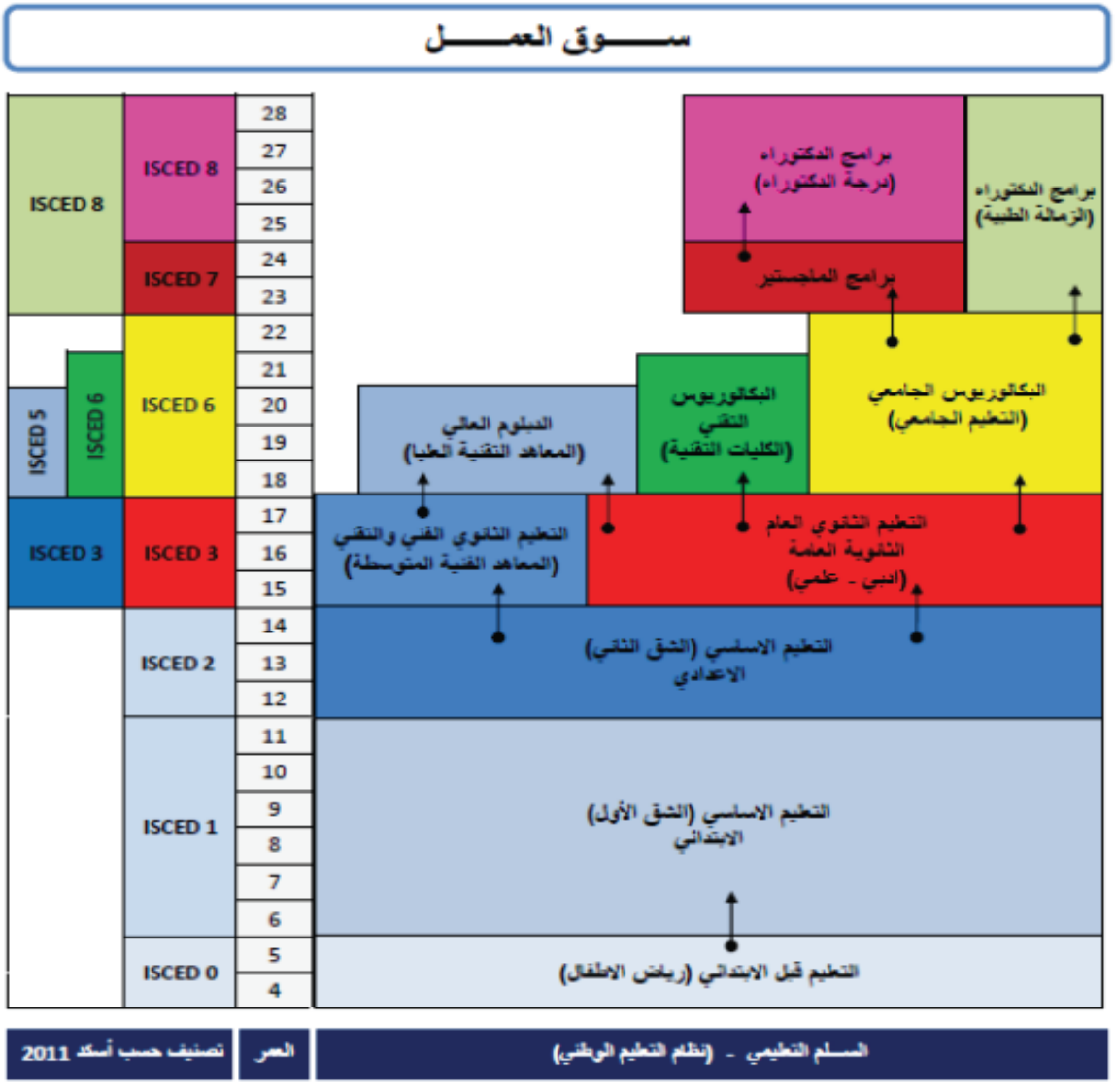

1- مرحلة رياض الاطفال

تُعدّ رياض الأطفال مؤسسة تربويّة تهدف إلى دعم الأسرة من خلال الإسهام في تنشئة وتربية الأطفال دون السّادسة وتنميتهم بشكل شُمولي وتكامُلي (جسمياً، وعقلياً، وروحياً، ونفسياً) بمَا يُحقق التوافق والانسجام بين هذه المكوّنات الأربعة، حيث يقوم بهذه الأدوار فريق عمل يضم كُل من: (المُربّية، مُساعدة المُربّية، الاختصاصي الاجتماعي، المُرشد النفسي) وفق أسس ومعايير تربوية ذات جودة عالية، ومن خلال أنشطة اللعب؛ لإكسابهم مهارات التفاعل والتواصل الإيجابيين؛ بقصد إدماجهم في مجتمع المدرسة. وتستهدف الرياض الفئة العمرية من 4 إلى 5 سنوات.

بلغ عدد الأطفال المقيدين في مرحلة رياض الأطفال بالمنطقتين الغربية والجنوبية (37,147) طفل حسب إحصائيات العام الدراسي 2019/2018م، وهذا يحقق معدل قيد إجمالي 14,11%. بلغ عدد رياض الأطفال القطاع الحكومي (273) روضة موزعة في مدن وقرى عدة، حيث وصل متوسط كثافة الفصل تقريبا (24) طفل.

جدول (4-1) عدد الأطفال في مرحلة رياض الأطفال وكثافة الفصل 2019/2018م.

المستوى	عدد الأطفال		المجموع	معدل القيد الاجمالي	نسبة النوع	عدد الرياض	عدد الفصول	كثافة الفصل
	ذكور	إناث						
الأول	5,855	6,239	12,094		51.60		552	21.90
الثاني	12,750	12,305	25,053		49.10		981	25.50
الإجمالي	18,605	18,544	37,147	٪14.11	49.92	273	1533	24.23

جدول (4-2) تقديرات عدد السكان في سن الدراسة للعام الدراسي 2019/2018م

التصنيف	فئات السن	ذكور	إناث	المجموع
التعليم المبكر	4 – 5 سنوات	134,891	128,383	263,274

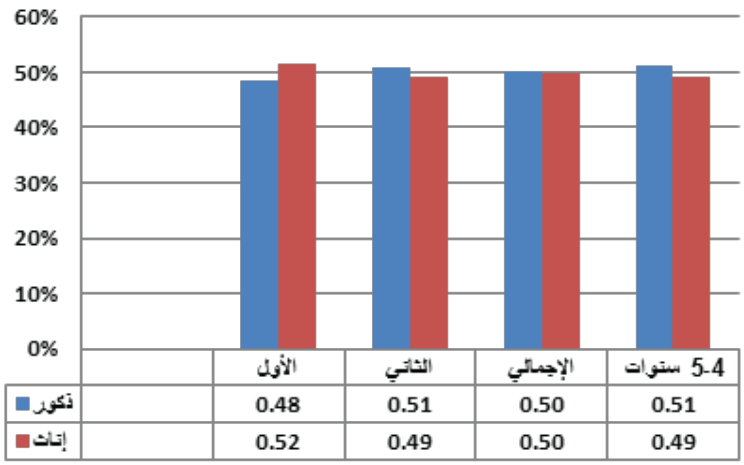

شكل (4-2) نسبة تكافؤ النوع بمرحلة رياض الأطفال

2- مرحلة التعليم الاساسي

بلغ عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بالمدارس الحكومية بالعام الدراسي 2019/2018م حسب إحصائيات مركز المعلومات والتوثيق بالوزارة للمنطقتين الجغرافيتين الغربية والجنوبية (895,935) تلميذ، موزعين على المناطق التعليمية كما في بالشكل رقم (3.4).

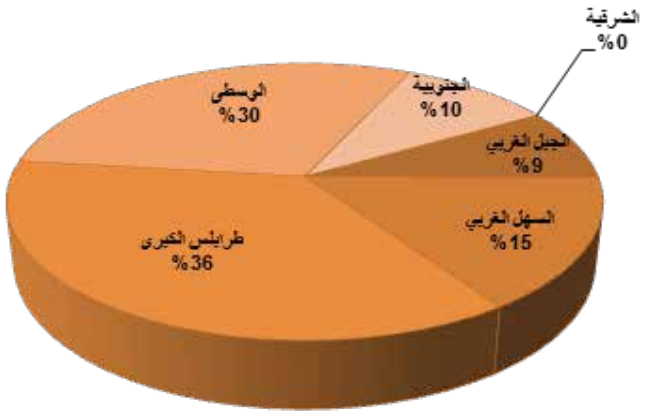

شكل (3.4) نسبة تلاميذ مرحلة التعليم الاساسي حسب المنطقة للعام الدراسي 2018/2019

وتبين الإحصائيات أن معدل انخراط الإناث في هذه المرحلة مرتفع كما هو موضح بالشكل (4.4).

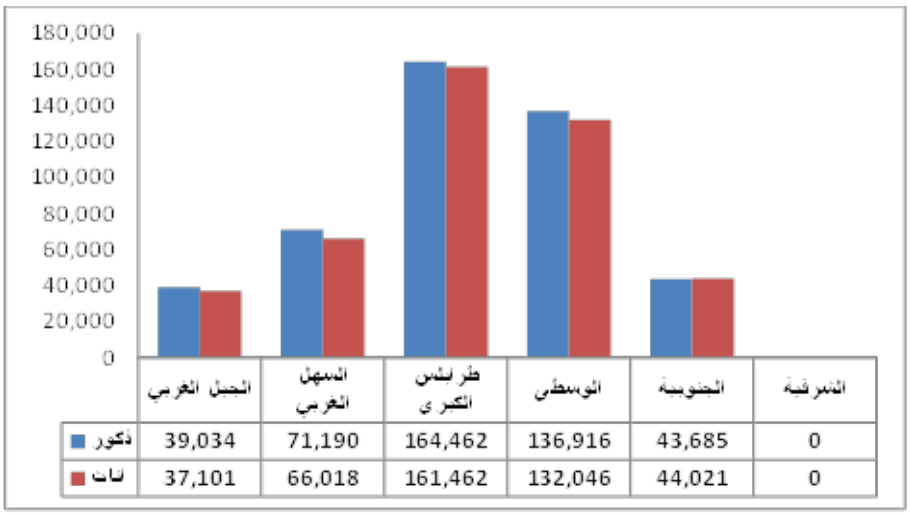

	الجبل الغربي	السهل الغربي	طرابلس الكبرى	الوسطى	الجنوبية	الشرقية
ذكور	39,034	71,190	164,462	136,916	43,685	0
اناث	37,101	66,018	161,462	132,046	44,021	0

شكل (4.4) معدل مشاركة الإناث في التعليم الأساسي

بلغ عدد الطلبة بالقطاع الخاص للمنطقتين الجغرافيتين الغربية والجنوبية في مرحلة التعليم الأساسي بالعام الدراسي 2019/2018م حسب إحصائيات إدارة التعليم الخاص (98,325) **تلميذ. وبذلك يكون إجمالي عدد طلبة هذه المرحلة للعام الدراسي** 2019/2018 **م للمنطقتين الجغرافيتين الغربية والجنوبية** (994,260) **تلميذ، وكانت مساهمة القطاع الخاص حوالي** 10% **فقط، كما هو موضح بالشكل** (4.4).

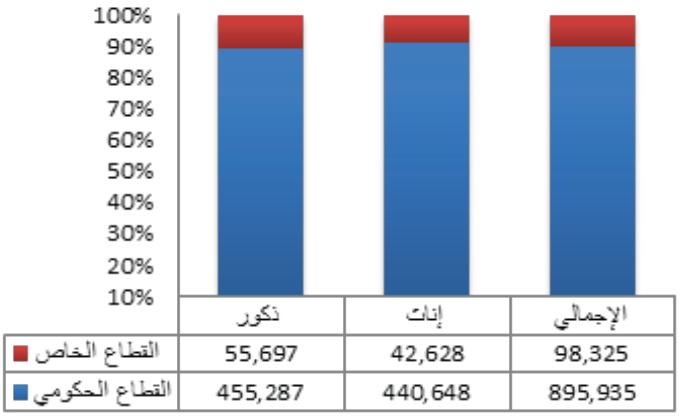

	ذكور	إناث	الإجمالي
القطاع الخاص	55,697	42,628	98,325
القطاع الحكومي	455,287	440,648	895,935

شكل (4-5) **نسبة مساهمة القطاع الخاص في التعليم الأساسي بالعام الدراسي** 2018/2019

ونظرا لعدم توفر بيانات وإحصائيات عن المنطقة الشرقية، تطلب الأمر الإستناد على إحصائيات السنوات السابقة من أجل تقدير إحصائيات العام الدراسي 2019/2018م. وبناءً على هذه التقديرات فإن عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بالمدارس الحكومية في المنطقة الشرقية للعام الدراسي 2019/2018م يُقدر بـ (375,558) تلميذ، حيث يشكلون حوالي نسبة 29% من إجمالي عدد التلاميذ. وبذلك يكون إجمالي عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بالعام الدراسي 2019/2018م في المدارس الحكومية في كامل ليبيا (1,271,493) تلميذ.

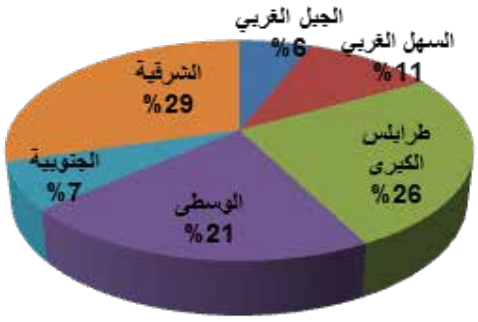

شكل (4-6) **نسبة تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بالمدارس الحكومية حسب المناطق للعام الدراسي** 2018/2019م

3- مرحلة التعليم الثانوي

بلغ عدد الطلاب بمرحلة التعليم الثانوي بالمدارس الحكومية بالعام الدراسي 2019/2018م حسب إحصائيات مركز المعلومات والتوثيق للمنطقتين الجغرافيتين الغربية والجنوبية (165,753) طالب، موزعين على المناطق التعليمية كما في الشكل التالي:

شكل (4-7) نسبة تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي بالمدارس الحكومية للعام الدراسي 2019/2018م

بلغ عدد الطلبة بالقطاع الخاص للمنطقتين الجغرافيتين الغربية والجنوبية في مرحلة التعليم الثانوي بالعام الدراسي 2019/2018م حسب إحصائيات إدارة التعليم الخاص (14,034) طالب، إذ تمثل مساهمة القطاع الخاص حوالي 7,8% فقط. وبذلك يكون إجمالي عدد طلبة هذه المرحلة للعام الدراسي 2019/2018م للمنطقتين الجغرافيتين الغربية والجنوبية (179,787) طالب.

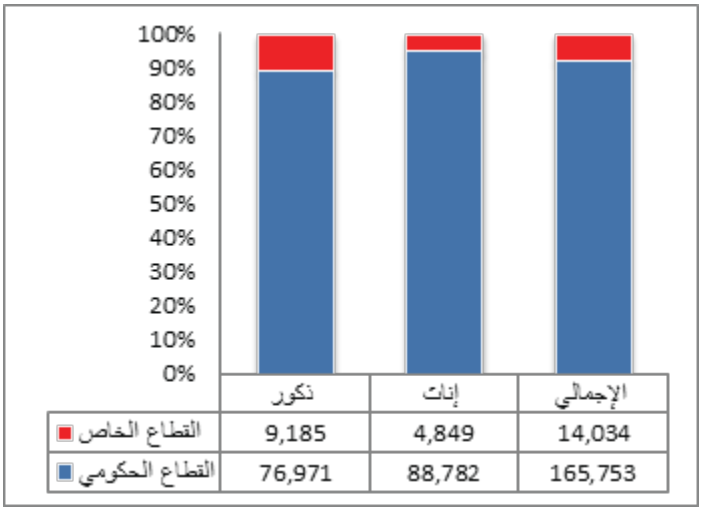

	ذكور	إناث	الإجمالي
القطاع الخاص	9,185	4,849	14,034
القطاع الحكومي	76,971	88,782	165,753

شكل (4-8) مساهمة القطاع الخاص في التعليم الثانوي

وإستناد على إحصائيات السنوات السابقة، فإن عدد طلبة مرحلة التعليم الثانوي بالمدارس الحكومية في المنطقة الشرقية للعام الدراسي 2019/2018م يُقدر بـ (72,016) طالب، حيث يشكلون حوالي نسبة 28% من إجمالي عدد الطلاب. وبذلك يكون إجمالي عدد طلاب مرحلة التعليم الثانوي بالعام الدراسي 2019/2018م في كامل ليبيا (251,803) طالب.

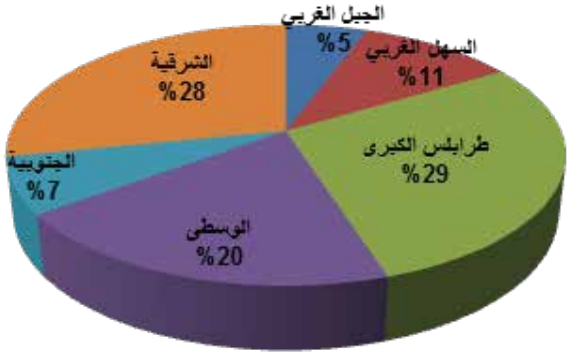

شكل (4_9) نسبة تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي بالمدارس الحكومية للعام الدراسي 2019/2018

ملخص لأهم البيانات والمؤشرات لهذه المرحلة للعام الدراسي 2019/2018م

جدول (4-3) عدد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الثانوي والكثافة العددية في الفصل

نوع التعليم	نسبة الملتحقين%	عدد الطلبة بالمرحلة		المجموع	نسبة النوع %	معدل القيد الاجمالي %	عدد الفصول	كثافة الفصل
		ذكور	إناث					
حكومي	%76.88	108,156	122,541	230,697	%53.12	-	8,965	25.73
خاص	%5.57	13,000	8,106	21,106	%38.41	-	810	26.06
الإجمالي	%82.45	120,156	130,647	251,803	%51.88	%59.29	9,775	25.76

جدول (4_4) معدل الالتحاق، والاتمام، بمرحلة التعليم الثانوي بالعام الدراسي 2019/2018

عدد الطلبة الملتحقين بالصف الاول	معدل الالتحاق	عدد التلاميذ المقيدون في الصف الأخير	معدل القيد الاجمالي في الصف الأخير	عدد الناجحون	نسبة النجاح	نسبة الاتمام من هذه المرحلة	نسبة التسرب من هذه المرحلة
95,297	%66.28	91,255	%63.72	66,212	%72.56	%45.43	-

4ـ مرحلتي التعليم الفني والتقني

• التعليم الفني المتوسط

يلتحق بالتعليم الفني المتوسط الطلبة بعد اتمامهم مرحلة التعليم الأساسي، والفئة العمرية الموازية لهذا النوع من التعليم هي (15 –17) سنة. حيث التحق بالتعليم الفني المتوسط (17,329) طالباً بالعام الدراسي 2019/2018م يمثلون نسبة 15,27% فقط من إجمالي عدد الطلبة الحاصلين على شهادة اتمام مرحلة التعليم الأساسي بالعام الدراسي السابق 2018/2017م. بلغ إجمالي عدد الطلبة المقيدين بهذه المرحلة (40,822) طالباً بالعام الدراسي 2019/2018م، تمثل الإناث نسبة 37%، وهو عدداً قليل جداً إذ لا يمثل إلا نسبة 17% مقارنة بأقرانهم المقيدين في المرحلة الثانوية العامة، لذا تسعى الوزارة من خلال الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني الى رفع معدلات الالتحاق بهذا النوع من التعليم لتصل إلى 60% قبل بلوغ سنة 2030م.

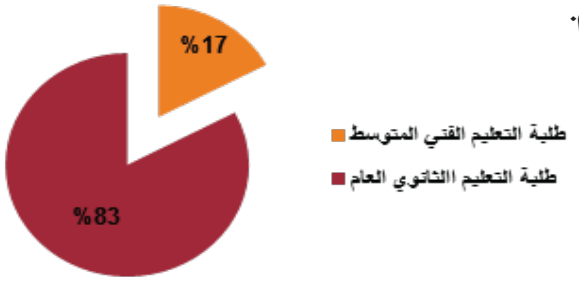

شكل (4-10) نسبة التحاق الطلبة حسب نوع التعليم

• التعليم التقني العالي:

يلتحق بهذا التعليم الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة، والطلبة المتفوقين في المعاهد الفنية المتوسطة. يقدم هذا النوع من التعليم من خلال المعاهد العليا التقنية، والكليات التقنية. بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم التقني العالي (19,244) طالب بالعام الدراسي 2019/2018 يمثلون نسبة 28,64% من إجمالي الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة بالعام الدراسي السابق 2018/2017م.

أ. المعاهد التقنية العليا

مدة الدراسة بالمعاهد التقنية العليا (3) سنوات يُمنح الطالب بعد التخرج درجة الدبلوم العالي في مجال تخصصه، ويبلغ عدد المعاهد العليا التقنية الحكومية (112) معهداً، موزعة على مختلف مناطق البلاد. بلغ عدد الطلبة المسجلين بها (48,820) طالباً في العام الدراسي 2019/2018، مثلت نسبة الطالبات 48%. أغلب المعاهد مجهزة وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني بما يلبي متطلبات العملية التدريبية والتعليمية؛ حتى تكون بيئة تعليمية وتدريبية قادرة على تأهيل تقنيين مهره.

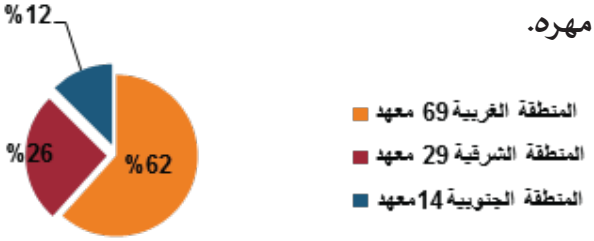

شكل (4-11) توزيع المعاهد العليا

بـ الكليات التقنية

تهدف الكليات التقنية إلى تخريج مهندسين تقنيين للمشاركة في عملية التنمية في ليبيا، والذين قد يصبحوا مُدربين فى بعض المعاهد الفنية المتوسطه والعليا. مدة الدراسة بها (4) سنوات يمنح الطالب بعد التخرج درجة البكالوريوس التقني في مجال تخصصه. عدد الكليات التقنية الحكومية (27) كلية على مستوى الدولة، الكليات التقنية مجهزة وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني بما يلبي متطلبات العملية التعليمية والتدريبية.

جدول (4ـ5) توزيع الكليات التقنية في مناطق ليبيا

عدد الكليات	المنطقة الغربية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الشرقية	إجمالي الكليات التي تمت صيانتها
27	20	4	3	18

5ـ مرحلة التعليم العالي

من خلال هذه المؤشرات نقوم برصد التغير الذي يطرأ على واقع التعليم العالي لغرض تقييمه ومتابعته، والوقوف على مواطن الضعف والقوة، وبالتالي تأتي عملية الإصلاح والتقويم، ووضع السياسات المُلائمة المُحققة لجودة المخرجات وفقاً لأهداف مُحددة، الأمر الذي يُسهم في توفير المعايير الجيدة لإصدار القوانين واللوائح.

• التعليم الجامعي

بلغ عدد الجامعات الحكومية (24) جامعة خلال العام الدراسي 2019/2018م موزعة على مختلف مناطق ليبيا، بالإضافة إلى أكاديمية للدراسات العليا. قامت الوزارة بتشكيل لجنة فنية لإعادة هيكلة الجامعات من ناحية العدد والتوزيع الجغرافي بقرار السيد معالي وزير التعليم رقم (1631) لسنة 2017م. بلغ عدد الطلبة (502,392) طالباً تمثل الطالبات نسبة 52,70%، وفقاً لآخر إحصائية متوفرة للعام الدراسي 2016/2015م.

• الدراسات العليا

أـ الدراسات العليا بالداخل:

بلغ عدد برامج الدراسات العليا بالداخل (417) برنامجاً لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه من الجامعات الليبية وأكاديمية الدراسات العليا.

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا بالداخل (17,910) طالباً.

جدول (4ـ6) برامج الدراسات العليا في الداخل

البرنامج	عدد البرامج	عدد طلبة	متوسط عدد الطلبة بالبرنامج
الماجستير	366	16,389	44
الدكتوراة	51	1,521	30

بـ- الدراسات العليا بالخارج

تُولي وزارة التعليم برنامج الإيفاد للدراسة بالخارج اهتماماً كبيراً بالرغم من الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة. ونظراً للظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها البلاد؛ فقد انخفض عدد الطلبة الموفدين إلى (3,771) طالب وفقا لإحصائيات العام الدراسي الحالي 2020/2019م بعد إن كان (13,657) طالب في العام الدراسي 2017/2016م يدرسون في مختلف دول العالم.

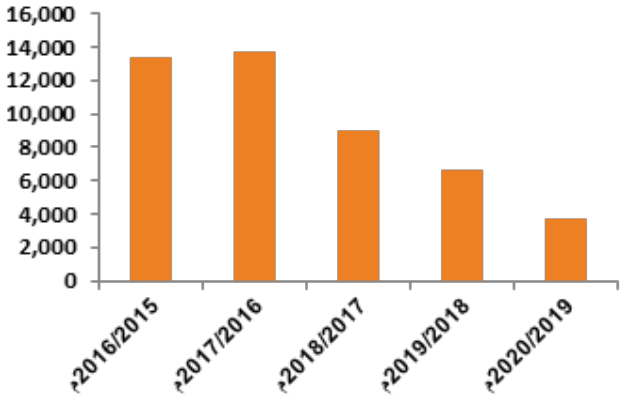

شكل (4-12) عدد الطلبة الموفدين حسب العام الدراسي

جدول (4-7) اجمالي عدد الطلبة الموفدين حسب العام الدراسي والدرجة العلمية.

	الدرجة العلمية					
العام الدراسي	رخصة طيران	جامعية	ماجستير	تخصصية	دكتوره	الاجمالي
2016/2015م	129	938	6,135	872	5,289	13,359
2017/2016م	165	1,014	5,974	918	5,586	13,765
2018/2017م	117	731	3,747	649	3,775	9,019
2019/2018م	73	643	1,950	598	3,366	6,630
2020/2019م	41	292	1,229	415	1,794	3,771

6ـ الإنفاق الحكومي على التعليم

بلغت قيمة مخصصات الإنفاق الحكومي على التعليم (8,046,490,000) دينار ليبي في سنة 2018م، بما يعادل نحو 18% من الميزانية العامة للدولة. **جدول** (8ـ4) **قيمة الإنفاق الفعلي للحكومي مقارنة بإجمالي المخصص** 2018م – 2019م.

جدول (8ـ4) **قيمة الإنفاق الفعلي للحكومي مقارنة بإجمالي المخصص** 2018م – 2019م

السنة	البيان	الباب الاول "المرتبات"	الباب الثاني "التسيرية"	الباب الثالث "المشروعات"	الاجمالي
2019م	القيمة	7,639,140,000	257,350,000	150,000,000	8,046,490,000
	النسبة	%94.94	%3.20	%1.86	%100

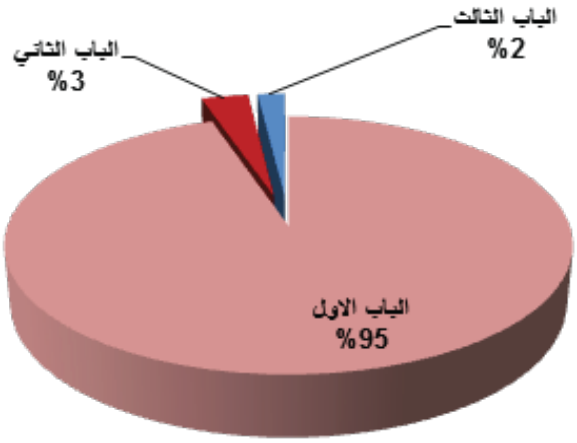

شكل (4-13) **الميزانية العامة** 2019

ثالثا : التقدم المُحرز وفق غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة

الغاية **1.4**: ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام **2030**.

وقد حُددت **7** مؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشرات هي:

1ـ النسبة المئوية للأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (جـ) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، و(2) الرياضيات، بحسب نوع الجنس [مؤشر عالمي 4.1.1.
لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر الأداة المعتمدة دوليا لقياسه.
يجب الانخراط في الاختبارات الدولية لكونها الأدة المعتمدة دولياً لقياس هذا المؤشر:ـ

- بيرلزPIRLS (لتقييم قدرة طلاب الصف الرابع في مهارات القراءة).
- تيمس TIMSS(لتقييم مستوى أداء طلبة الصفين الرابع والثامن في مادتي الرياضيات والعلوم).
- بيزا PISA(لتقييم مستوى الطلاب الذين هم في سن 15سنة في 3 مجالات: القراءة، الرياضيات، العلوم).

لذا يجب على الوزارة وضع خطة من خلال المركز الوطني للامتحانات لاتخاذ كل التدابير للاشتراك في هذه الاختبارات.

2ـ تنظيم عملية وطنية لتقييم التعلم: (1) خلال المرحلة الابتدائية؛ (2) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (3) في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي.

قامت الوزارة خلال السنوات السابقة بعملية وطنية لتقييم وتشخيص واقع المنظومة التعليمية لتحديد نقاط الضعف ومواطن الخلل ونقاط القوة، حيث تم على أساسها إطلاق المشروع الوطني لإصلاح المنظومة التعليمية "مرحلة التعليم العام 2017ـ2019م". وقد قامت الوزارة بوضع السياسات اللازمة لإصلاح العملية التعليمية؛ وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات التالية:

- الاهتمام بالطفولة المبكرة، بتوفير مقررات دراسية لها، وتصميم نماذج لمباني رياض الأطفال تراعى فيها احتياجات الطفل، بهدف إدراج مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي في خطط الوزارة المستقبلية.

- تطوير المقررات الدراسية وذلك بتخفيف الحشو الزائد ليتناسب المحتوى العلمي مع الوعاء الزمني للمقررات الدراسية، وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة.

- إعداد واعتماد ملاك وظيفي للمدارس وتسكين المعلمين المؤهلين تربويا وفقا للاحتياجات الفعلية لكل مدرسة، مع زيادة مرتباتهم باعتماد علاوة الحصة كخطوة تشجيعية لهم. وإحالة الفائض منهم ليكونوا حتياطاً عاماً للمعلمين.

- تدريب المعلمين مهنيًا وفنيًا أثناء الخدمة؛ وذلك بوضع خطط تدريبية، وقد بلغ عدد المعلمين الذين تحصلوا على التدريب خلال الخدمة منذ سنة 2015م إلى الآن (14,647) معلم ومعلمة.

- صيانة ورفع مستوى المدارس القائمة، وتزودها بالتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، وتهيئتها لتكون بيئة تربوية وتعليمية فاعلة.

- إصدار عدة قرارات تجرم العنف والتعنيف داخل المدارس، وتعويضها بقواعد تهذيب السلوك لجعل المدارس بيئة تربوية آمنة خالية من الترهيب والعنف، كما تم استحداث إدارة للدعم والإرشاد النفسي تتولى تنفيذ سياسات الوزارة بالخصوص.
- القضاء على ظاهرة الغش التي تفشت في امتحانات الشهادة الثانوية في السنوات الماضية من خلال إجرائها داخل الجامعات، وتكليف أعضاء هيئة التدريس من الجامعات بالإشراف عليها.

3. نسبة القبول الإجمالية في الصف الأخير (للمرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي).
لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر إحصائية بعدد السكان للفئة العمرية المناظرة لكل صف.

4. معدل الاتمام (في المرحلة الابتدائية والمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي).
5. لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر إحصائية بعدد السكان للفئة العمرية المناظرة لطلبة شهادة
6. اتمام مرحلة التعليم الأساسي ولطلبة الشهادة الثانوية.
7. وتم الاكتفاء بحسابه كنسبة مئوية من الطلبة الملتحقين بكل مرحلة، وكذلك نسبة النجاح في الشهادتين.

جدول (9.4) نسبة اتمام مرحلة التعليم الاساسي والثانوي

	نسبة النجاح	معدل الإتمام
الشهادة الإعدادية	%87,6	%84
الشهادة الثانوية	%72,56	%45,43

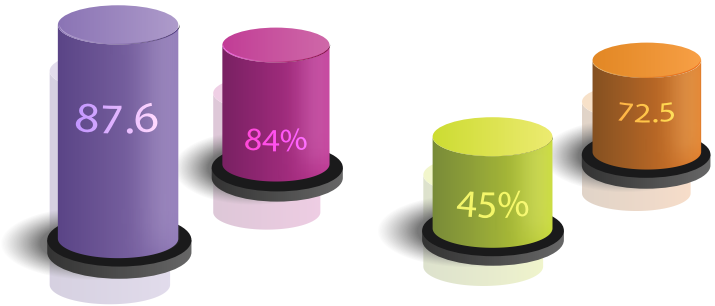

8 ـ نسبة غير الملتحقين بالمدارس (الابتدائية والثانوية بمرحلتيها الدنيا والعليا)
لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر إحصائيات

9ـ النسبة المئوية للأطفال الأكبر سناً من أعمار صفهم الدراسي (في التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي).
لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر إحصائيات

10 ـ عدد سنوات التعليم (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

- التعليم الأساسي تعليم إلزامي وفقاً للقانون (95) لسنة 1975م بشأن إلزامية، مدته (9) سنوات وهو مجاني في المدارس الحكومية وفقاً لقانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م.
- التعليم الثانوي مدته (3) سنوات وهو مجاني في المدارس الحكومية وفقاً لقانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م.

الغاية 2.4: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

(5 مؤشرات).

1ـ نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب نوع الجنس [مؤشر عالمي 4.2.1].

يهتم هذا المؤشر بمرحلة الطفولة المبكرة، حيث يتم من خلاله رصد الحالة الصحية للأطفال منذُ الحمل الى عمر دخول الروضة. لقد حققت ليبيا من خلال وزارة الصحة تقدم إيجابي لتحقيق متطلبات هذا المؤشر حسب ما بينت نتائج "المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة 2014م" الذي قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد المتمثلة في التالي:

جدول (10.4) النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب نوع الجنس

المتابعة أثناء الحمل:	نسبة 95٪ من السيدات اللواتي أنجبن مولوداً حياً تلقين خدمة من طبيب مؤهل من خلال زيارة واحدة على الأقل أثناء فترة الحمل، وأن 66٪ من السيدات تلقين رعاية من خلال أربع زيارات أو أكثر.
مكان الولادة:	نسبة 99,88% من الولادات تتم داخل مؤسسة صحية.
الرعاية الصحية بعد الولادة	50% من السيدات يتلقين رعاية صحية بعد الولادة، وغالبية السيدات اللواتي لم يتلقين خدمة يعتقدن أنهن لسن بحاجة لتلك الخدمة، وأن النسبة الأكبر ممن تلقين رعاية صحية كانت من المتعلمات.
الرضاعة الطبيعية:	89٪ من المواليد يتم إرضاعهم رضاعة طبيعية لفترة محدودة. 13.2٪ من الأطفال دون الستة أشهر الذين يرضعون رضاعة طبيعية خالصة. 38٪ من الأطفال يستمرون في الرضاعة لمدة (12-15) شهر إضافة إلى مكمل غذائي. 13٪من الأطفال يستمرون في الرضاعة لمدة (20-23) شهر إضافة إلى مكمل غذائي.
نقص وزن الأطفال:	12% من الأطفال دون الخامسة يعانون نقصاً متوسطاً في الوزن، ويعاني 6% من نقص حاد في الوزن.
مستوى وفيات الرضع والأطفال	معدل وفيات الرضع قبل بلوغ العام الأول (8,9) حالة وفاة لكل (1000) مولوداً حياً، تحدث منها (5,6) حالة وفاة لكل (1000) مولوداً حياً بين المواليد حديثي الولادة في الثماني والعشرين يوماً الأولى. وبلغت حالات الوفاة بين الأطفال دون الخامسة (10,7) حالة وفاة لكل (1000) مولوداً حياً.
التطعيمات	نتيجة للظروف الاقتصادية والحالة الامنية تبين انخفاض نسبة الاطفال الذين تحصلوا على تطعيمات إلى 80%، لذا قامت وزارة الصحة بتدشين الحملة الوطنية الشاملة الأولى للتطعيمات سنة 2016م، والحملة الوطنية الثانية سنة 2018م.

2ـ النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في بيئة منزلية إيجابية وحافزة للتعلم.
لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات والاحصائيات.
3ـ معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس [مؤشر عالمي 4.2.2]
نسبة النوع في السنة الثانية من رياض الأطفال = 49.10٪
نسبة القيد الإجمالية المتاحة في السنة الثانية من رياض الاطفال = 19٪.
تعتبر هذه النسبة قليلة مما يتطلب على الوزارة وضع خطة لرفع هذه النسبة خلال الخمس سنوات القادمة وذلك بإقامة رياض أطفال جديدة، وتوفير الإمكانيات اللازمة، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في ذلك. وكذلك يجب تظافر جهود مركز المعلومات والتوثيق، إدارة التعليم الخاص، وإدارة رياض الأطفال من أجل توفير الإحصائيات الدقيقة حول هذه المرحلة.
4ـ نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي.
نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي = 14.11%
5ـ عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية.
عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي سنتين، وهي مرحلة غير إلزامية، والدراسة مجانية في رياض الأطفال الحكومية.

الغاية 4-3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

وقد حُددت 3 مؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشرات هي:
1ـ نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي.
لم يتم قياس هذا المؤشرلعدم توفر بيانات عن عدد الطلبة في الجامعات
يحتاج إلى تظافر جهود إدارة الجامعات، وإدارة التعليم الخاص، ومركز المعلومات والتوثيق، بالتنسيق مع الجامعات العامة، والاكاديمية الليبية، والجامعات الخاصة المعتمدة من اجل توفير بيانات عن التعليم العالي.
2ـ نسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني (لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و24).
بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في التعليم الفني و التقني المتوسط والعالي بالعام الدراسي 2019/2018 "من تتراوح أعمارهم بين 15 و24" (109,859) طالب، بمعدل قيد إجمالي 7.76%.

جدول (11.4) اجمالي ونسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني

المعاهد المتوسطة		المعاهد العليا		الكليات التقنية		الاجمالي		معدل القيد الإجمالي	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
25,742	15,080	25,264	23,556	12,439	7,778	63,445	46,414	%8,85	%6,64
40,822		48,820		20,217		109,859		%7,76	

3ـ معدل مشاركة الشباب والكبار (من تتراوح أعمارهم بين 15 ـ64) في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس [مؤشر عالمي4-3-1.

لم يتم قياس هذا المؤشرلعدم توفر بيانات على عدد من تشملهم الفئة العمرية المشاركين في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب.

الغاية 4,4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030م.

وقد حُددت 3 مؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشرات هي:
1- النسبة المئوية للشباب والكبار الذين يحرزون مستوى المعايير الدنيا للكفاءة في مهارات الدراية الرقمية.
2- النسبة المئوية للشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة [مؤشر عالمي 4.4.1]
3- معدلات التحصيل التعليمي للشباب والكبار بحسب الفئة العمرية، ومستوى النشاط الاقتصادي، والمستوى التعليمي، وتوجّه البرنامج.
لا تتوفر إحصائيات حديثة يسترشد بها لهذه الغاية، وبالرجوع إلى آخر تعداد عام للسكان سنة 2006م، وكذلك إلى آخر مسح قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد سنة 2013م، نلاحظ وجود زيادة بنسبة 26.43% في عدد الشباب والكبار الذين التحقوا بسوق العمل، حيث ارتفع العدد من (1,335,094) في سنة 2006م إلى (1,688,000) في سنة 2013م. كما قامت مصلحة الإحصاء والتعداد في سنة 2013م بإجراء مسح حول مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والمجالات لدى الأفراد، حيث خلص هذا المسح إلى البيانات حسب الجدول التالي:

جدول (4-12) معدلات التحصيل التعليمي للشباب والكبار بحسب الفئة العمرية

مجالات استخدام الانترنت خلال 12 الاشهر حسب مكان الاستخدام:

التوزيع النسبي لافراد العينة ممن أعمارهم 5 سنوات فما فوق الذين يستخدمون الانترنت حسب مكان استخدام الانترنت والخصائص الاساسية

الخصائص الاساسية	في البيت	في مكان العمل	في مكان التعليم	في مكتبة عامة	في مكان عام	في مقهى انترنت	عند صديق او قريب	اخرى	
النوع									
الذكور	70.54	14.42	2.39	0.48	2.81	5.68	2.81	0.88	100.0
الاناث	85.76	6.57	2.85	0.31	0.66	1.10	2.13	0.63	100.0
الحالة التعليمية									
أقل من الثانوي	79.02	4.58	3.78	0.70	2.86	4.58	3.83	0.65	100.0
الشهادة الثانوية	76.31	10.32	2.83	0.19	2.98	4.13	2.37	0.88	100.0
دون الجامعة	76.04	12.26	1.94	0.74	0.46	5.44	2.40	0.74	100.0
الشهادة الجامعية فما فوق	74.13	17.51	1.64	0.32	1.00	2.64	1.96	0.80	100.0
النسبة	76.48	11.36	2.57	0.42	1.97	3.89	2.54	0.78	100.0
العدد	6257	929	210	34	161	318	208	64	8181

الغاية 5,4: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة بحلول عام 2030م. بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) فيما يتعلق بجميع المؤشرات الواردة في هذه القائمة والتي يمكن تصنيفها [مؤشر عالمي 4,5,1].

1ـ مبلغ الإنفاق على تعليم كل طالب حسب المستوى التعليمي ومصدر التمويل [المؤشر 5,4,4]

جدول (4ـ13) الانفاق على تعليم كل طالب ومصدر التمويل

المرحلة التعليمية	الإنفاق على تعليم كل التلميذ/ طالب خلال عام 2018م	مصدر التمويل
مرحلة التعليم العام	3728 د ل	حكومي
التعليم التقني والفني ـ المعاهد المتوسطة	5858 د ل	حكومي
التعليم التقني والفني ـ الكليات و المعاهد العليا	2683 د ل	حكومي
المرحلة الجامعية	2279 د ل	حكومي

2ـ المساواة بين الجنسين في التعليم

تحقيقاً لمبدأ التعليم حق للجميع الذي يكفله القانون، ولمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع في مختلف المجالات فقد تزايد الاهتمام بقضية المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب. ولضمان مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتدريب انتهجت الدولة الليبية سياسة تعليمية تقوم على المرتكزات التالية: ـ

- استمرارية مجانية التعليم في جميع مراحله ومستوياته، والتأكيد على إلزاميته في مرحلة التعليم الأساسي.
- التوزيع الأفقي للمؤسسات التعليمية في مناطق البلاد كافة.

ولقد حققت هذه السياسة التعليمية تطوراً كمياً مميزاً في معدلات التحاق الجنسين بالتعليم والتدريب ولاسيما بين الإناث. والجدول التالي يبين تطور التحاق الإناث بالمراحل التعليمية المختلفة عبر السنوات، حيث حققت الإناث معدلات التحاق تفوق معدلات التحاق الذكورفي كثيرٍ من الأحيان.

جدول (4_14) تطور التحاق الإناث بالمراحل التعليمية المختلفة عبر السنوات

العام الدراسي	مرحلة التعليم الأساسي			مرحلة التعليم الثانوي			مرحلة التعليم الجامعي		
	مجموع الملتحقين	النسبة للمجموع		مجموع الملتحقين	النسبة للمجموع		مجموع الملتحقين	النسبة للمجموع	
		ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث
1955/1954	59,683	%81.66	%18.34	1,597	%98.00	%2.00	31	100%	0%
1975/1974	623,055	%56.69	%43.31	20,397	%82.00	%18.00	11997	%84.23	%15.77
1995/1994	1,306,300	%51.00	%49.00	224,092	%53.00	%47.00	134412	%49.50	%50.50
2005/2004	1,082,347	%51.36	%48.64	333,091	%43.00	%57.00	260040	%42.79	%57.21
2015/2014	1,342,045	%50.41	%49.59	402,048	%48.00	%52.00	502392	%47.30	%52.70
2019/2018	1,416,325	%51.87	%48.13	251,402	%47.84	%52.16			

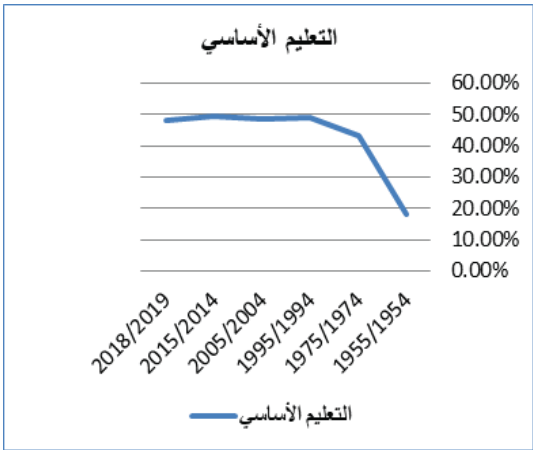

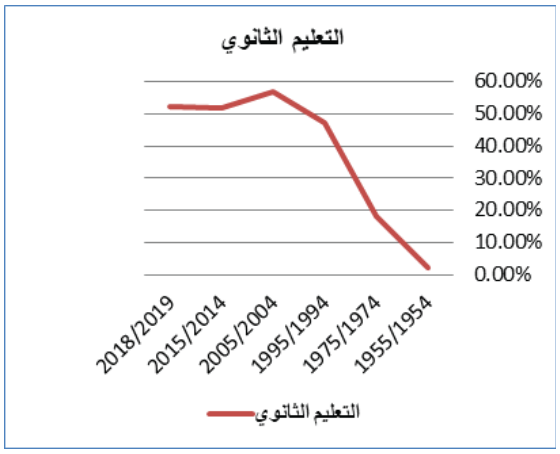

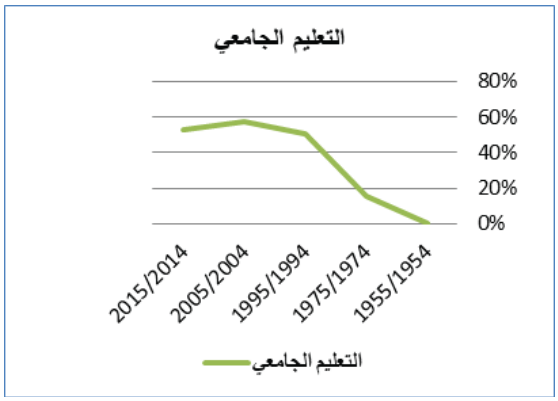

شكل (4-14) تطور التحاق الإناث بالمراحل التعليمية المختلفة عبر السنوات

وإلى جانب ما تحقق في القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم حسب الجدول السابق، وكذلك إلى ما تم تحقيقه ببلوغ نسبة المعلمات 88% من إجمالي عدد المعلمين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي. فقد اتخذت وزارة التعليم سياسة لتشجيع ودعم المرأة لتولي المناصب القيادية إسوةً بالرجال. حيث قامت الوزارة باستحداث مكتب دعم وتمكين المرأة وإدراجه ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة، ليقوم المكتب بترجمة سياسات الوزارة إلى أفعال من خلال القيام بدورات تدريبية وورش عمل وأنشطة لدعم المرأة وتشجيعها. كما قامت الوزارة برفع نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في الوزارة إلى 30 % وتعمل على زيادة هذه النسبة في السنوات القادمة.

3- تعليم واندماج ذوي الفئات الخاصة

يحتاج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة طرق مختلفة في التعليم تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم. فقد عملت الوزارة من خلال إدارة تعليم واندماج الفئات الخاصة بإيجاد برامج تدريبية ملائمة، ومعدات خاصة، ووسائل تعليمية مناسبة بهدف تدريبهم ومساعدتهم للاعتماد على أنفسهم وادماجهم مع أقرانهم في العملية التعليمية، والجداول التالية توضح عدد طلبة الفئات الخاصة.

جدول (4-15) عدد طلبة الفئات الخاصة في مرحلة التعليم الأساسي

اجمالي عدد طلبة الفئات الخاصة	عدد الطلبة حسب نوع الاحتياج				حسب كيفية الدراسة	
	سمعي	بصري	حركي	....	مدمجين	منفردة
1487	36	34	43		358	389

جدول (4-16) عدد طلبة الفئات الخاصة القابلين وغير القابلين للاندماج

توحد		متلازمات		صعوبة نطق		صعوبة تعلم		تشتت إنتباه	
قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين
40	43	14	20	14	5	69	15	16	4

جدول(4-17) عدد طلبة الفئات الخاصة القابلين وغير القابلين للاندماج

إفراط حركة		إضطرابات		أعاقات ذهنية		أمراض مزمنة		اخرى
قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين	قابلين	غير قابلين	غير قابلين
21	11	20	16	26	27	17	3	246

جدول (4-18) الطلبة المتقدمين لامتحانات شهادة اتمام مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي 2019/2018 (الفئات الخاصة)

المتقدمين	الناجحين	النسبة
19	19	%100

جدول (4-19) عدد طلبة الفئات الخاصة في مرحلة التعليم الثانوي

اجمالي عدد طلبة الفئات الخاصة	عدد الطلبة حسب نوع الاحتياج			عددهم حسب كيفية الدراسة	
	سمعي	بصري	حركي	مدمجين	منفردة
146	8	18	16	42	62

جدول (4-20) الطلبة المتقدمين لامتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2019/2018 (الفئات الخاصة).

المتقدمين	الناجحين	النسبة
78	38	%48.72

4- ضمان تكافؤ فرص الوصول للتعليم للمتضررين من النزاعات

نظراً للنزاعات المسلحة التي تمر بها البلاد وما نتج عنها من نزوح الأهالي إلى مناطق آمنة، لذا فقد أولت وزارة التعليم الاهتمام بالطلبة النازحين نتيجة لهذه النزاعات، وذلك بتشكيل لجنة دائمة لإدارة شؤون الطلبة النازحين ومتابعة دراستهم، حيث بلغ عدد الطلبة النازحين (٤٧٠٥) طالباً خلال العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨م، وتم تقديم كافة التسهيلات لهم للالتحاق بأي مدرسة قريبة من أماكن نزوحهم، كما عممت الوزارة على الجامعات كلها بضرورة استضافة الطلبة النازحين وتمكينهم من الدراسة.

جدول (4-21) عدد الطلبة النازحين

عدد الطلبة النازحين بمرحلة التعليم الأساسي	عدد الطلبة النازحين بمرحلة التعليم الثانوي
2854	1851

الغاية 6.4: ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

انخفضت معدلات الأمية بين السكان الليبيين لمن بلغ (10) سنوات فأكثر إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى 5% (3,4% للذكور و 6,6% للإناث) سنة 2015م، كما سجلت نسبة الأمية بين فئة الشباب (15-24) سنة خلال نفس السنة 0,2% (0,1% للذكور و 3,0% للإناث) بعد أن كانت تشكل أكثر من 81% (72,1% للذكور و 90,8 % للإناث) في منتصف العقد الخامس من القرن الماضي، حسب الجدول التالي:

جدول (4-22) معدلات الأمية للسكان الليبيين 10 سنوات فأكثر حسب النوع.

	السنة	مجموع السكان			الأميون منهم			معدلات الأمية		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع %
أكبر من 10 سنوات	1954	394216	356142	750358	284226	323512	607738	72.1	90.8	81.0
	2006	2123755	2071457	4195312	133149	249933	483082	6.3	16.9	11.5
	2015	2835464	2757719	5591183	96406	182009	178415	3.4	6.6	5.0
15-24 سنة	1954	176981	156335	333316	111414	131556	242970	63.0	84.2	72.9
	2006	857501	831705	1689206	3649	6464	10113	0.4	0.8	0.6
	2015	1257199	1217730	2474929	1257	3653	4910	0.1	0.3	0.2

الغاية 7.4: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللآزمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وإتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030

وقد حُددت 5 مؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشرات هي:

1- النسبة المئوية للطلاب، حسب الفئة العمرية (أو المستوى التعليمي) الذين يعبرون عن فهم كاف للمسائل المتعلقة بالمواطنة العالمية والتنمية المستدامة.

2- النسبة المئوية للطلاب البالغين 15عاماً الذين يظهرون كفاءة في معرفة العلوم البيئية وعلوم الأرض.

3- النسبة المئوية للمدارس التي تعلم مهارات حياتية بشأن فيروس نقص المناعة (HIV) وتقدم تعليماً في التربية الجنسية.

لم يتم قياس هذا المؤشرات لعدم توفر بيانات .

4 ـ مدى الاضطلاع على الصعيد الوطني بتنفيذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 113/49).
لم يتم قياس هذا المؤشرات لعدم توفر بيانات.

5ـ مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية و(ب) المناهج الدراسية و(جـ) تعليم المعلمين و (د) تقييم التلاميذ.

أصبحت العملية التعليمية لا تقتصر على تزويد المُتعلمين بالمعارف والعلوم المختلفة وأساليب اكتسابها، وتنمية التفكير الابتكاري والإبداعي فقط، بل تتعدى إلى تعليمهم قضايا إيجابية عدة منها:ـ
ـ تهذيب السلوك واحترام الغير وعدم التميز.
ـ محاربة الجريمة والفساد.
ـ الاهتمام بالتوعية الصحية من حيث الغذاء الصحي، ومحاربة الظواهر السلبية كالتدخين، والمخدرات، والخمور.
ـ الحفاظ على المرافق العامة، وحماية البيئة.
ـ المواطنة والمشاركة الفاعلية في خدمة المجتمع.
الجداول التالية توضح مدى احتواء المقررات الدراسية على مواضيع تتعلق بهذه القضايا كنسبة مئوية من مكونات المقررات الدراسية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

جدول(4ـ23) مدى احتواء المقررات الدراسية بمرحلة التعليم الأساسي على قضايا إيجابية

النسبة المئوية لاحتواء المقررات الدراسية لكل صف على المواضيع التالية من إجمالي المحتوى									
الموضوع	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع
السلوك	%30	%30	%30	%20	%20	%20	%15	%15	%15
المواطنة	%10	%10	%10	%15	%15	%15	%15	%15	%15
الحفاظ على البيئة	%10	%10	%10	%15	%15	%15	%15	%15	%15
علوم الأرض	-	-	-	-	-	-	%10	%10	%15
التنمية المستدامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السلام ونبذ العنف	%05	%05	%10	%05	%05	%05	%05	%05	%05
الصحة العامة	%10	%10	%10	%15	%15	%15	%05	%05	%15

جدول (4ـ24) مدى احتواء المقررات الدراسية بمرحلة التعليم الثانوي على قضايا إيجابية

النسبة المئوية لاحتواء المقررات الدراسية لكل صف على المواضيع التالية من إجمالي المحتوى					
المواضيع	الصف الأول ثانوي	الصف الثاني ثانوي علمي	الصف الثالث ثانوي علمي	الصف الثاني ثانوي أدبي	الصف الثالث ثانوي أدبي
السلوك	%15	%15	%15	%20	%20
المواطنة	%15	%05	%05	%15	%15
الحفاظ على البيئة	%15	%10	%10	%10	%10
علوم الأرض	%15	%15	%15	%15	%15
التنمية المستدامة	-	%05	%05	%05	%05
السلام ونبذ العنف	%10	%05	%05	%10	%10
الصحة العامة	%15	%10	%10	%10	%10

وبالرغم من احتواء المناهج الدراسية على القضايا الإيجابية سالفة الذكر، إلا أن تدريسها لم يعكس اتجاهات إيجابية جيدة إلى حد الآن. إذ نلاحظ التمادي في استنزاف الموارد الطبيعية مثل الإسراف في استهلاك المياه الجوفية بالرغم من انخفاض منسوبها، وعدم الترشيد في استهلاك الطاقة، كذلك التميز المناطقي والقبلي الذي زاد في الآونة الأخيرة نتيجة للنزاعات المسلحة. لذا تعمل الوزارة على البحث عن شركاء وإقناعهم بتبني هذه القضايا التي تستوجب العمل على توعية الأسرة والمجتمع ككل ولا تقتصر على الطالب فقط من خلال المدرسة.

الغاية 4.أ: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع.

وقد حُددت ٣ مؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشرات هي:

1- النسبة المئوية للطلاب الذين يتعرضون للترهيب، والعقوبات الجسدية، والمضايقات، والعنف، والتمييز الجنسي، والاعتداء الجنسي.

2- عدد الاعتداءات على الطلبة وأفراد الهيئة التعليمية والمؤسسات.

تحظر لائحة تنظيم التعليم العام الصادرة بقرار المجلس الرئاسي رقم (799) لسنة 2018 م جميع أساليب العقاب الجسدي واللفظي والتمييز، وتُقر بدلا عنها نظام تهذيب السلوك من خلال مواد اللائحة (90-94). بحيث تُنظم الجزاءات التهذيبية في حالة وقوع أي اعتداء من خلال المواد (95-99).

لا توجد أي إحصائيات بالخصوص.

3- النسبة المئوية للمدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ (جـ) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ (د) هياكل أساسية ومواد مكيفة للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (و) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشرات خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) [مؤشر عالمي 4.أ.1]

جدول (4.25) النسبة المئوية للمدارس بالمنطقتين الغربية والجنوبية التي تتوفر بها الخدمات الأساسية

النوع	عدد المدارس	النسبة المئوية للمدارس التي تتوفر بها						
		الطاقة الكهربائية	الإنترنت لأغراض تعليمية	معامل حاسوب لأغراض التعليم	إحتياجات الفئات الخاصة*	مرافق صحية أساسية غير مختلطة		مرافق أساسية لغسل الأيدي
						صالحة	غير صالحة	
حكومي	3070	%100	%0	%74	%5	%64	%36	-
خاص	593	%100	%0	%58	%12	%94	%6	-

*يتم تجهيز المبنى المدرسي بإحتياجات الفئات الخاصة (دورات مياه، تيسير للحركة) في حالة وجود فئات خاصة في المدرسة.

الغاية 4-ب: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك مُنح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

وقد حُدد مؤشران لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشران هما:

1ـ عدد منح التعليم العالي الممنوحة بحسب البلد المستفيد.

تقدم دولة ليبيا سنوياً منحا دراسية لعدد كبير من الطلبة القادمين من بعض الدول العربية والآسيوية، لاستكمال دراساتهم الجامعية في الكليات العلمية والتقنية كالطب، والهندسة، والاقتصاد، والصيدلة، إضافة إلى منح في العلوم الإنسانية. ونظراً للفترة العصيبة التي تمر بها ليبيا منذ عام ٢٠١٥، توقف هذا البرنامج مؤقتا، ومن المنتظر ان يطلق مجدداً بعد انفراج هذه الأزمة.

2ـ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة [مؤشر عالمي 4-ب-1]

لم يتم قياس هذا المؤشرات لعدم توفر بيانات

الغاية 4ـ جـ: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

وقد حُددت 7 مؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه الغاية، والمؤشرات هي:

1ـ النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين وفقاً للمعايير الوطنية بحسب المستوى التعليمي ونوع المؤسسة التعليمي.

2ـ النسبة المئوية للمعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين [مؤشر عالمي 4 - جـ-1].

3ـ نسبة التلاميذ للمعلم المدرّب الواحد، بحسب المستوى التعليمي.

4ـ معدل تناقص أعداد المعلمين بحسب المستوى التعليمي.

هذه المؤشرات الاربعة لم يتم قياسها لعدم توفر بيانات دقيقة حسب المطلوب،

5ـ متوسط أجر المعلمين مقارنة بأجور غيرهم من العاملين في المهن الأخرى التي تتطلب امتلاك مستوى مشابه من المؤهل التعليمي.

هذا المؤشر لم يتم قياسة لعدم توفر بيانات.

6ـالنسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، بحسب نوع التدريب.

بلغ عدد المعلمين الذين تلقوا تدريب أثناء الخدمة خلال العام الدراسي 2019/2018 م (4,646) معلم يمثلون نسبة 3.71٪.

7-نسبة عدد التلاميذ للمعلم المؤهل الواحد، بحسب المستوى التعليمي

جدول (4-26) نسبة عدد التلاميذ للمعلم المؤهل

رياض الأطفال	التعلّم الاساسي	التعلّم الثانوي
–	8,6	7.7

رابعاً: الصُعوبات والتحديات

واجهت الوزارة صُعوبات عدة أثرت في مستوى أدائها نحو تحقيق غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة من بينها:

1ـ الانقسام السياسي ووجود حكومتين، مما أدى إلى صعوبة تنفيذ سياسات الوزارة على الوجه الأمثل، من إشراف ومتابعة كل مؤسساتها التعليمية، وتعذر الحصول على البيانات والإحصائيات المطلوبة منها.

2ـ النزاعات المسلحة أدت الى تدمير وتوقف الدراسة في مؤسسات تعليمية عدة، ونزوح طلابها الى مناطق آمنة مما أثر في الكثافة العددية لبعض المدارس، ونتج عنها عدم قدرة الوزارة على تنفيذ الخطط الدراسية بصورة كاملة.

3ـ الظروف الاقتصادية السيئة الناتجة عن الأسباب سالفة الذكر، كان لها أثر سلبي على حجم المخصصات المالية وتأخير صرفها.

4ـ تدني ترتيب الجامعات الليبية في التصنيفات العالمية المعتمدة.

5ـ تدني استخدام الميكنه والتقنيات الحديثة في العملية التعليمية، تسبب في عدم توفر البيانات والمعلومات عن عناصر المنظومة التعليمية.

6ـ قدم أساليب إعداد المناهج التعليمية في كل المراحل التعليمية، وسيادة نمط التعليم التقليدي الذي يعتمد على التلقين والحفظ.

7ـ الزيادة في أعداد المعلمين عن الحاجة الفعلية، مع القصور في التخصص والفاعلية في الأداء، وضعف مستوى الرقابة من قبل التفتيش التربوي.

8ـ تدني معدلات الالتحاق بالتعليم التقني والفني نتيجة للمفاهيم الخاطئة السائدة في المجتمع، مما نتج عنه زيادةً في عدد الطلبة بالتعليم الثانوي العام والجامعي، حيث أحدث خللاً في التركيبة المهنية لقوة العمل الوطنية بما يتفق ومتطلبات سوق العمل.

9ـ عدم توافق مخرجات التعليم التقني والفني مع متطلبات سوق العمل، نتيجة لعدم التنسيق بين مؤسسات الأعمال العامة والخاصة (الصناعية والإنتاجية والخدمية)، ومؤسسات التعليم التقني والفني.

خامساً: الفرص

1. التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل قطاع التعليم.

2. رغبة الحكومة في تطوير قطاع التعليم، في مختلف الأنشطة والبرامج التعليمية وخاصة فيما يتعلق بالإدارة التعليمية وإدخال التقنيات المتطورة وتطوير المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية وخاصة في الجامعات والبحث العلمي وتطوير نظم الامتحانات للقضاء على ظاهرة الغش.

3. الدعم الدولي في إطار الهدف الدولي الرابع للتنمية المستدامة 2030، وتعدد أساليب التعليم الحديثة المتاحة حاليا.

4. تزايد الطلب المحلى على النوعية في المخرجات وتدنى كفاءة مخرجات التعليم الخاص.

5. ازدياد الطلب على خدمات و مخرجات التعليم وخاصة التعليم التقني.

6. التشجيع الحكومي على إنشاء واستحداث مؤسسات وهيئات مستقلة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية.

7. تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات تعليمية مختلفة للمشاركة في تجويد وتمويل التعليم وفق اشتراطات ومعايير محددة.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كُل النساء والفتيات

5 المساواة بين الجنسين

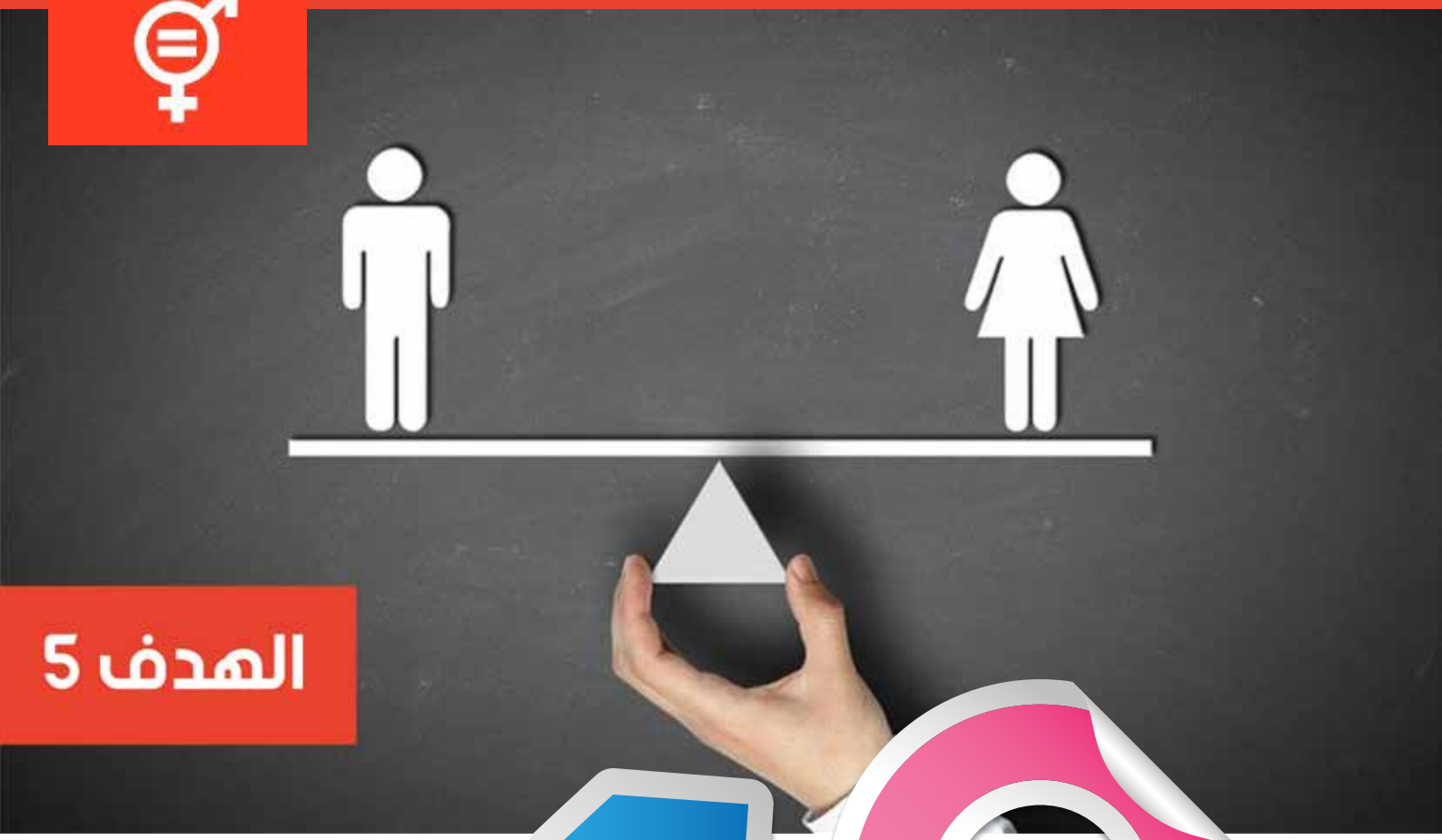

الهدف 5

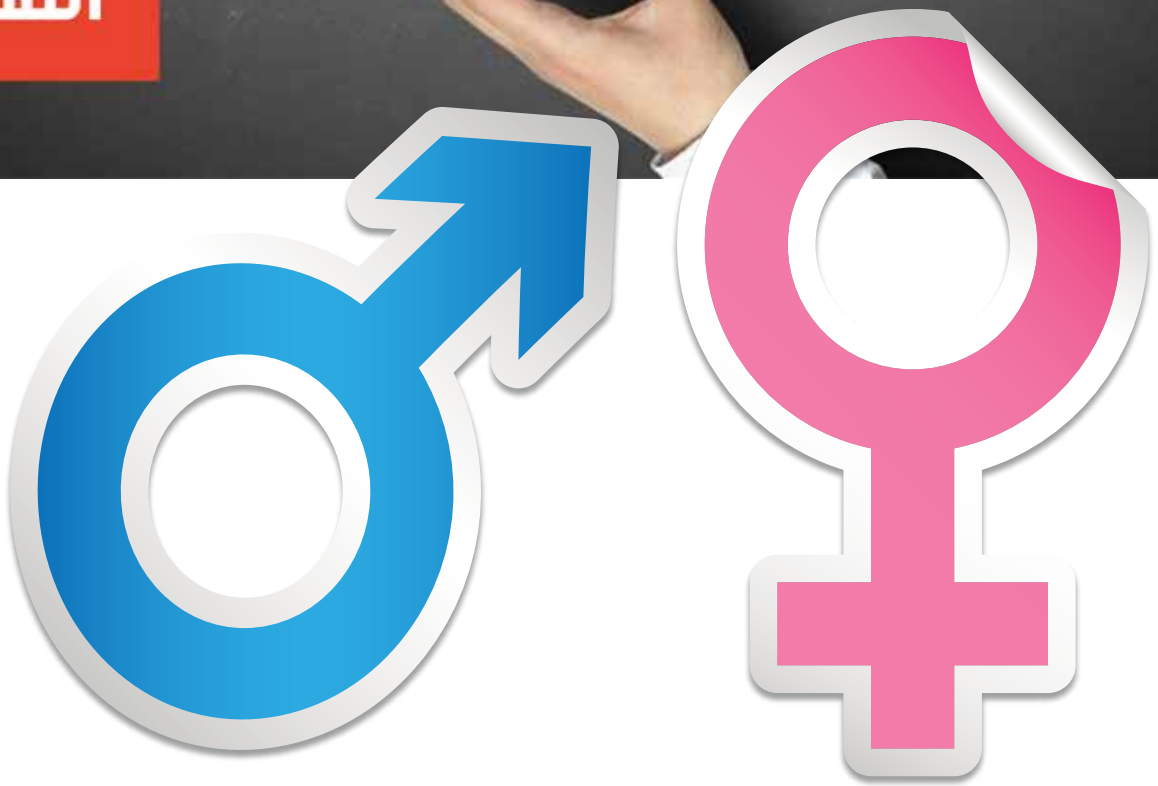

المقدمة

إستنادا على ما تحمله الهوية الوطنية لليبيا من قيم ومبادئ إجتماعية وإنسانية تحترم آدمية المرأة فقد حضيت المرأة الليبية بإهتمام المشرع الليبي و توّج هذا الإهتمام بتصديقه على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) سنة 1989م وكان للتصديق على هذه الإتفاقية إنعكاس مباشر على تولي المرأة للمناصب القيادية في الدولة، فلم تعد هذه المناصب حكراً على الرجال .

وإستجابةً لمتطلبات القضاء على التمييز ضد المرأة تعمل الحكومة الليبية على المراجعة الشاملة والتحليل التفكيكي لمختلف المعطيات والتراكمات في نظمها المختلفة و في كل القطاعات، وذلك في وقفة لتقييم كل هذه المعطيات وإعادة تركيبها وتطويرها لتستجيب بكفاءة مع الهدف الخامس من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

إن أجندة التنمية المُستدامة للعام 2030 وضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين في قلب مفاهيم التنمية، وربطت بين وضع المرأة ورفاهيتها مع مستوى التنمية المُستدامة بشكل مباشر، فتناولت أجندة التنمية قضايا المرأة ضمن عشرة أهداف، منها الهدف الخامس الذي خُصص لتمكين المرأة وللمُساواة بين الجنسين ومع تسعة أهداف أخرى تتناول مختلف الآفاق التنموية والحياتية مما يؤكد على الأهمية الخاصة التي توليها الأجندة لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين.

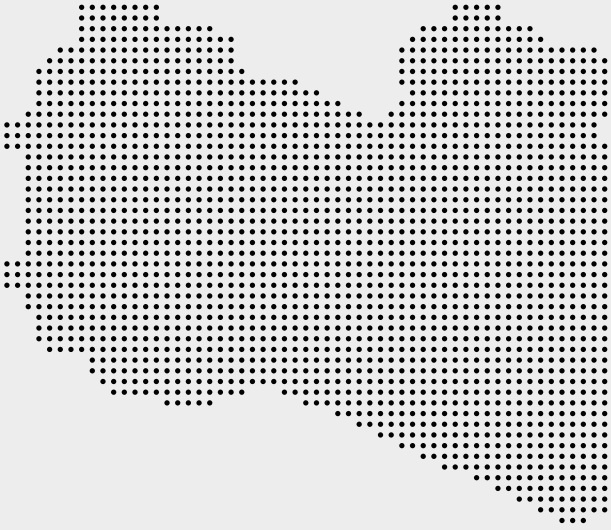

بلغ تعداد سكان ليبيا لسنة 2020 نحو 6,871,292 نسمة : ويبلغ عدد الذكور فيهم 3,468,737 نسمة بنسبة 50.4% ، بينما يبلغ عدد الاناث 3,402,550 نسمة بنسبة 49.52%، وتصل نسبة السكان في المدن الى 88.2% بينما تصل النسبة في الارياف الى 11.8% فقط. ويقدر متوسط الاعمار في ليبيا 73 سنة، ويصل معدل وفيات الرضع الى 9.0 حالة وفاة لكل 1000 مولود.

تحقيق التكامل والترابط بين الهدف الخامس و أهداف التنمية المستدامة

الشكل(A-5) تحقيق الترابط بين الهدف 5 واهداف التنمية

أولاً :التقدم المحرز

الغاية 5.1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

5.1.1 ما إذا كان تمة أُطر قانونية قائمة من أجل تعزيز ورصد المُساواة وعدم التمييز على أساس النوع الإجتماعي

- على مدار العقود الماضية ساوت التشريعات الليبية بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات حيث صادقت ليبيا على عدداً من الاتفاقيات الدولية التي تحد من التمييز ضد المرأة ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام/ 1970 دون تحفظات على الجنسية أو النوع الاجتماعي.
- صادقت ليبيا على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لسنة 1989، الأمر الذي ترتب عنه تحمل الدولة الليبية إلتزامات ومسئوليات دولية ينبغي لها الوفاء بها، علاوة على إلتزامات ومسئوليات تجاه المجتمع الليبي.
- تحفظت ليبيا رسمياً على المادة (2) والمادة (16) لتعارضهما مع الشريعة الإسلامية.
- صادقت ليبيا على بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحقوق المرأة في افريقيا، الذي يؤكد على المساواة في حقوق الرجال والنساء في نقل جنسيتهم لأبنائهم.

التشريعات التي صدرت لدعم حقوق المرأة وتعزيزها

- إنّ تجسيد مبدأ المُساواة بين الرجل والمرأة في الدستور الوطني قد ورد كنص عام في الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969، حيث نص في المادة (5) منه على أن: " المواطنون جميعاً سواء أمام القانون".
- الإعلان الدستوري الصادر مؤخراً عام 2011، نص في المادة السادسة منه على أن "الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الإنتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى ".
- فيما يخص التشريعات المحلية يوجد عددًا كبير منها لصالح المرأة في مسائل على رأسها التعليم والزواج والطلاق والعمل و غيرها.
- قانون رقم 10 لسنة 1984 المتعلق بالأحوال الشخصية: وقد تمثّلت البداية بصدور قانون الزواج والطلاق وآثارهما والذي كان منصفا للمرأة بإمتياز ومنحها كامل حقوقها المقررة شرعاً، وأضاف عليها إمتيازات أخرى كحق الحاضنة في بيت الزوجية.

• كما أن القانون رقم (10) لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما قد قرّر في مادته الثامنة بألا يجوز للولي أن يجبر الفتى أو الفتاة على الزواج بشخص رغم إرادتهما ، وللمرأة الحق في رفع أمرها إلى القضاء، وتمنح الإذن بعقد زواجها دون الحاجة لموافقة ولي الأمر، وبإمكان الزوجة طبقاً لذات القانون، أسوة بالرجل، أن تطلب الطلاق.
• القانون رقم 16 لسنة 1985 بشأن المعاش الأساسي: قد ألزم الدولة بكفالة الأرامل والمطلقات، وقرر للأرملة التي لا تجد موردا كريما للعيش معاشا أساسيا يضمن لها حياة كريمة (المواد 7 إلى 12).
• قانون التعليم الليبي: حيث نص قانون التعليم الليبي على حق التعليم لكلا الجنسين دون تمييز.
• قانون رقم 12 لسنة 2010 م المتعلق بعلاقات العمل: حيث أكد على أن حق العمل واجب لكل المواطنين ذكوراً وإناثاً (المواد 2 -24-225).كما أكد على ضرورة تشغيل النساء في الأعمال المناسبة لطبيعتهن وعدم جواز التمييز ضد المرأة، بل قرر تمييزاً إيجابياً لصالحهن بخصوص مدة إجازة الولادة مدفوعة الأجر بالكامل والتي حددت بثلاثة أشهر, فضلاً عن ذلك، أعلن القانون مبدأ مساواة المرأة والرجل في الأجر.

اما فيما يختص بالأُطر القانونية لإنفاذ ورصد المُساواة وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي

• لا توجد أجهزة إدارية ولا هياكل تنفيذية مُختصة تعمل على دراسة ومُتابعة ورصد أوجه التمييز القائمة ضد المرأة.
• لا توجد إجراءات ولا تدابير تشريعية لحظر كل تمييز ضد المرأة، أيضاً لا يوجد نص جنائي يُعاقب على التمييز ضد المرأة، بالنظر إلى أنّها تُعامل لكونها مواطن لها من الحقوق وعليها من الواجبات ما للرجل وعليه.
• إنّ كفالة التحقيق العملي لمبدأ المساواة وعدم التمييز هو أمر يفرضه المركز القانوني للمرأة أمام القضاء، وهو المُساواة مع الرجل أمام القانون في الحقوق والإلتزامات ولا يجوز الجور على حقوق المرأة أو حرمانها منها.
• في حالة إعتبار التمييز ضد المرأة هو حالة من الحالات المُشابهة للعبودية؛ فإنه في هذه الحالة يُمكن تطبيق المادة (425) من قانون العُقوبات التي تنص على: " كل من إستعبد شخصاً أو وضعه في حالة تُشبه العُبودية يُعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة".

الغاية 5 - 2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والإستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الإستغلال

5 ـ 2 ـ 1 نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للعمر ونوع العُنف

جدول (5-1) النساء اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للعمر ونوع العنف

الفئة العمرية	العنف اللفظي	العنف النفسي	العنف الجسمي	العنف الجنسي
15-19	90.7	25.3	19.1	0
20-24	66.4	33.9	25.3	4.5
25-29	83.9	39.6	6.1	0
30-34	76.9	23.5	15.2	308
35-39	80.7	34	11.7	303
40-44	81.1	36.5	10.2	1.4
45-49	77.5		9.2	3.7

5 -2- 2 نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للوضع الإجتماعي

جدول (5-2) النساء اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للوضع الإجتماعي

الوضع الإجتماعي	النسبة
متزوجات	% 7.8
أرامل	%5.7
مطلقات	%29.2

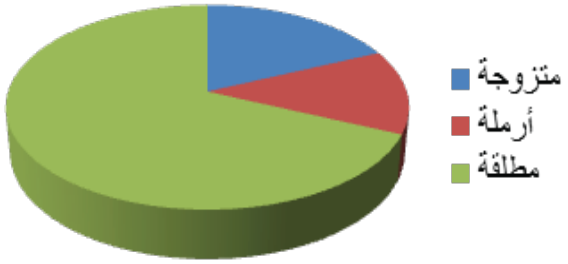

شكل (5 - 1) النساء اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للوضع الاجتماعي

أما نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للمكان.

جدول (5-3) النساء اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للمكان

التجمع	عدد النساء محل المسح	
حضر	9690	% 8.4
ريف	1377	% 7.2

نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للعمُر ومصدر العُنف

جدول (5-4) النساء اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للعمر ومصدر العنف

الفئة العمرية	عدد السيدات في عمر (15 - 49) سنة السابق لهن الزواج	من تعرضن للعنف	الزوج	شخص آخر من أفراد الأسرة	شخص آخر من خارج أفراد الأسرة
19 - 15	80	8.7	31.1	68.9	.0
24 – 20	646	9.5	53.3	20.7	33.2
29 – 25	1798	8.2	49.0	37.6	22.1
34 – 30	2351	8.8	52.2	34.5	16.6
39 – 35	2478	7.3	61.5	31.8	14.5
44 – 40	2081	8.4	51.8	41.1	20.4
49 – 45	1635	8.1	56.9	28.2	17.1

نسبة تعرض النساء حسب الفئات العمرية من 15 الى 49 سنة حسب مصدر العنف

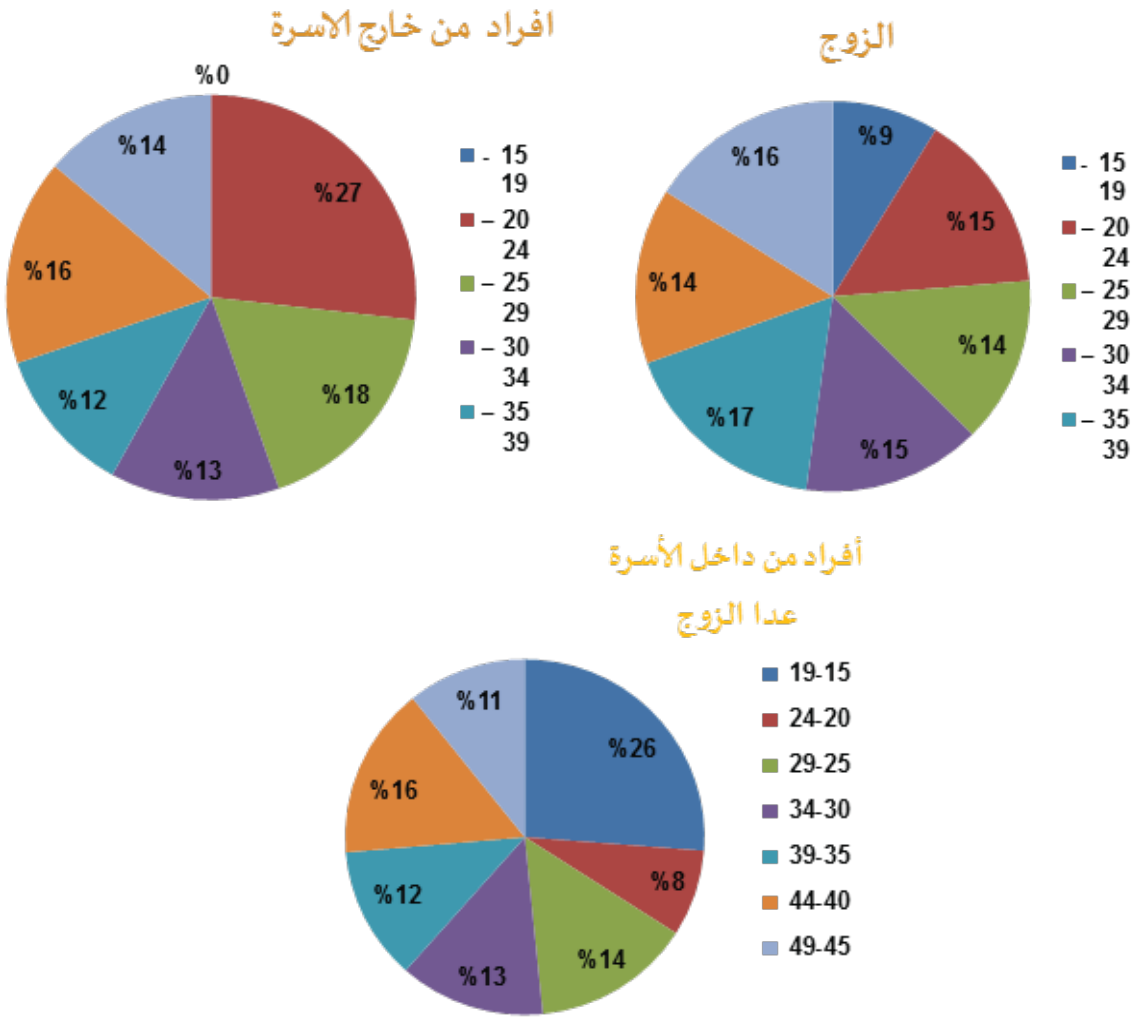

شكل (**5 - 2**) النساء اللاتي تعرضن للعنف وفقاً للعمر ومصدر العنف

الغاية 5 ـ 3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

5 ـ 3 ـ 1 نسبة حالات الزواج المبكر وزواج الأطفال وفقاً للعُمر والمكان

- بما أنّ هذه الغاية (5-3) تتعلق بنصوص إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها ليبيا، إلا أن هذه الإتفاقية لم تُبين السن الذي تنتهي فيه طفولة الشخص ؛ ولكن التشريعات المحلية حددت السن الأدنى للزواج وفقاً للآتي:

القانون رقم (10 لسنة 1984) بشان الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما، قد نص في المادة (6) على الآتي:

- يشترط في أهلية الزواج العقل والبلوغ.
- تكمل أهلية الزواج ببلوغ سن العشرين.
- للمحكمة أن تأذن بالزواج قبل بلوغ هذه السن لمصلحة أو ضرورة تقدرها المحكمة بعد موافقة الولي.
- يكتسب من تزوج وفق الفقرتين السابقتين أهلية التقاضي في كل ما له علاقة بالزواج وآثاره.

وبذلك يكون القانون الليبي قد حدد السن الأدنى للزواج.

نسبة حالات الزواج القسري وفقاً للعُمر والمكان

- عقد الزواج في ليبيا تنظمه في الأصل قواعد الشريعة الإسلامية.
- القانون رقم (10 لسنة 1984) بشان الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما والقانون المعدل له رقم (14 لسنة 2015) ينص في المادة (8) الفقرة(أ) منه بأن: (لا يجوز للولي أن يجبر الفتى أو الفتاة على الزواج رغم إرادتهما).

5 ـ 3 ـ 2 نسبة الحالات الخاضعة لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

هذا العُرف لا يوجد أبداً في كافة مناطق ليبيا.

الغاية 5 ـ 4 الإعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الإجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

5ـ4ـ1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية واعمال الرعاية غير المدفوعة الاجر وفقاً للنوع الاجتماعي والعمر والمكان

لا يوجد في ليبيا.

الغاية 5 ـ 5 كفالة مُشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والإقتصادية والعامة

5ـ5ـ1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس البرلمانية وفقاً للعُمر والصفة الوظيفية والمكان

- **نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب طبقاً لقانون الانتخابات هي (16%) خلال انتخابات 2030**

- الدائرة الفرعية طرابلس المركز.
- الدائرة الفرعية عين زارة.
- الدائرة الفرعية جنزور.
- الدائرة الفرعية القره بولي.
- الدائرة الفرعية أبو سليم.
- الدائرة الفرعية سوق الجمعة.
- الدائرة الفرعية حي الأندلس.
- الدائرة الفرعية ترهونة.
- الدائرة الفرعية الناصرية.
- الدائرة الفرعية الزاوية.
- الدائرة الفرعية مُصراتة.
- الدائرة الفرعية زليتن.
- الدائرة الفرعية أوباري.
- الدائرة الفرعية مُرزق المدينة – مُرزق جيزاو.
- الدائرة الفرعية جالو – اجخرة – أوجلة.
- الدائرة الفرعية الجفرة.
- الدائرة الفرعية سرت.
- الدائرة الفرعية غريان.
- الدائرة الفرعية بنغازي.
- الدائرة الفرعية البيضاء – شحات – المرج.
- الدائرة الفرعية القبه.
- الدائرة الفرعية البريقة.
- الدائرة الفرعية قصر ليبيا.
- الدائرة الفرعية سبها.

نسبة المقاعد القيادية التي تشغلها النساء في الحكومة وفقاً للعُمر والصفة الوظيفية والمكان

1 - **عدد (4) مقاعد وزارية :**

- وزيرة الشؤون الإجتماعية.
- رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي.
- وزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية المُجتمعية بديوان مجلس الوزراء.
- وزيرة الدولة لشئون هيكلة المؤسسات بدوان مجلس الوزراء

2 - **المناطق التي تنتمي لها النساء التي تشغل مقاعد قيادية وزارية في الحكومة:**

- طرابلس.
- بنغازي.
- سبها.

3 - **نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس البلدية المحلية :**

- تشغل النساء على الاقل مقعد واحد على مستوى كل بلدية.

4 - **نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المناصب القيادية :**

- تشغل النساء عدة مناصب قيادية اخرى من بينها تمثيل ليبيا في الامم المتحدة والعمل في السلك الدبلوماسي والقضاء.

5 - **نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الأحزاب السياسية ومؤسسات المُجتمع المدني:**

- للمرأة الليبية الحق في ممارسة العمل الحزبي وفي المشاركة بالعضوية او رئاسة مؤسسات المجتمع المدني.

الغاية 5-6 ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات إستعراضهما

5-6-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (15 سنة و 49 سنة) اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، وإستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية

لا تتوفر بيانات على هذا المؤشر في الوقت الحالي.

5-6-2 توفر القوانين والأنظمة التي تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن (15) سنة فأكثر على خدمات الرعاية الصحية على نحو كامل وعلى قدم المساواة

- الرعاية الصحية والعلاج والوقاية من الأمراض في ليبيا هي من مهام الدولة، حيث وضعت سياسات للرعاية الصحية التي تقوم أساساً على مبدأ مجانية الرعاية الصحية والعلاج وشموليتها بشرياً ومكانياً، تضمنت النظام الشامل نظاماً صحياً خاصاً بالأمومة والطفولة، ونظاماً خاصاً بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، ونظاماً خاصاً بالتطعيمات الدورية للأطفال، ونظاماً خاصاً بمكافحة الأورام.
- إصدار القانون رقم 24 لسنة 1995م الذي يتبنى الإستراتيجية العالمية "الصحة للجميع وبالجميع".
- القانون الصحي رقم 106 لسنة 1973 نص في مادته الأولى على ما يلي:

1- إن "الرعاية الصحية والطبية حق مُقرر للمواطنين تكفله الدولة".
2- نص القانون في مادته (50) على أن العلاج الطبي وتوابعه في المستشفيات والمصحات (الوحدات العلاجية) على إختلاف أنواعها ومُسمياتها التي تُنشئها الدولة، حق مُقرر لكل مواطن والجميع على قدم المُساواة.
3- وقرر عُقوبة على مُخالفة أي حُكم من أحكام هذا القانون في المادة (139) حيث نص على أن كل مُخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له ، يُعاقب مُرتكبيها بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العُقوبتين.
4- سنة 1995 صدرت لائحة العلاج الطبي بشأن تنفيذ القانون الصحي ونصت في مادتها الأولى على: أن العلاج الطبي المجاني حق لكافة المواطنين، والجميع فيه على قدم المُساواة، ويتم في المرافق الصحية داخل الدولة.

- تم التصديق على بعض الإتفاقيات الدولية بموجب القانون رقم (37) لسنة 1975، ومن بينها الإتفاقية رقم (102) بشأن حماية الأمومة.
- كما أن قانون الضمان الإجتماعي رقم (13) لسنة 1980 ، المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 1985 قرر في مادته (25) على عدد من المنافع قصيرة الأمد والتي يستحق المشترك العامل لحساب نفسه بموجبها منافع نقدية قصيرة الأمد، تعويضاً له عن الدخل المفترض الذي يفقده بسبب العجز الوقتي الناشئ عن المرض أو إصابة العمل أو الولادة، على أن يكون ذلك لمدة وفئات نذكر منها:
- في حالة الولادة: (100 ٪) من الدخل المفترض ولمدة ثلاثة أشهر شاملة لما قبل الوضع وبعده ، كما تضمن ا لمادة (27) من ذات القانون: منحا مقطوعة تصرف للمشترك وتستحق كل منها دفعة واحدة متى توافرت شروطها، ومنها منحة الولادة.

الغاية: 5 –أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية

الغاية: 5 -ب / تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات

جدول (5.5) مجالات استخدام الانترنت

مجالات استخدام الانترنت خلال 12 الاشهر حسب مكان الاستخدام:

التوزيع النسبي لافراد العينة ممن أعمارهم 5 سنوات فما فوق الذين يستخدمون الانترنت حسب مكان استخدام الانترنت والخصائص الاساسية

الخصائص الاساسية	في البيت	في مكان العمل	في مكان التعليم	في مكتبة عامة	في مكان عام	في مقهى انترنت	عند صديق او قريب	اخرى	
النوع									
الذكور	70.54	14.42	2.39	0.48	2.81	5.68	2.81	0.88	100.0
الاناث	85.76	6.57	2.85	0.31	0.66	1.10	2.13	0.63	100.0
الحالة التعليمية									
أقل من الثانوي	79.02	4.58	3.78	0.70	2.86	4.58	3.83	0.65	100.0
الشهادة الثانوية	76.31	10.32	2.83	0.19	2.98	4.13	2.37	0.88	100.0
دون الجامعة	76.04	12.26	1.94	0.74	0.46	5.44	2.40	0.74	100.0
الشهادة الجامعية فما فوق	74.13	17.51	1.64	0.32	1.00	2.64	1.96	0.80	100.0
النسبة	76.48	11.36	2.57	0.42	1.97	3.89	2.54	0.78	100.0
العدد	6257	929	210	34	161	318	208	64	8181

الغاية: 5 -ج / إعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

1- الاستراتيجية الوطنية لدعم وتمكين النساء والفتيات 2020- 2030.
2- الخطة الوطنية لتحقيق التوازن بين الجنسين 2020- 2025.
3- الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الليبية 2026- 2030.

ثانيا: الفرص

الفُرص المُساندة التي يُمكن إستثمارها في إحراز التقدم نحو تحقيق المُساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات:

1) مصادقة ليبيا على الإتفاقيات والعهود الدولية والإقليمية التي تناهض التمييز ضد المرأة.
2) نسبة عدد النساء مُقارنة بالعدد الإجمالي للسكان.
3) التشريعات المحلية المُنصفة للمرأة الليبية.
4) الموارد الإقتصادية لليبيا.
5) تأسيس وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي تؤدي دور المؤسسة الوطنية المعنية بشؤون المرأة وفق مفهوم إعلان ومنهاج عمل بيجين.
6) استحداث وزارة الدولة لشئون المرأة والتنمية المجتمعية.
7) وجود ادارة تُعنى بالمرأة والاسرة بوزارة الشئون الاجتماعية.
8) التمثيل النسائي في المجالس البرلمانية والبلديات والإدارات المحلية ومواقع صُنع القرار ولو كان مُحدوداً ولا يتوازن مع نسبة تمثيل الرجال الا انه في تزايد مستمر.
9) إنّ قضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أصبحت قضية أساسية في الأجندة الوطنية العامة، سواء في أجندة القطاع الرسمي أم في أجندة القطاع المُجتمعي، وأن مشروعية مطالبات المرأة راسخة في الوعي الجمعي.
10) الإستيعاب الملحوظ للقطاع الخاص للكفاءات النسائية وأهمية أدوارهن.
11) وجود نُخبة مختصة بقضايا المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين، هذه النُخبة مكونة من خبيرات وناشطات وخبراء وناشطين من جميع الأجيال، ومن مبادئ هذه النُخبة تجسيد مفهوم التضمين والشمول لكافة المكونات الليبية.
12) الشراكات الدولية بين القطاع الرسمي المعني بالعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع الخبرة الأممية المتمثلة في المنظمات الأممية المتخصصة في قضايا تمكين المرأة والتنمية والسلام.

ثالثا: التحديات

1) عدم الاستقرار السياسي الذي ادى الى النزوح وتردي الاوضاع الانسانية والاقتصادية.
2) الموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد.

المياه النظيفة والنظافة الصحية

كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

6

مقدمة

ليبيا بلد شبه صحراوي جاف ذو كثافة سكانية صغيرة إذ تبلغ مساحته 1,75 مليون كم2، جزء كبير منها يقع ضمن الصحراء الكبرى، وتعد ليبيا من الدول الأكثر شحاً للمياه حيث بلغت الموارد المتجددة حوالي 700 مليون متر مكعب في السنة ويقدر عدد سكانه بنحو 6,8 مليون نسمة، حوالي 87% منهم حضر، ويقدر معدل النمو السكاني وفق الإحصاء السكاني لسنة 2006 ميلادي بحوالي 1,8% فقط.

تعتمد ليبيا شبه كليا على المياه الجوفية لتلبية احتياجاتها من المياه الصالحة للاستعمال الحضري بنسبة 97%، ويغطي الباقي من تحلية مياه البحر والمياه السطحية.

تتركز الكثافة السكانية العالية على طول الشريط الساحلي حيث تتوفر معظم الأنشطة الزراعية والصناعية؛ إذ يعيش حوالي 80٪ من سكان ليبيا في مناطق حضرية تقع في حدود 100 كلم من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وترتب هذه الأنشطة ضغوطاً كبيرة على موارد المياه التقليدية والنظام الإيكولوجي الهش.

تبلغ حصة الفرد من المياه المنزلية بالمدن الرئيسية حوالي 450 لتر/فرد/يوم وهي الأعلى في المنطقة، وقد أدى الاستغلال الجائر للمياه الجوفية بالقرب من العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي إلى جعل المياه غير صالحة للاستخدام المباشر، ففي عام 1988، بلغ مجموع الأملاح الذائبة في حقل آبار بنينا (بنغازي) 3000 ملغم / لتر، و في حقل آبار السواني (طرابلس) 10000 ملغم / لتر في عام 1993. ومع استمرار زيادة الطلب على المياه للأغراض الحضرية و الزراعية، أصبح من الصعب الحفاظ على إمدادات مستمرة من مياه شرب ذات نوعية مقبولة كما هو الحال في سهل الجفارة على طول الساحل الشمالي الغربي لليبيا، والذي يضم العاصمة طرابلس، حيث شرع في إعداد مخطط رئيسي لإدارة الموارد المائية عام 1978 بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أسفر عن عدد من التوصيات للتخفيف من حدة المشكلة منها نقل المياه من حوض مرزق في الجنوب.

وفي عام 1983، واستنادا إلى النتائج الواعدة الدراسات الهيدروجيولوجية المفصلة، فضلا عن الرصد المستمر لخزانات المياه الجوفية في الأحواض الرسوبية الرئيسية وهي الكفرة والسرير ومرزق والحمادة تم تنفيذ أكبر نظام نقل للمياه الجوفية والمعروف بمشروع النهر الصناعي الذي يعتمد على استغلال خزانات المياه الجوفية العذبة من خلال مئات الآبار التي يتراوح عمقها ما بين 400 و 800 متر، ونقلها عبر خطوط أنابيب لأكثر من 4000 كلم إلى المناطق الحضرية والزراعية على طول الساحل. وقد حددت نسبة مياه المشروع المخصصة للاستخدام الحضري في البداية بأقل من 20% ولكنها تشهد تزايدا مضطردا فاق 37,5٪ لمواكبة الزيادة في الطلب منذ وصول مياه المشروع إلى بنغازي في عام 1991 وإلى طرابلس في عام 1996.

مياه نظيفة ونظافة صحية

ويجري تزويد بعض المدن الساحلية التي تفتقر للمياه الصالحة للشرب عن طريق محطات تحلية مياه البحر التي أقيمت في العقود الماضية، حيث ساهمت بنسبة 13% من الاستخدام المنزلي عام 2010, وتدنت إلى 12,4% في سنة 2012 و إلى 7,85% سنة 2015 نتيجة الصعوبات التشغيلية التي تواجه شركة التحلية والتي زادت حدتها في السنوات الأخيرة.

تساهم المياه غير التقليدية في الأغراض الزراعية وري المسطحات الخضراء حيث بلغ عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي قبل عام 2010، 73 محطة بطاقة إجمالية قدرها 220 مليون م^3/سنة، و بلغت نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشبكات جمع مياه الصرف الصحي 48% على المستوى الوطني مع وجود تفاوت ملحوظ بين البلديات في معدل التوصيل تتراوح بين 9,5% و 91%. ونظرا لعدم فاعلية نظم التشغيل والصيانة فقد انخفض عدد المحطات العاملة سنة 2010 إلى 9 محطات من أصل 73 محطة، وانخفضت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة إلى 22 مليون م^3، وعدد المحطات العاملة حالياً 4 محطات فقط.

شكل(6-1) كمية الإمداد المائي من المصادر المختلفة

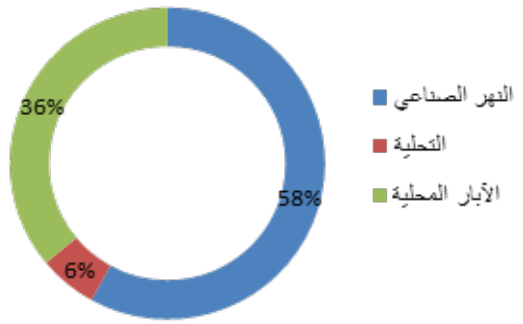

شكل (6-2) استخدامات المياه

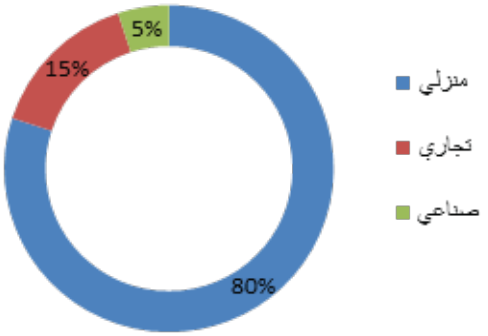

تستخدم المياه للأغراض المنزلية والسكنية والتجارية والصناعية، وتقدر الاستخدامات المنزلية بنحو 80%، تليها الاستخدامات التجارية والصناعية الصغيرة (داخل المدن) التي تمثل 15% و5% من مجموع الاستهلاك على التوالي. يجري إمداد المياه للمستهلكين بشكل مستمر (24 ساعة يومياً، سبعة أيام في الأسبوع) مع حدوث بعض الانقطاعات لأسباب متعددة.

حظيت أهداف التنمية المستدامة 2030 ومنها الهدف السادس وهو" ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة" باهتمام خاص وهو يتماشى مع استراتيجيات المياه الوطنية، وبالتالي فإن تنفيذه سيكون ذا أهمية قصوى استجابة لالتزامات ليبيا الدولية والقارية، ونتناول فيما يلي الخطوات المتخذة لتحقيق هذا الهدف والغايات الفرعية وفق المؤشرات المحددة.

أولاً :التقدم المحرز

1.6 تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030م.

1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة.

تعريف :الإمدادات المحسنة للمياه لاتعني نسبة الربط بشبكات المياه العامة وإنما تعني بالتحديد مصادر المياه التي يحتمل أن تكون محمية بطبيعتها أو من خلال تدخل الإنسان، من التلوث الخارجي، ولا سيما من التلوث بالبراز ويشمل هذا المصطلح:

- المياه المنقولة بالأنابيب إلى المنزل أو بالقرب منه
- الحنفيات العامة
- مياه الآبار الأنبوبية
- مياه الآبار العربية المحمية
- مياه العيون المحمية
- مياه الأمطار المجمعة
- المياه المعبأة في زجاجات في حالة ما كان المصدر الثانوي الذي تستخدمه الأسرة لأغراض الطهي والنظافة الشخصية محسن.

وخدامات مياه الشرب "المدارة بأمان" هو مصدر مياه محسن يقع داخل المبني, ويكون متاحا عند الحاجة وخاليا من التلوث.

نسبة الأشخاص المربوطين بشبكات توزيع المياه العامة تبلغ 64,5%، في حين يعتمد 17,4 % على آبار خاصة لتلبية احتياجاتهم من المياه، و 15,8 % يعتمدون على جمع مياه الأمطار. وتعتمد النسبة الصغيرة الباقية 2,3% على مصادر أخرى مثل الينابيع أو شراء المياه المنقولة بواسطة الشاحنات.

ومن ثم فإن جميع إمدادات المياه في ليبيا تقريبا تعتبر مياه محسنة ولكنها ليس بالضرورة مدارة بأمان وميسورة التكلفة. إذ أن نسبة كبيرة من الشبكات لا تخضع لعمليات مراقبة جودة المياه والفحص والصيانة والتقييم المنتظمة. وتعاني معظم المناطق من تدني ضغط المياه ما يرغم العديد من المستهلكين على استخدام مضخات لسحب المياه من الشبكة وتخزينها في خزانات أرضية وعلوية بالمنازل لضمان إمداد المياه بشكل كاف ومستدام وبضغط مناسب. أما الإمدات من المصادر الأخرى ونسبتها 35% فهي معرضة للتلوث بنسب مختلفة حسب المصدر واستخدام الكلورة. أما المياه المنقولة بواسطة الشاحنات فهي عالية التكلفة وغير ميسورة للجميع.

وبالتالي فإن نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بأمان تقدر حاليا بحوالي 85%.

مياه نظيفة ونظافة صحية

2.6 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحيـــــــــــــــة ، وإنهاء التغوط في العراء ، وإيلاء اهتمام خاص الاحتياجـــــــــات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضـــــــــــاع هشة ، بحلول عام 2030 م.

1.2.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه .

تعريف: الصرف الصحي المحسن فيشمل:
ـ مرحاض دافق (بصندوق طرد)
ـ مرحاض مربوط بشبكة الصرف الصحي
- استعمال صندوق طرد أو صب المياه إلى مرحاض حفرة
- مرحاض حفرة مع بلاطة
- مراحيض حفرة محسنة التهوية
- مراحيض انتاج السماد
خدمة الصرف الصحي الأساسية هو استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة التي لا يتم تقاسمها مع الأسر الأخرى.
خدمة الصرف الصحي المحدودة هي استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة التي يتم تقاسمها بين اثنين أو أكثر من الأسر.
خدمة " الصرف الصحي المدار بأمان هي خدمة الصرف الصحي الأساسية عندما يتم التخلص بأمان من الفضلات في الموقع أو نقلها بشكل آمن ومعالجتها خارج الموقع.

99% من السكان لديهم مرافق صرف صحي منهم 44,7% موصلون بالشبكة العامة ومحطات المعالجة و54,3% تعتمد على الآبار السوداء أو ما يعرف بحفر التشريب و1% فقط تستخدم وسائل أخرى. وفي جميع الأحوال تتوفر مرافق غسل اليدين بالماء والصابون. أما فيما يخص معالجة الفضلات سواء المجمعة عن طريق شبكات الصرف الصحي أو تلك المجمعة من الآبار السوداء فهي متدنية ولا تتجاوز نسبتها حاليا 5 % و غالبيتها يتم التخلص منها في البحر والبعض الآخر في المنخفضات الطبيعية خارج المدن.

- **نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان في ليبيا تصل إلى 44.7%.**

مياه نظيفة ونظافة صحية

3.6 تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث ،وقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة ، وتقليل تسربها إلى أدنى حد ، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف ، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي ، بحلول عام 2030م.

1.3.6 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة.

تتكون مياه الصرف الصحي التي يتم تجميعها من الأتي :

- مياه المجاري المخصصة للاستهلاك البشري.
- مياه الأمطار ومياه الشوارع وما تحمله من فضلات محترقة ناتجة عن عوادم السيارات ووسائل النقل الأخرى التي تستخدم الوقود الاحفوري.
- نواتج المصانع (تعليب المواد الغذائية، مواد البناء، مواد التنظيف ومصانع تعبئة المياه.....ألخ)
- النفط والزيوت مصدرها محطات الغسيل والوقود.
- المستشفيات، المصحات الخاصة، مختبرات التحليل و مراكز غسيل الكلى.....ألخ

وتحال عبر قنوات التصريف إلى الشبكة العامة ومن ثم إلى محطات المعالجة وبعضها إلى شواطئ البحر دون معالجة أولية. معظم شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار متهالكة أنشئت في منتصف الستينيات لخدمة مراكز المدن والتوسعات العمرانية الجديدة المجاورة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصبات فائض محطات الصرف الصحي على شاطئ البحر، حيث أصبح عدد المصبات (68) مصب على طول الساحل الليبي.

الوضع القائم لمنظومة الصرف الصحي بليبيا

يبلغ طول منظومة تصريف مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار حوالي 6962 كلم .

- عدد محطات الضخ والرفع (201) محطة .
- عدد 24 محطة معالجة يعمل منها حالياً عدد (4) محطات فقط .
- معظم شبكات الصرف الصحي تعانى من انسدادات وانهيارات متكررة بين الحين والآخر نظراً لتهالكها وانتهاء عمرها الافتراضي .
- محطات الرفع والضخ والمعالجة في حالة فنية سيئة من النواحي الإنشائية والميكانيكية والكهربائية والصالح منها يعمل بشكل جزئي .
- المنظومة تحتاج إلى تأهيل وتطوير لزيادة الطاقة الإنتاجية ومواكبة النمو السكاني والتنمية العمرانية في البلديات .

القدرة الإنتاجية لهذه المحطات لا تتجاوز (44,000 م^3/ يوم) في حين أن المستهدف معالجته (1,358,584م^3/ يوم) أي نسبة ما يتم معالجته من مياه الصرف الصحي لا تتجاوز (3٪) في أحسن الظروف .

6-3-2 نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة .

- لا توجد مسطحات مائية وفق التعريف المذكور وبالتالي فإن هذا المؤشر لا ينطبق على ليبيا .

6-4 تحقيق زيادة كبيرة من كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات ، وكفالة سحب المياه العذبة و إمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه ، والحد بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه بحلول 2030م.

6-4-1 التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن .

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الأكثر استهلاكا للمياه إذ تصل نسبة الاستهلاك فيه إلى حوالي 80% من إجمالي الاستهلاك العام، يليه الاستهلاك المنزلي بنسبة 16٪ وأقلها الاستهلاك الصناعي بنسبة 4٪، ومن ثم فإن الرفع من كفاءة نظم الري يأتي في مقدمة الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من كميات المياه المستخدمة على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار تم تطوير نظم الري بالغمر أو الرش إلى الري الموضعي وخاصة في ري الأشجار والخضروات المنتجة داخل البيوت الزجاجية أو البيوت البلاستيكية والكثير من المحاصيل الحقلية الأخرى التي ينتجها القطاع الخاص. وقد تراجعت مساهمة نظم الري الحديثة ومنها الري بالتنقيط من 60٪ سنة 2000 إلى 45٪ حاليا.

بدأ انتشار الري بالتنقيط خلال فترة الثمانينات وتطور بوتيرة متسارعة وبشكل كبير مع انتشار الزراعات المحمية وقد زاد من استخدام هذه الأنظمة إقامة قاعدة صناعية عريضة على مستوى القطاع العام والخاص لتصنيع بعض الأجزاء من هذه الأنظمة وقد بلغت ذروة الانتشار والتوسع التسعينيات مع تنفيذ مشاريع هيئات استثمار مياه النهر وإقامة مشاريع النخيل والزيتون بمختلف المناطق وقد تراجعت المساحة بدرجة كبيرة الآن.

كما تم إصدار عدد من التشريعات التي تنظم أوقات الري ومنع زراعة عدد من المحاصيل الشرهة للمياه في المناطق التي تعاني عجزا ملحوظا في الميزان المائي.

تعتبر كفاءة الري بالمشروعات العامة خلال الفترة 2000- 2006 جيدة وتقدر ما بين 60 إلى 75٪ حيث كانت معظم منظومات الري بحالة جيدة وخصوصا مشاريع هيئات الاستثمار الثلاث ومشاريع الحبوب (كفاءة النقل وكفاءة التخزين وكفاءة التوزيع وكفاءة الإضافة). أما كفاءة الري الكلية بالقطاع الخاص فهي تتراوح ما بين 60٪ و 70٪ في أحسن الظروف، وبالتالي فإن المتوسط العام هو في حدود 70٪ بمختلف المناطق.

أما خلال الفترة من 2011 حتى الآن فإن الكفاءة تتراوح ما بين 45 و 60 ٪ و بمتوسط 55 ٪ نظرا لانخفاض كفاءة النقل والتوزيع بالمشروعات العامة وتهالك منظومات النقل والتوزيع والتخزين والإضافة بالمشاريع الزراعة الاستيطانية.

أما فيما يخص الاستهلاك المنزلي فإن كفاءة الاستخدام لا تزال متدنية وتعتبر معدلات الاستهلاك من ضمن الأعلى عالميا وإقليميا لعدة أسباب منها ارتفاع نسبة الفاقد من شبكات التوزيع وغياب الجباية فضلا عن التسعيرة التي لا تعكس التكلفة الحقيقية لإنتاج المياه وتوزيعها.

- **كفاءة استخدام المياه في الزراعة قد انخفضت من 70% سنة 2006 إلى 55% حاليا.**

مياه نظيفة ونظافة صحية

وفي المقابل لا يوجد تغير يذكر في كفاءة استخدام المياه في الأغراض المنزلية، إذ تقدر نسبة المياه المتسربة من الشبكة بسبب التهالك وتقادم البنية التحتية بحوالي 35٪. وقد حسبت هذه النسبة على أنها الفرق بين مجموع كميات المياه الموفرة والمياه المستهلكة داخل المباني .

يتكون معدل الإمداد للفرد من الاستهلاك المنزلي وغير المنزلي والمياه المفقودة بسبب التسرب والوصلات غير القانونية. وينقسم الاستهلاك المنزلي للفرد بدوره إلى استخدامات المياه الأساسية واستخدامات المياه غير الأساسية.

بلغ معدل الإمداد للشخص الواحد 450 لتراً يومياً في استراتيجية قطاع المياه والصرف الصحي لسنة 2007 للسكان المربوطين على الشبكة العامة مع وجود تفاوت كبير بين المناطق، وذلك يشير إلى وجود علاقة كبيرة بين الاستهلاك وتوفر المياه. كانت القيمة الأعلى للإمداد للشخص الواحد في وادي الشاطئ (المنطقة الجنوبية) إذ تجاوزت 850 لتراً يومياً، يليها سهل بنغازي (أكثر من 700 لتر يومياً للشخص الواحد) و نحو 450 لتراً يومياً للشخص الواحد في طرابلس الكبرى وكانت أدنى قيمة في الجبل الأخضر والمناطق الغربية (أقل من 200 لتر يومياً للشخص الواحد). كما تمت الإشارة إلى أن معدل الإمداد للشخص الواحد تقل عن 50 لتر يومياً للسكان غير الموصلين بالشبكة .

جدول (6-1) المكونات المعيارية للإمداد للشخص الواحد في ليبيا

المكون	الاستهلاك المنزلي اليومي للشخص الواحد		الاستهلاك غير المنزلي للشخص الواحد	المياه المفقودة	المجموع
	الاستخدامات الأساسية للمياه	استخدامات غير الأساسية للمياه			
القيمة، لتر للشخص يومياً	110	120	30	160	420

وتشير دراسة أجريت سنة 2000 إلى أن معدلات الإمداد للشخص الواحد تتراوح من 1391 لتر للشخص يومياً في تازربو و1010 لتر للشخص يومياً في وادي الشاطئ و947 في وادي الحياة، وأقل من 100 لتر للشخص يومياً في مدن أخرى، وبذلك فإن معدلها يبلغ 415.5 لتراً للشخص يومياً.

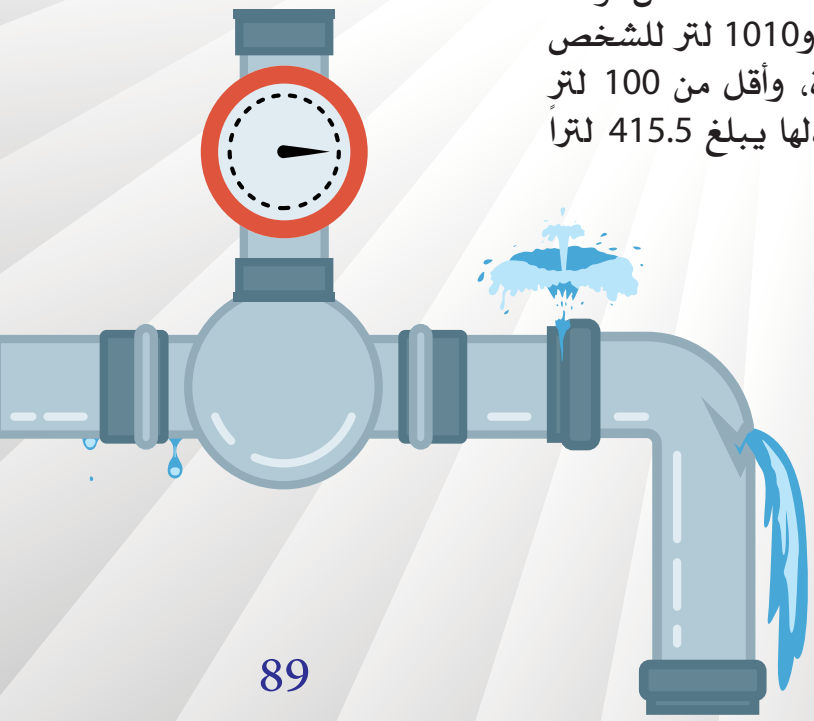

جدول (6-2) إمداد المياه للشخص الواحد حسب المناطق

المدينة	الإمداد (لتر/فرد/يوم)	المدينة	الإمداد (لتر/فرد/يوم)	المدينة	الإمداد (لتر/فرد/يوم)
تازربو	1391	مصراتة	325	طبرق	142
الشاطئ	1010	الجفرة	469	الحرشة	111
وادي الحياة	947	بني وليد	292	تاجوراء	90
مرزق	629	الزاوية	195	زوارة	11
سبها	507	بنغازي	429	يفرن	16
طرابلس	474	مرج	117	المعدل	
سرت	537	البيضاء	203	415.5	

من الواضح أن الإمداد للشخص الواحد في مدن ومناطق ليبيا المختلفة متفاوت جداً، و يعود ذلك إلى العديد من العوامل بما فيها المناخ ونوعية المياه وتوفرها وسعرها والدخل ومستوى التعليم وعوامل أخرى. وبصورة عامة فإن المعدلات كبيرة في المدن التي تتوفر فيها المياه بشكل كبير والعكس صحيح؛ كما أن المعدلات تكون مرتفعة نتيجة تسرب المياه وهدرها مما يؤكد أن استهلاك المياه في ليبيا يحدده الإمداد، وغالبا ما يتجاوز 400 لتر للشخص يومياً.

- **لا يوجد تغير يذكر في كفاءة استخدام المياه في الأغراض المنزلية ومعدلات الإمداد مرتفعة جدا.**

2.4.6 حجم الضغط الذي تتعرض له المياه : سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة

يقدر إجمالي الاستهلاك الحالي للمياه بنحو 4309 مليون متر مكعب / سنة في حين أن متوسط التغذية السنوية أو المياه المتجددة لا تتجاوز 700 مليون متر مكعب / سنة وبالتالي تعتبر ليبيا من أكثر دول العالم إجهادا إذ تزيد كميات السحب السنوي من المياه عن 6 أضعاف الكميات المتجددة سنويا. أما حصة الفرد من المياه المتجددة فتبلغ 103متر مكعب /سنة وهي تقل بكثير عن الحد الأدنى العالمي للفقر المائي وهو1000متر مكعب للفرد سنوياً.

مياه نظيفة ونظافة صحية

6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بوسائل منها التعاون العابر للحدود ، حسب الاقتضاء بحلول عام 2030م.

6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-100).

إن تزايد الطلب على المياه وخاصة للأغراض الزراعية حث معظم الدول على إعادة النظر في الأساليب المتبعة في إدارة الموارد المائية، وإدراكاً من الدولة الليبية لأهمية قطاع المياه باعتباره المحرك لجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى وعملا على تذليل التحديات التي تواجه القطاع من حيث المحدودية والكلفة الاقتصادية العالية، تم دمج جميع المؤسسات العاملة في القطاعات المعنية بالمياه تحت مظلة الهيئة العامة للموارد المائية ترسيخا لمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كنهج جديد في إدارة الموارد المائية، وداعما للجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتزامن ذلك مع تنويع المنظومة المؤسسية والقدرات البشرية لإدارة قطاع الموارد المائية.

- يمكن تقدير درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حدود 80%.

6-5-2 نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه.

تشترك ليبيا في عدد من الأحواض الجوفية مع الدول المجاورة حيث يتم تقاسم حوض الصحراء الشمالية الغربية مع الجزائر وتونس ، وحوض الحجر الرملي النوبي مع مصر والسودان وتشاد ، وحوض الجفارة مع تونس ، وحوض مرزق مع الجزائر والنيجر. وتساهم هذه الأحواض بحوالي 85٪ من إمدادات المياه الحالية في ليبيا.

ومنذ أوائل السبعينيات ، بادرت السلطات المعنية بالمياه في البلدان المشتركة في الأحواض المائية بعقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف أدت إلى توقيع اتفاقيات للشروع في تطبيق برامج منهجية للرصد والتقييم المشترك لموارد المياه الجوفية العابرة للحدود تبلورت لاحقًا في إنشاء هيئات مشتركة دائمة وهي بالتحديد الهيئة المشتركة لدراسة وتطوير خزان الحجر الرملي النوبي، وآلية التشاور لحوض الصحراء الشمالية الغربية وهما الحوضان الرئيسيان المشتركان مع دول الجوار.

- **وبالتالي فإن نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه هي في حدود 95٪.**

مياه نظيفة ونظافة صحية

6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه ، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات بحلول عام 2030م.

6-6-1 نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن.

بحكم الطبيعة الصحراوية الجافة لليبيا فإنها تفتقر إلى النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في غياب الأنهار والبحيرات وكذلك الغابات والأراضي الرطبة. أما خزانات المياه الجوفية فهي تتعرض إلى الاستغلال المفرط خاصة في المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية العالية والأنشطة الزراعية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تدهور نوعية مياه هذه الخزانات نتيجة تداخل مياه البحر مع هبوط حاد في مناسيب المياه وتعرض بعض الخزانات إلى التلوث نتيجة الأنشطة الزراعية والصناعية أو التخلص من مياه الصرف الصحي الغير معالجة. أما الغابات الطبيعية أو المستزرعة فبالرغم من انتشارها الجغرافي المحدود، فهي تتعرض للتعديات المستمرة واقتلاع أشجارها وانحسار مساحاتها بصورة مستمرة.

- **ومن ثم فإن نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال الثلاثين سنة الماضية تقدر بحوالي 50٪ سلبا.**

6-أ توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي ، بما في ذلك جمع المياه ، وإزالة ملوحتها ، وكفاءة استخدام المياه ، معالجة المياه المستعملة ، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

6-أ-1 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها.

توجد عدة اتفاقيات مبرمة بين الهيئة العامة للموارد المائية والشركاء كـ" خطة العمل السنوية للمياه والصرف الصحي في ليبيا" مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) التي تعنى بتطوير ودعم مؤسسات إمداد المياه في تحقيق أولوياتها في مجالي المياه والصرف الصحي وتبلغ قيمة المساعدات الإنمائية حوالي 5 مليون دولار خلال الفترة من 2019 حتى 2020.

6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

6-ب-1 نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي.

يدار مرفق المياه والصرف الصحي من خلال شركة عامة مركزية تمارس مهامها من خلال التقسيمات الإدارية بالشركة التي تغطي كافة مساحة ليبيا والمتمثلة في عدد (12) تقسيم عام وعدد(8) مناطق وعدد (40) مكتب خدمات وعدد (158) مركز خدمات وجميعها على اتصال مباشر بالوحدات الإدارية المحلية بالبلديات من أجل التنسيق في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي بما يتماشى مع رغبات المجتمعات المحلية.

ثانيا الفرص

1. موقع ليبيا على البحر المتوسط مما يمكنها من لاستغلال مياه البحر كأحد المصادر الغير تقليدية الرئيسية لدعم الإمداد المائي للمناطق الشمالية.
2. استكمال تنفيذ مخططات و مشاريع البنية التحتية و المنشآت المائية.
3. الاستفادة من مصادر المياه غير التقليدية في الاستعمالات المنزلية و الصناعية و عمليات الري و تقليل نسب ا لإعتماد على المياه الجوفية كمصدر رئيسية.
4. تطبيق ا لإستراتيجيات الإدارية التي تحقق مبادئ إدارة الموارد المائية المتكاملة.

ثالثا: التحديات

1. زيادة العجز المائي نتيجة لارتفاع معدلات الطلب مقارنة بالإمداد المائي.
2. ندرة المياه والافراط في استخراج المياه الجوفية والاعتماد عليها بشكل كبير في الزراعة.
3. تأثير الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد على القدرة على توفير مصادر تمويل للمشروعات.
4. ارتفاع نسبة الملوحة في احواض المياه الجوفية الساحلية بسبب تداخل مياه البحر بالشريط الساحلي الشمالي.

7 طاقة متجددة بأسعار معقولة

7

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

المقدمة

تعتبر ليبيا من أوائل الدول التي اهتمت بتوفير الكهرباء لكافة أطراف النشاط الاقتصادي والمواطنين ، وقد حظي هذا القطاع باهتمام الدولة خلال الخمسة عقود الماضية ووفرت له الإمكانيات اللازمة التي تمكنه من القيام بنشاطه على أكمل وجه وأنفقت عليه استثمارات كبيرة مُول اغلبها من الخزانة العامة، وقد مكنت هذه الاستثمارات من تطوير قدرات التوليد لمواجهة النمو في الأحمال الكهربائية بالإضافة إلي تطوير وتقوية شبكة النقل والتوزيع بمختلف المناطق.

تحقيق التكامل والترابط بين اهداف التنمية المستدامة

الشكل(A.7) تحقيق الترابط بين الهدف 7 واهداف التنمية

اولا: التقدم المحرز

حققت ليبيا عدداً من الانجازات خلال الفترة الماضية المتعلقة بحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وذلك من خلال السياسات والاجراءات التالية:

7.1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

حظي قطاع الكهرباء باهتمام الدولة خلال الخمسة عقود الماضية وانفقت عليه استثمارات كبيرة مول اغلبها من الخزانة العامة لتوفير خدمة الكهرباء لجميع المواطنين وفى مختلف مواقعهم حيث بلغت نسبة السكان الذين يتمتعون بإستعمال الطاقة الكهربائية في مجالات الإستهلاك المنزلي 99٪. ويرجع ذلك إلى مجهودات الدولة في توصيل الشبكة الكهربائية إلى كل المناطق مما يسر الوصول إلى الطاقة الكهربائية رغم المساحة الشاسعة والطبيعة الجغرافية والمناخية الصعبة، وانعدام المخططات العامة وانتشار البناء العشوائي الذي ادى الي ارتفاع قيمة الاستثمار في مجال الكهرباء.

الا ان ليبيا تعاني في السنوات الاخيرة من إنقطاعات جزئية للتيار الكهربائي كنتيجة للوضع الأمني المضطرب وعدم قدرة الشبكة على الإيفاء بالأحمال المطلوبة، أدى الى ضعف وصول التيار الكهربائي للمستهلك بسبب خروج النظام عن العمل في بعض الأحيان.

الشكل (7.1) تطور نصيب الفرد خلال الفترة من 1990-2019 م

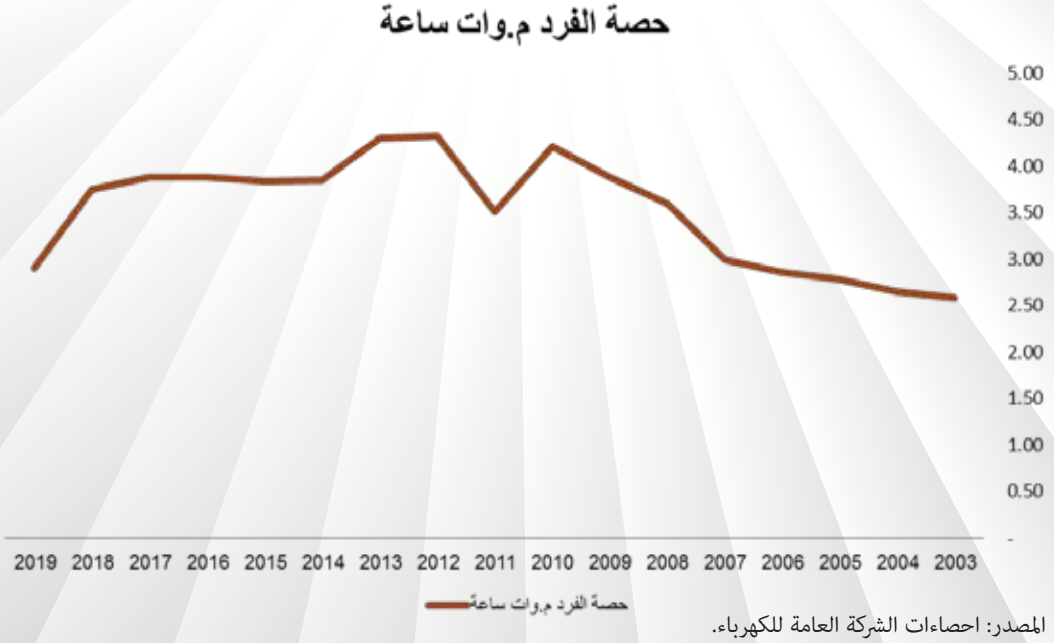

المصدر: احصاءات الشركة العامة للكهرباء.

7-1-2 نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين

تدعم الدولة الليبية أسعار الطاقة بصورة عامة والطاقة الكهربائية على وجه الخصوص، ويعتمد معظم السكان على استعمال الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي، وقد يستعمل أنواع أخرى من الوقود لتوليد الطاقة الحرارية مثل الفحم النباتي لأغراض طهو الطعام وفي بعض الاستعمالات غير الأساسية خاصة في بعض المناطق الرعوية والريفية، رغم وجود الكهرباء كمصدر رئيسي.

لذلك فإن الدولة الليبية ضمنت حصول الجميع على طاقة نظيفة ميسوره، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين الى حوالى 98٪.

لضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة وميسرة تبنت الدولة خطة للتحول إلى استعمال الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية ، وتسعى الدولة إلى الاستمرار في الاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد الطاقة.

الغاز الطبيعي هو الوقود الأساسي للطهو في معظم التجمعات الحضرية والريفية لذلك يمكن إعتبار أن نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين تمثل أكثر من 90٪.

ويستخدم بعض السكان المولدات الكهربائية المنزلية التي تعمل بالوقود الخفيف أثناء خروج النظام عن العمل.

تسعي ليبيا الي التحول التدريجي الي استخدام الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية نظرا للمزايا الفنية والاقتصادية والبيئية مقارنة بالوقود الخفيف والثقيل والشكل (2.7) **يوضح نسبة الغاز و الوقود المستهلك في توليد الطاقة الكهربائية خلال الفترة** 2008-2018 :

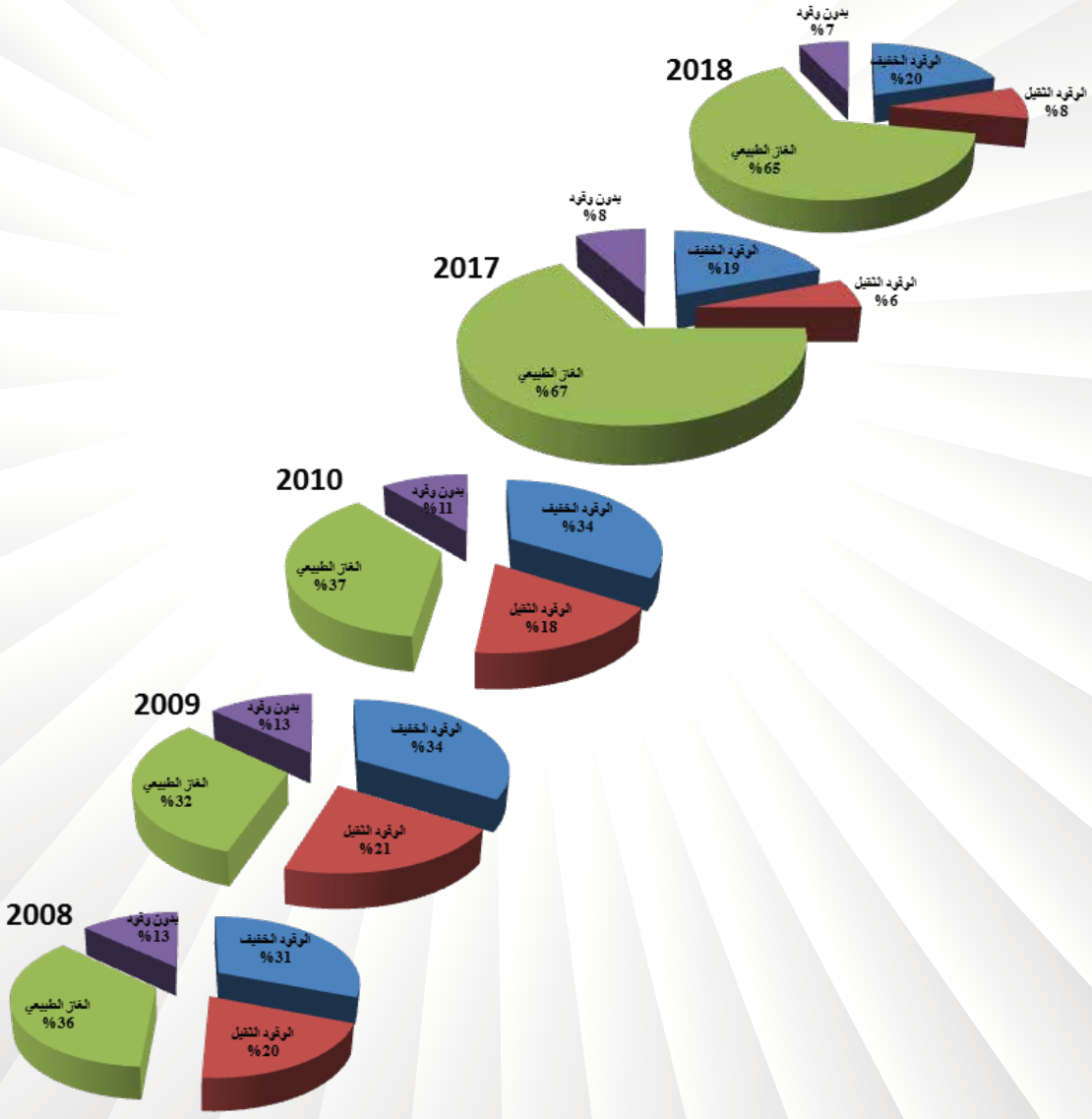

المصدر: تقارير الشركة العامة للكهرباء.

7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.

7-2-1 حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

تم إنشاء جهاز الطاقات المتجددة بموجب القرار رقم 426 لسنة 2007 م وذلك بهدف استغلال المصادر المتاحة من الطاقة المتجددة في ليبيا.

وقد استهدف الجهاز والمؤسسات ذات العلاقة إقامة عدة مشروعات خلال الفترة السابقة وهي :

أ- توريد وتركيب عدد (26) محطة قياس بيانات مناخية بمناطق مختلفة من ليبيا.

ب- توريد اغلب المعدات الخاصة بتنفيذ مشروع مزرعة رياح درنة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة (60 ميجا وات). هذا المشروع نتيجة للظروف التي تمر بها دولة ليبيا تعثر إستكماله.

ت- تركيب عدد (378) منظومة طاقة شمسية مفصولة عن الشبكة لتزويد المناطق النائية بالطاقة الكهربائية واستخراج المياه من الآبار الرعوية.

ث- تركيب عدد (10) منظومات طاقة شمسية فوق الأسطح مربوطة بالشبكة العامة للكهرباء بقدرة (3 كيلو وات لكل منظومة).

ج- تركيب عدد (18) منظومة طاقة شمسية مفصولة عن الشبكة لتزويد المراكز الصحية الواقعة في المناطق النائية بالطاقة الكهربائية.

ح- تعزيز أكثر من 15 عشرة مستشفى بمنظومات توليد كهرباء طاقة شمسية مفصولة عن الشبكة بقدرة كل منها 50 كيلو وات ذروة.

خ- تركيب عدد (25) سخان شمسي في جامعة سبها وجاري استكمال تركيب عدد (75) اخرين في مباني الجامعة .

د- متابعة شركات القطاع الخاص والتي تقوم بتركيب منظومات طاقة شمسية مفصولة عن الشبكة للمواطنين للإستعمال المنزلي حيث تجاوزت القدرات المركبة 2,0 ميجا وات.

ذ- تشغيل معظم محطات إعادة الارسال والبث والاتصالات خارج المدن بالطاقة الشمسية.

ر- حرصا من الدولة على رفع نسبة الطاقة المتجددة في المزيج الطاقي، صدر القرار رقم (881) لسنة 2019 بإعفاء منظومات الطاقة الشمسية الضوئية والحرارية من الرسوم الجمركية للتقليل من تكلفتها وتشجيع استخدامها.

ز- انتشار الشركات المحلية المتخصصة في توريد وتشغيل وصيانة تقنيات الطاقة المتجددة أدي الى نشر ثقافة إستخدام الطاقة المتجددة والحصول على هذه التقنيات بشكل ايسر وأقل تكلفة مقارنة بالعشر سنوات الماضية.

س- اصدار قرار باعتماد مركز بحوث ودراسات الطاقة الشمسية بإجراء تقييم المطابقة لمنظومات الطاقة الشمسية الضوئية والحرارية ومكوناتها لضمان مطابقة المعدات للمواصفات القياسية.

نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها الدولة الليبية لم يتسنى لها إستكمال أي من المشروعات التي تم التعاقد عليها أو البدء بتنفيذ تلك التي كان من المخطط إقامتها ضمن المخطط الإستراتيجي.

لذلك فإن مجموع الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقات المتجددة هي تلك الناتجة من المنظومات المفصولة عن الشبكة والتي لا تتجاوز قدراتها عن 7,0 ميجا وات.

ش ـ قامت وزارة التخطيط بإعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة والتي تستهدف تحقيق مشاركة الطاقة المتجددة بما نسبته 22% من احتياجات الطاقة الكهربائية سنة 2030، وذلك بتنفيذ مشاريع بقدرات مختلفة وبنسب يمكن تحقيقها بتوظيف التقنيات التي تتوفر مصادرها محليا كتقنيات الخلايا الشمسية PV والتركيز الشمسي الحراري CSP و طاقة الرياح.

ص ـ أعدت وزارة التخطيط خطة للنهوض بقطاع الموارد المائية في ليبيا 2020ـ2022 وتستهدف استخدام الطاقة الشمسية لتغطية الطلب على الطاقة الكهربائية المطلوبة لتحلية المياه، وكذلك استخدام الطاقة الشمسية في استخراج ونقل المياه في مشروع النهر الصناعي.

ض ـ أعدت وزارة التخطيط بالتعاون مع الشركة العامة للكهرباء وجهاز الطاقات المتجددة وبإشراف من البنك الدولي بالتعاون مع هيئات إستشارية عالمية المخطط الإستراتيجي للطاقات المتجددة لسنة 2030.

جدول (7-1) يوضح حصة الطاقات المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي المعتمدة في المخطط الاستراتيجي

السنوات	تقنية الفوطوفولتيه ميجا وات	طاقة رياح ميجا وات	تركيز شمسي ميجا وات	إجمالي الطلب المتوقع على الطاقة ميجا وات ساعة	نسبة مساهمة الطاقات المتجددة
2021-2019	850	300	0	48,890	%5
2024-2022	1750	500	0	58,020	%11
2027-2025	2800	700	100	82,510	%17
2030-2028	3350	850	400	92,740	%22

المصدر:المخطط الاستراتيجي للطاقات المتجددة

3-7 مضاعفة المعدل العالمي في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.

1.تم إعداد خطة و طنية لكفاءة الطاقة منذ سنة 2012 بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE هدفت إلى تحقيق وفر في الطاقة بمقدار 5% لسنة 2020، وتبنت عدد من الإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك النسبة الطموحة والتي كان من ضمنها توزيع عدد مليون مصباح إنارة موفر للطاقة، تم تنفيذ هذا البند ولم يتم تنفيذ باقي بنود الخطة ولم يتم قياس نسبة نجاح الخطة ونسبة الوفر المحقق.

2.قامت لجنة كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد الاستهلاك المشكلة بوزارة التخطيط إعداد مواصفات للأجهزة الكهروتقنية ومصابيح الإنارة وأيضاً مواصفات لمحولات القدرة بمختلف أحجامها، بهدف توفير جزء من الطاقة وتخفيض الاستهلاك.

3.وقد ساهم صدور القرار رقم (55) لسنة 2019م، من وزير الاقتصاد الذي يقضي بحظر استيراد المصابيح المتوهجة (التنجستن) غير الموفرة للطاقة في التوسع في إنتشار المصابيح الموفرة للطاقة (LED).

4.تم إعداد برنامج للتحول الى الإنارة الموفرة للطاقة خلال الفترة (2020 ـ 2025) والذي يستهدف تغيير 48 مليون مصباح موفر للطاقة بمختلف السعات لتحقيق نسبة وفر تقدر ب 2,371,463 م.و.ساعة .

5.تسعى وزارة التخطيط بالتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بإعتماد خطة لكفاءة الطاقة تتبنى جملة من الإجراءات التي تحقق النسبة المأمولة من الوفر في الطاقة كما يلي:

i. وضع المواصفات القياسية الخاصة بنظم الإضاءة ووسائل النقل.
ii. اعتماد مواصفات المباني الصديقة للبيئة.
iii. اعتماد المواصفات للسخان الشمسي ومعدات الطاقة الشمسية المنزلية
iv. إنشاء المختبرات اللازمة لفحص الأجهزة الكهربائية
v. التحول لمصابيح الانارة الموفرة للطاقة
vi. التحول نحو استخدام وسائل النقل العام الصديقة للبيئة
vii. التسعير الاقتصادي للكهرباء لضمان الاستخدام الامثل للموارد
viii. اطلاق الحملات الوطنية للتوعية بترشيد استهلاك الكهرباء و إشراك المجتمع في تحقيق وفر في الطاقة الكهربائية المستهلكة وتقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتحقيق الاستدامة.

برامج كفاءة الطاقة

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

7-أ تعزيز التعاون الدولي من اجل تيسير الوصول الي بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة والانظف وتشجيع الاستثمار في البني التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة بحلول عام 2030.

نسعى دوماً لتعزيز التعاون مع المؤسسات والدول التي تمتلك الخبرة في مجال الطاقة المتجددة وذلك إما بالزيارات المتبادلة أو المشاركة في الفعاليات وورش العمل سواء المباشرة أو تلك التي تجرى عبر الانترنت.

تم تبادل زيارات للخبراء بين الدول منها تونس ومصر.

كما أن مؤسساتنا ذات العلاقة بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة تتعاون مع المؤسسات العالمية ونخص بالذكر منها، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة, ومنظمة الطاقة المتجددة العالمية، والجامعة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والبنك الدولي في مجالات الطاقة المتجددة ومنها التقنيات الحديثة في مجال توليد الطاقة الكهربائية من الالواح الشمسية العائمة، وتوليد الطاقة من النفايات، وأليات الاستثمار المناسبة وخاصة للدول التي تشهد نزاعات مسلحة وعدم استقرار سياسي، وإعداد الخطط الوطنية في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فبهذا الصدد شارك خبراؤنا في محاورات عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة، كما تمت عديد الحوارات في ورش عمل مختلفة.

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

7ـ ب توسيع نطاق البني التحتية وتحسين مستوي التكنولوجيا من اجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية ، وبخـاصة في اقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الناميـة غير الساحليـة وفقـا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

نسعى لتحسين مستوى التكنولوجيا في بلادنا وبناء كوادر فنية قادرة على متابعة النشاط المطرد في هذا القطاع، لذلك فإن الجامعات والمعاهد العليا تقوم بدور فعال في تكوين الكوادر المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة حيث يتم تأهيل المهندسين المتخصصين في البحث والتطوير في الجامعات، بينما يتم تدريب الكوادر الفنية في المعاهد العليا. بالإضافة الى ذلك تقوم الجامعات وبالتعاون مع الجامعات الاوروبية بإعداد برامج دراسات عليا متخصصة في مجال الطاقات المتجددة.

تحقيقاً لهذا الغرض قامت عديد الجامعات والكليات بإدخال المواد المتعلقة بتقنيات الطاقات المتجددة من ضمن مناهجها التعليمية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتسخين الحراري وكذلك شجعت عديد الأقسام طلبها على إجراء مشاريع التخرج في هذا المجال، فنجحت في إخراج رسائل بحثية ومشاريع تخرج في مجال الطاقات المتجددة وتقنياتها المختلفة.

وتزامناً مع هذه الإجراءات تم التنسيق مع وزارة التعليم والجامعات لإنشاء كليات وأقسام متخصصة في مجال الطاقات المتجددة.

توفر المؤسسات التعليمية قاعده بشرية جيده يمكن الاستفادة منها وتطويرها والبناء عليها لخلق قطاع متكامل يمكن الاعتماد عليه في إستيعاب عديد الخريجين وخاصة من الأقسام والكليات والمعاهد الهندسية في التخصصات المطلوبة للقطاع.

يشارك خبراء جهاز الطاقات المتجددة, ومركز بحوث ودراسات الطاقة الشمسية, وكذلك مهندسي الشركة العامة للكهرباء في عديد ورش العمل التي تديرها مؤسسات متخصصة مرموقة وتشرف عليها بعضاً من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة, والبنك الدولي, ومنظمة الطاقة المتجددة العالمية, والجامعة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وعديد المبادرات الأوروبية التي تهدف للرفع من مستوى العاملين في هذا القطاع.

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

ثانيا: الفـــرص

1. موقع ليبيا الجغرافي في منطقة الحزام الشمسي وقربها من الأسواق العالمية يجعل ليبيا شريكا هاما اقتصاديا وتجاريا للاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم.
2. الطلب المتزايد على الطاقة يساعد ليبيا على خلق سوق لتصدير الطاقة وزيادة الاستثمار بشراكات دولية.
3. امكانية تحقيق الربط الكهربائي بين شمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي بما يحقق التكامل في مصادر إنتاج الكهرباء بين دول المنطقة.
4. اعتماد خطة الربط الشبكي للكهرباء بين افريقيا واروبا يمهد الطريق لليبيا للمشاركة في انتاج و نقل الطاقة الكهربائية، وتحقيق دخل من مصادر متجددة.

ثالثا: التحديات

1. التعثر في تنفيذ المخطط الاستراتيجي للطاقة المتجددة.
2. عدم تبني اية سياسات وبرامج للكفاءة الطاقة.
3. الشركة العامة للكهرباء مازالت هي المصدر الرئيسي لتوليد وإنتاج وتوزيع الكهرباء لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي.
4. توقف برامج ومشروعات الطاقة المتجددة والتي بدأت الدولة في تنفيذها لأسباب متعددة .
5. سياسات دعم الدولة لتعريفة الكهرباء تضعف قدرة الطاقة المتجددة على المنافسة وتؤدي الي سوء الاستهلاك وارتفاع نسبة الفاقد وصعوبة تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.
6. تأخر إعتماد التشريعات وعدم وجود سياسات تنافسية في مجال الطاقة.
7. التحدي الأمني الذي تمر به ليبيا أثر بشكل مباشر في عدم الاستقرار السياسي وأدي الى إنعدام المناخ الاستثماري في مجال الطاقة المتجددة.
8. قوانين الاستثمار تحتاج لتحديث حتى تكون مشجعة للمستثمرين في مجال الطاقة المتجددة .
9. اصبح السوق الليبي ضمن القطاع الخاص يزخر بأنواع كثيرة من تقنيات الطاقة المتجددة وبأسعار معقولة ولكن للأسف بعضها يفتقر إلى الجودة ومواصفات معتمدة.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 8

المقدمة

تعيش ليبيا ومنذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي والأمني وكان من نتيجة ذلك أن تأثرت سلبا كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وتأثرت الحياة المعيشية للسكان عامة ولذوي الدخل المحدود والفئات الهشة بشكل خاص، كما توقف تدفق البيانات والمعلومات الإحصائية عن العديد من مجالات التنمية بما في ذلك بيانات الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة والاستخدام والبطالة والعمالة الأجنبية ومستويات الفقر والالتحاق المدرسي ببعض المستويات والمراحل التعليمية والخدمات الصحية ، وعليه فإن ليبيا ومنذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة وحتى الآن تعتبر من البلدان التي تمر بحالات النزاع وانعدام الاستقرار والانقسام وغياب الأمن وضعف الأداء الاقتصادي ، فهي من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وتحتاج إلى المزيد من المساعدات الخارجية التي تركز على أمور محددة بما يتماشى مع برامج الدعم ذات الصلة ولاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى اشد الفئات ضعفاً.

تحقيق التكامل والترابط بين الهدف الثامن و أهداف التنمية المستدامة

الشكل(A.8) تحقيق الترابط بين الهدف 8 واهداف التنمية

أولاً :التقدم المحرز

الغاية 8 - 1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. بنسبة 7 % على الأقل سنويا في أقل البلدان نمواً

تشير البيانات الأولية للعامين 2016 و2017 م إلى تراجع كبير للنمو في الناتج الحقيقي غير النفطي مسجلا معدلات نمو بالسالب 12.3% و 2.5% للعامين المذكورين على التوالي ، ويعود تراجع معدلات النمو إلى عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة التي أدت إلى خروج قسم كبير من مكامن الإنتاج النفطي والصناعي والزراعي من الخدمة إما بصفة دائمة أو مؤقتة ، ويمكن تلخيص أهم تلك المفرزات على النحو الآتي:-

1- الا نخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام من 1.5 مليون برميل في اليوم عام 2012م إلى 0.4 مليون برميل عام 2016 م ليرتفع إلى حوالي 0.9 مليون برميل في اليوم عام 2017م ويقدر بحوالي 0.9 مليون برميل في اليوم عام 2018 م .

2- انخفاض الصادرات من النفط الخام من 1.3 مليون برميل في اليوم عام 2012 م إلى حوالي 0.8 مليون برميل في اليوم عام 2017م ، ويقدر بنحو 0.8 مليون برميل في اليوم عام 2018م . هذا إلى جانب انخفاض أسعاره خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

3- انخفاض الإنفاق التنموي من 3.9 مليار دينار عام 2015 إلى حوالي 1.9 مليار دينار عام 2017م ثم ارتفع ليسجل 3.4 مليار دينار عام 2018م ويقدر بحوالي 4.6 مليار دينار عام 2019م. وبلغت نسبة الإنفاق الإنمائي من إجمالي الإنفاق العام 11 % فقط عام 2015 وهي أعلى نسبة سجلتها طيلة الفترة محل الدراسة وانخفضت عامي 2016 و 2017 لتسجل 6 % ثم ارتفعت عامي 2018 و 2019 لتسجل 9 % و 10%على التوالي علماً بأن قانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000م ، ينص على إنفاق 70 % من الإيرادات النفطية على التنمية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن كل الإنفاق الإنمائي هو موجه إلى أعمال الصيانة لمرافق البنية الأساسية تعليم وصحة وكهرباء ومياه أو تغطية الإنفاق على الطلبة الدارسين بالخارج، ونتيجة لذلك فقد أثر في انخفاض القيمة المضافة الكلية والقطاعية ومن ثم تحقيق معدل نمو سالب في الاقتصاد الليبي .

4- الظروف الأمنية السيئة وقلة الموارد المالية حالت دون استكمال تنفيذ مشروعات التنمية القائمة والتي بلغت الالتزامات القائمة عليها أكثر من 105 مليار دينار مع نهاية العام 2017م .

الغاية 8-2 : تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتمادا كلياً على عائدات تصدير النفط الخام في تمويل الميزانية والإنفاق الإنمائي، حيث إن مستوى أداء الاقتصاد ومعدلات نموه أصبحت تعتمد بالأساس على ما يتحقق من تحولات سلبية او ايجابية في قطاع النفط ، حيث اثر تذبذب انتاج النفط الى ضعف كبير في القدرة الإنتاجية في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني، كما ان هذا الوضع سينعكس على معدلات الفقر والبطالة والتضخم وإعادة الاعمار للمدن والبنية الأساسية التي دمرتها الحروب طيلة تلك الفترة.

الغاية 8-3 : تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك الحصول على الخدمات المالية

أولت الدولة الليبية اهتماماً متزايداً لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية، وعملت على توفير بيئة تشريعية مناسبة لتنظيم عملها، كما شجعت على الابتكار والإبداع بفضل دعم وتطوير البحث العلمي وإعطاء مكافآت للمبدعين وتشجيعهم، وشجعت الأعمال الحرة والمبادرات الفردية بمنح تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة، ودعم تمويل المشاريع الصغيرة وإقامة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة .

الغاية 8-4: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠ ، عمل على فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي

عملت الحكومة الليبية على تعزيز الإجراءات التي تهدف إلى استدامة الموارد الطبيعية وكفاءة استخدامها، وتسعى الى اتخاذ إجراءات جدية لإعادة توجيه الدعم الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من رؤية شمولية واضحة مبنية على أسس انتقائية سليمة اقتصادية واجتماعية بهدف مكافحة الهدر ومصادره والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية.

الغاية 8-5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي والإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل متكافئ القيمة، بحلول عام 2030

بالرغم من الانكماش الاقتصادي وتوقف المشروعات الجديدة وتلك التي جاري تنفيذها أو متوقفة منذ عام 2011 وما نتج عنه من ضعف في خلق فرص العمل الجديدة التي تتوافق مع التدفق السنوي للداخلين الجدد لدنيا العمل من الليبيين باستثناء ما يوفره القطاع غير المنظم وهي فرص عمل بسيطة وقليلة، إلا أن حجم الاستخدام الكلي في الاقتصاد الوطني كان في نمو متواصل طيلة الفترة محل البحث ، فقد ارتفع من 2085.5 ألف مستخدم عام 2014 ليصل إلى 2189.2 ألف مستخدم عام 2015 ويتوقع أن يصل إلى 2362.7 ألف مستخدم عام 2020 . وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في حجم الاستخدام من الليبيين تتركز بشكل كبير في الجهاز الإداري للدولة ومنشآت القطاع العام.

الغاية (8-7) اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتّجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

يمنع التشريع الليبي (القانون رقم (12) لسنة 2010 المنظم لعلاقات العمل تشغيل الأطفال تحت سـن (15 سنة) ، أضف إلى ذلك ، فإن ليبيا قد صادقت على اتفاقية عمالة الأطفال ضمن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ، كما نصت مواد قانون علاقات العمل على حماية الأطفال العمال بشكل ينسجم مع المعايير الدولية.

الغاية (8-8): حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات

تضمنت التشريعات والقوانين الليبية حقوق العمال الليبيين وغير الليبيين، وتعمل الدولة على توفير المناخ الاقتصادي المناسب لتمكين جميع المواطنين الراغبين والباحثين عنه للحصول على فرص العمل المناسبة، على أن يكون للعامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده وظروفه، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور ، وكذلك كفالة الدولة للضمان الاجتماعي والصحي للعمال وحماية قوة العمل من خلال قوانين خاصة بها.

الغاية (8-9): وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني ، ومن أكثر القطاعات تأثراً بالحرب كنتيجة لاستهداف المواقع الأثرية ونهب وسرقة وتهريب مقتنياتها، وانخفاض عدد السياح نتيجة ضعف الاستقرار في بعض المناطق، وعلى الرغم من صعوبة القياس الدقيق لهذا التأثر. فقد تراجع قطاع السياحة تراجعاً كبيراً خلال السنوات العشر الأخيرة، وبقيت أعداد الفنادق والأسرة تقريباً على حالها خلال المدّة المذكورة.

الغاية (8-10) تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقه

- اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتعزيز قدرة المصارف وتسهيل خدمات المتعاملين، إلا أن التدابير الاقتصادية المفروضة على ليبيا وتجميد أموالها بالخارج، أدت إلى قطع قنوات الإتصالات بالبنوك العالمية، وهو الأمر الذي أضعَف المنظومة المصرفية المحلية وحجّم قدرتها على تطوير ذاتها وأداء مهامها على النحو الأمثل في تمويل الواردات الأساسية للسوق المحلية، وخاصةً مستلزمات الإنتاج والطاقة وإنتاج الغذاء والدواء وغيرها .
- بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا (18) مصرف تزاول نشاطها من خلال (542) فرع موزعة على جميع المناطق، كما توجد أجهزة الصرف الآلي في جميع المصارف وفروعها.
- ارتفع اجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية من 16.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 الي 16.9 مليار دينار نهاية 2019، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص 64.3%.
- 70% من البالغين على الاقل لديهم حسابات مصرفية ويتمتعون بالخدمات المصرفية.

الغاية 8- أ : زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا

أولت دولة ليبيا اهتماماً كبيراً بتعزيز التجارة البينية وإبرام الاتفاقيات وتوسيع المبادلات التجارية. كما اهتمت بتعزيز الشراكات والاتفاقيات مع الدول الصديقة، خاصة مع السوق الأوروبية .

الغاية: (8- ب) وضع وتفعيل إستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020

يعتمد تحقيق هذه الغاية على جهود المجتمع الدولي، خاصة دور الدول المتقدّمة في دعم الخطط الوطنية التنموية للدول النامية، وتنسيق الجهود الدولية من قبل المنظمات المعنية بقضايا العمل اللائق وتشغيل الشباب. وعلى صعيد التعاون الدولي في هذا الشأن، عملت الحكومة الليبية على إجراء عدد من الدراسات المتعلقة بعمل الشباب بالتعاون مع كل من منظمة اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ثانيا الفرص

1. الموقع الجغرافي الذي يمكن ان يوفر الخدمات وبالتالي فرص العمل والإنتاج.
2. توفر الموارد الطبيعية التي تحقق مستوى إنتاجية عالية وفرص عمل وبالتالي مستوى معيشي جيد لجميع افراد المجتمع.
3. النسبة العالية من السكان في سن العمل وهو ما يجعل الفرص متاحة لزيادة الإنتاج وتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية على الاستجابة لمستجدات وتحديات وتقلبات سوق العمل.

ثالثا التحديات

1. ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأمر الذي اثر تأثيراً على مستويات المعيشة.
2. التذبذب في أسعار صرف الدينار الليبي لمستويات تفوق الثلاثة اضعاف.
3. حالة عدم الاستقرار الأمني وتوقف صادرات النفط.
4. تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات.
5. انخفاض سعر النفط وانخفاض الناتج الإجمالي المحلى.

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميـــــع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11

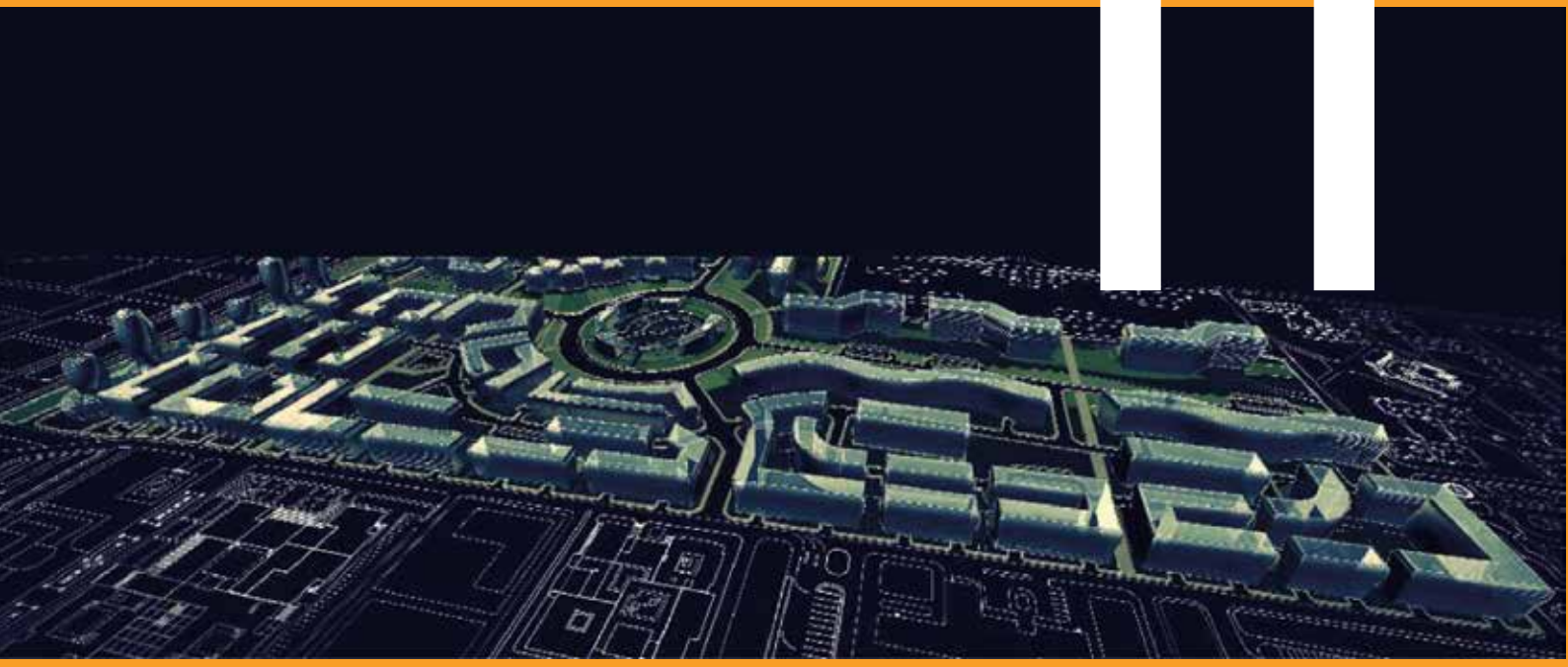

مقدمة

التنمية المستدامة تعتمد أساسا على التخطيط المسبق و الذي يعتبر هو العامل الاساسي لتحقيق الاستدامة من جميع جوانبها إذ انبثقت مشاريع التنمية من مخرجات تخطيطية متكاملة و مدروسة دراسة جيدة أخذت فيها كل الجوانب (الاقتصادية - الاجتماعية الطبيعية البيئية) و وضعت لها ضوابط لتنفيذها على هيئة خطط إنمائية و برامج تنموية دون الخروج على ما حددته و رسمته تلك المخططات من إطار عام للتنمية فإن الاستدامة حتما ستكون محققة و بدرجة عالية.

تعتمد ليبيا في سياساتها التنموية على نظام تخطيطي طويل المدى ويعتبر هذا النظام غاية لبلوغ التنمية المستدامة لو تم تطبيقه و الالتزام بمخرجاته و يترجم إلى خطط و برامج انمائية خلال المدى الذي يهدف إليه ذلك المخطط.
نظام التخطيط المكاني و العمراني في ليبيا يعتمد على دورة تخطيطية كل عشرون سنة تشتمل على أربعة مستويات تعد بالتوالي إبتداء من الكل إلى الجزء و هي :-

المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى

يتم من خلاله تقييم الأوضاع القائمة (الاقتصادية - الاجتماعية - الطبيعية - البيئية) على مستوى الدولة و تكون مخرجاته عبارة عن مؤشرات - سياسات - مشروعات ذات وظيفة وطنية .

المخططات الاقليمية

بعد الانتهاء من اعداد المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى من خلاله يتم تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية و تخضع لنفس اسلوب الدراسة التي تمت على المستوى الوطني و لكن بأكثر دقة و تكون مخرجاته عبارة عن مؤشرات - وسياسات على مستوى الاقليم و مشروعات ذات وظيفة اقليمية .

المخططات المحلية

تعد المخططات المحلية بعد الانتهاء من اعداد المخططات الاقليمية و التي ينتج عنها تقسيم الاقليم إلى مخططات محلية أو ما يعرف بالاقاليم الفرعية و تخضع هذه المخططات المحلية إلى دراسة اقتصادية و اجتماعية و طبيعية و بيئية مكانياً تحدد فيها اماكن توطين السكان و مواقع ممارسة الانشطة و أماكن الثروات و أسلوب توفير الخدمات طبقا للمؤشرات و السياسات التي حددت بالمخطط الوطني و المخطط الاقليمي و نتائج المخططات المحلية تشتمل على الكم والنوع و المكان.

المخططات الحضرية

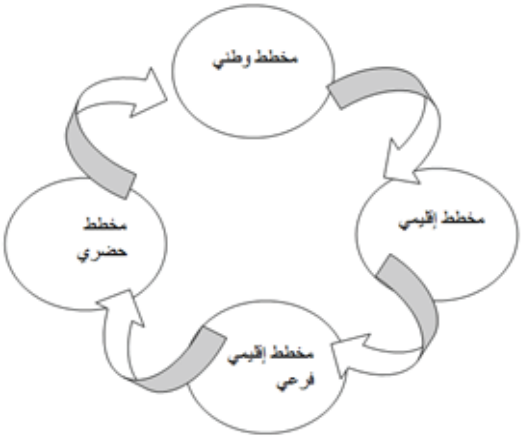

هي اعداد مخططات استعمالات الاراضي لأماكن توطين السكان و أماكن ممارسة الانشطة طبقاً للمحددات و الوظائف و المساحات التي حددت بالمخططات المحلية و وفق السياسات و المؤشرات التي تم تحديدها من خلال المخطط الوطني و المخططات المحلية و تنقسم المخططات الحضرية إلى سبعة أنواع هي : (مدن كبرى- مدن رئيسية - مدن - قرى - مجاورات - مراكز عمرانية و خدمية - تجمعات ريفية).

وقد حدد النظام التخطيطي الذي نظم هذه الدورة المتكاملة آلية إعدادها و اعتمادها من خلال القانون رقم (3) لسنة 2001 م بشأن التخطيط العمراني و لائحته التنفيذية و نص على أن يعتمد المخطط الوطني و المخططات الإقليمية من خلال مجلس التخطيط العام و المخططات المحلية والحضرية من الحكومة بعد مراجعتها و تنقيتها من خلال لجان تشكل لذات الغرض و حسب الأحوال تتكون من القطاعات ذات العلاقة و خبراء و مختصون.

هذه الدورة التخطيطية المتكاملة في حالة إعدادها في الزمن المحدد و بالطريقة المتوالية و المنصوص عليها في التشريعات النافذة فإنها تحقق تنمية مستدامة و متوازنة تستغل فيها كل الإمكانيات و تراعى كل الظروف الملائمة و يمكن تلخيص ذلك في :-

1- تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتوطين المشروعات الوطنية والإقليمية والمحلية نتاج دراسات مسبقة تأخذ في عين الإعتبار كل المقومات وعدم ترك توطين تلك المشروعات للآراء والاجتهادات الفردية .

2- استغلال الثروات الاستغلال الأمثل بما يتماشى مع النمو السكاني

3- التنبؤ بمتطلبات النمو لفترة طويلة تصل ٢٥ سنة .

4- تحقيق الاستدامة من خلال الدراسات التي تمكن من الوصول إلى قرارات قابلة للتنفيذ وفق مقياس رسم يتناسب والنطاق الجغرافي لكل مستوى .

5- التحكم في النمو العمراني واستحداث تنمية متوازنة تحقق توازن ديموغرافي .

6- تحقيق الاستدامة من خلال الدراسات التي تغطي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية والفنية والمشاركة المجتمعية والقطاعية وآلية الاعتماد التي تشارك فيها الأجسام التشريعية والتنفيذية .

7- توطين اغلب السكان داخل مناطق حضرية بما فيهم سكان الأرياف والرحل ومربي الحيوانات بإستثناء أصحاب المزارع التي تمثل مزارعهم وحدة إنتاجية متكاملة .

8- توفير حماية للأراضي الزراعية والبيئة وحماية الآثار والمناطق التاريخية بمشاركة تلك الجهات في لجان التنقيح وعرض مخرجات المخططات المكانية والحضرية ليتم موافقتها قبل اعتمادها.

9- رسم سياسات واضحة ومحددة في مجالات الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية (تعليم - صحة إسكان) والربط بين مواقع الإنتاج والخدمات وتوطين السكان والنقل والمواصلات ومخرجات التعليم وتوظيف القوى العاملة وتوفير الخدمات الفنية (كهرباء- مياه- اتصالات .... الخ) .

و لقد مرت ليبيا بدورتين تخطيطيتين الأولى غطت الفترة 1966- 1986 والثانية غطت الفترة 1980-2000 وتم الشروع في دوره تخطيطية ثالثه كان المستهدف منها تغطيه الفترة 2000-2025 إلا أن الأخيرة لم يكتب لها النجاح .
ولهذا ظلت ليبيا في فراغ تخطيطي منذ سنه 2000 حيت ان المخططات التي تتداول هي مخططات ما يسمى بالجيل الثاني وما الحق بها من مخططات حضرية اعدت بمعرفه الادارة المحلية في فترات سابقه.

وبالشروع في البرنامج الانمائي 2008 -2012 فيما يخص البنيه الاساسية والاجتماعية لم تكن هناك مخططات حضريه تستوعب تلك المشروعات التي جاءت بعد تجميد للتنمية دام اكثر من عقدين و التي كان حجمها يفوق قدرات الدولة من حيث الدراسة و التخطيط ومن حيث التنفيذ ناهيك الى ما أحدثته التدفقات المالية التي ضخت في السوق من تضخم صعد مؤشره بشكل سريع اثر على السوق المحلية بشكل مباشر .
توطين تلك المشروعات جاء بشكل ارتجالي من قبل ا لسلطات العليا في تلك الفترة وكان احيانا نتيجة الى توجهات سياسيه متعمده و خاطئة في نفس الوقت انتجت :

- مشروعات عشوائية
- توزيع غير عادل
- عدم تمشي الكثير منها مع خصائص المجتمع الليبي
- بدون سياسات محدده و بدون اهداف اجتماعية و اقتصاديه
- لم يراعى فيها الاستدامة و الجدوى الاقتصادية.

إعتمدت ليبيا في بناء وتنفيذ سياساتها التخطيطية على التعاون مع المنظمة الدولية (الهبيتات) منذ سنة 1976م وكانت أوجه التعاون تتمثل في دعم مؤسسة التخطيط العمراني بالخبراء والمساندة الفنية في رفع كفاءة العاملين وإستخدام الثقنية الحديثة، وقد ساهمت منظمة المستوطنات البشرية (الهبيتات) في الإشراف على مخططات الجيل الثاني والإعداد لمخططات الجيل الثالث.

اولا: التقدم المحرز

11-1 كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة , ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030.

11-1-1 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير ملائمة

طبقاً لآخر إحصاء تم إعداده لسنة 2006 تم الحصول على المعلومات الآتية :

- معظم السكان يتحصلون على المياه من خلال الشبكات العامة و نسبة صغيرة جداً يتحصلون على المياه من مصادر محلية إلا أن النسبة العالية تتحصل على المياه من منظومة النهر الصناعي و هذه المنظومة باتت مهددة بين الحين و الآخر نتيجة للحروب الدائرة و خاصة في مدينة طرابلس الكبرى و مناطق الجبل الغربي.
- نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان في ليبيا تصل إلى 44% المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي،
- طبقاً لآخر إحصاء سكاني يبلغ متوسط أفراد الأسرة ستة أفراد و معدل الاشغال المنزلي 1.1 أسرة لكل وحدة سكنية، وطبقاً للمعايير التخطيطية و لوائح البناء فإن نصيب الفرد من المساحة المسقوفة للمسكن تتراوح ما بين 25 متر مربع كحد أدنى في الكثافات المرتفعة و إلى 60 متر مربع في الكثافات المنخفضة.
- طبقاً لآخر إحصاء للمباني التي أجريت سنة 2006 حيث سجلت أرقام ضئيلة جداً من وحدات الصفيح و الخيام للسكان الرحل.
- قبل أحداث 2011 م الايجار في ليبيا ممنوع و السياسة الاسكانية تهدف إلى ان تكون لكل أسرة الحق في تملك مسكن، وبعد أحداث 2011 م رغم أن التشريع الذي يمنع الايجار لا يزال قائما إلا أن ظاهرة الإيجار انتشرت بشكل واسع و خاصة في المدن نتيجة التهجير القصري بسبب الأحداث المتوالية.

11-2 توفير إمكانية وصول الجميع الى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة ,وتحسين السلامة على الطرق , وخاصة بتوسيع نطاق النقل العام ,مع إيلاء إهتمام خاص لإحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الأعاقة وكبار السن , بحلول عام 2030

11-2-1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الأعاقة

- أجريت دراسات من قبل شركات عالمية استشارية متخصصة بالنقل العام داخل المدن ، وسيكتمل تنفيذ هذه الدراسات على ارض الواقع في حالة استقرار الأوضاع قبل او بحلول سنة الهدف 2030.
- مدينة طرابلس التي يسكنها قرابة ثلث سكان ليبيا بدأت في تسيير مساريين للنقل العام من ضمن 22 مسار ، تتوفر بهاكل وسائل الجودة والراحة (حسب العمر والجنس ولذوي الاحتياجات الخاصة)، علما بأنه في حالة إكتمال تنفيذ قطار المدينة وباصات النقل العام فإن هذا سيؤدي إلى ما يلي :
  - رفع نسبة النقل العام داخل المدينة إلى 50%.
  - خفض الإزدحام بنسبة 33%.
  - خفض الحوادث بنسبة 50%.
  - خفض إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% .
- طبقاً للدراسات المتكاملة للنقل العام داخل مدينة طرابلس ، فإن عدد محطات قطار المدينة وحافلات النقل العام 73 و 500 محطة عل التوالي وبتباعد نصف كيلومتر بين كل محطة وأخرى بما يتناسب ومسافة المشي على الأقدام طبقا لحالات الطقس بالمدينة.

11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام

تبلغ مساحة المخططات الحضرية المعتمدة في مخططات الجيل الثاني حوالي 94000 هكتار, ويستهدف وفق الإستراتيجيات المتبعة إلى توطين حوالي 80% من السكان داخل المخططات الحضرية إبتداءً من المدن الكبرى ووصولاً إلى تجمعات ريفية .غير أن توقف تنفيذ مشروع مخططات الجيل الثالث أدى إلى وجود نمو عشوائي كبير خاصة حول المدن الرئيسية (طرابلس- بنغازي -سبها) بالإضافة إلى موجات النزوح السكاني نتيجة حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد.

11-3-1 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل نمو السكان

يتعذر توفير هذه البيانات في الوقت الحاضر نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد.

11-3-2 نسبة المدن ذات هيكل المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين الذين يعملان بشكل منتظم وديمقراطي

- توجد العديد من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المعنية بتحقيق التنمية المستدامة والتي تصل إلى العشرات لترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية الفاعلة في إعداد المخططات الحضرية إلا أنها مازالت تفتقر في أغلبها إلى الكفاءة التي تمكنها من القيام بدورها على الوجه الصحيح.
- التشريعات الليبية ذات العلاقة ألزمت مشاركة منظمات المجتمع المدني وإدارة المخططات الحضرية ومن بين هذه التشريعات قانون التخطيط العمراني رقم (3) لسنة 2001 م وقانون تنظيم الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 م.

11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي

اصدرت ليبيا التشريعات المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي وهي كما يلي:

- قانون رقم (3) لسنة 1995 م بشأن حماية الأثار والمدن القديمة.
- قانون رقم (3) لسنة 2001 م بشأن التخطيط العمراني.
- قانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية البيئة.

الأجهزة والمؤسسات المعنية بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي:

- مصلحة الآثار.
- جهاز إدارة المدن التاريخية.
- جهاز إدارة مدينة طرابلس.
- جهاز إدارة مدينة غدامس.
- الصناعات التقليدية.
- المركز الليبي للوثائق والمحفوظات التاريخية.
- مركز المأثورات الشعبية.
- وزارة الثقافة.
- الهيئة العامة للبيئة.
- مصلحة التخطيط العمراني.
- وزارة الحكم المحلي.

11-4-1 إجمالي الإنفاق (العام والخاص) للفرد المنفق على حفظ وحماية جميع التراث الثقافي والطبيعي

•لم يتأتى الحصول على كافة البيانات المتعلقة بما تم صرفه لغرض حفظ وحماية التراث الثقافي والطبيعي نظرا لعدم جاهزية تقرير المتابعة لسنة 2019 م.

11-5 تحقيق إنخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين , وإنخفاض كبير في الخسائر الأقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الأجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث , بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه , مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة , بحلول 2030

11-5-1 عدد الاشخاص المتوفين والمفقودين ومن ثأتروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص من السكان

بالنسبة لهذه الغاية لا تنطبق على ليبيا بإستثناء التصحر حيث أعمال التصحر تسبب في زحف الرمال على بعض المدن و التجمعات السكنية و تسبب في قطع بعض الطرق مما أثر على سير مشاريع التنمية في بعض الأماكن و لم يسبب التصحر في قتل أشخاص .

11-5-2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث.

وتتمثل الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث في الآتي:

- بلغت خسائر الصادرات النفطية (6) مليار دولار خلال الربع الأول لسنة 2020 بسبب الحروب.
- إنخفاض الواردات من كافة السلع بما في ذلك السلع الغذائية والأدوية بسبب جائحة كورونا.
- إنكماش الأسهم في الصناديق السيادية الليبية وإنخفاض أسعار محفظة العقارات والفنادق.
- إنخفاض أسعار الفائدة على الودائع.
- إرتفاع خسائر شركات الطيران والنقل بسبب الحروب وجائحة كورونا.

11-6 الحد من الاثر البيئي السلبي الفردي للمدن بطرق منها ايلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وادارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول 2030

11-6-1 نسبة النفايات الصلبة التي تم جمعها بانتظام و مع تصريف نهائي من اجمالي النفايات الصلبة الحضرية الناتجة عن المدن.

- يبلغ متوسط انتاج الفرد من النفايات الصلبة يومياً في حدود 1 كجم و بهذا من المتوقع أن يكون انتاج النفايات الصلبة الاجمالية لدولة ليبيا في حدود 6000 طن يوميا.
- توجد شركات تمتلكها الدولة تتولى تجميع النفايات الصلبة و نقلها إلى مكبات عمومية، يتم دعمها من خلال الميزانية العامة للدولة.
- التخلص من النفايات الصلبة في ليبيا يتم بطريقة تقليدية في مكبات بعيدة نسبيا عن المدن دون استخدام أي وسائل علمية مثل المطامر الصحية و الردم و غيره .
- لا يوجد في ليبيا فرز و تدوير النفايات الصلبة و لهذا لا يستفاد منها في أي مجال بل طريقة التخلص منها يترتب عليها آثار سيئة على البيئة.

11-6-2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات(على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10 في المدن حسب عدد السكان

توجد في ليبيا مؤسسة معنية بحماية البيئة و مراقبة التلوث و الانبعاثات الضارة و غيرها من المهام ذات العلاقة و هي مؤسسة مستقلة لديها الخبرات و الامكانيات ، إلا أنها شبه متعثرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة الأحداث الدائرة و عدم إستقرار الدولة.
عليه لم نتمكن من الحصول على أي معلومة لقياس هذا المؤشر.

11-7 توفير سبل إستفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن مفتوحة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها لاسيما بالنسبة للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص وذوي الإعاقة بحلول عام 2030

11-7-1 متوسط حصة المنطقة العمرانية للمدن المفتوحة للمساحة العامة للجميع حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

تستند مصلحة التخطيط العمراني المعنية بإعداد المخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة " وطني - أقليمي- إقليمي فرعي - حضري " اثناء إعداد مخططات استعمالات الأراضي للمدن والتجمعات العمرانية إلى لائحة المعايير التخطيطية التي ثم إعدادها ضمن مشروع مخططات الجيل الثاني 1980-2000 وإحتوت اللائحة على بنود تتعلق بالمساحات المفتوحة والفراغات الحضرية بإشكالها المتعددة :

1- ملاعب أطفال - 1 متر مربع- 1.5 متر مربع/ طفل
2- المناطق الخضراء والمفتوحة (حدائق- ملاعب - منتزهات - ميادين - الخ) وقدرت بنسبة 20% من المساحة الإجمالية للتجمع الحضري ولا تقل عن 15% وهو ما ينطبق على التجمعات السكنية " المجاورات "
3- الطرق : حددت نسبة 25% من المنطقة الحضرية تتضمن الأرصفة - وجزر الدوران - ومحطات الوقود.

كما نود الإشارة هنا إلى الآتي :-
-- تعاني الكثير من المناطق المفتوحة والفضاءات داخل المدن " الحدائق - ملاعب الإطفال- الشواطئ " من الإهمال وعدم وجود آلية للإهتمام بها وتطويرها وصيانتها في الوقت الحالي.
-- التعدي الممنهج والعشوائي على المساحات الخضراء بطرق رسمية وغير رسمية .
والمناطق المفتوحة تستوعب كافة الشرائح المعنية بالجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز.

11-7-2 نسبة الأشخاص ضحايا المضايقة الجسدية و الجنسية حسب الجنس و العمر و حالة الإعاقة ومكان حدوثها

من خلال آخر إصدار لوزارة الداخلية فيما يتعلق بإحصائيات الجرائم المسجلة لسنة 2014 م و مقارنته بسنوات سابقة نجد أنه لم يتضمن جرائم التحرش الجنسي و البدني.

11-أ دعم الروابط الإيجابية الإقتصادية والإجتماعية و البيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة

تعتبر ليبيا من الدول الرائدة في مجال التخطيط العمراني بمستوياته المختلفة " وطني -إقليمي- محلي " وتجسد ذلك من خلال إعداد ثلاثة أجيال تخطيطية .

- الجيل الأول للمخططات :- 1968 – 1988 تضمن سياسات على المستوى "الوطني - والإقليمي - مخططات حضرية "
- الجيل الثاني للمخططات :- 1980 - 2000 مخطط وطني - مخطط إقليمي - مخطط إقليمي فرعي - مخططات حضرية "
- الجيل الثالث للمخططات :- 2005 – 2025 "سياسة وطنية مكانية - مخططات إقليمية- مخططات إقليمية فرعية - مخططات حضرية " توقف المشروع قبل إستكماله .

نستطيع القول أن السياسة الوطنية المكانية 2006 – 2030 قد غطت كافة المعايير التي تتطلبها أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية و البيئية المختلفة وذلك قياسا للمؤشر 11-أ - 1 .

11-أ-1 متوسط حصة المنطقة العمرانية للمدن المفتوحة للمساحة العامة للجميع حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

شمل البرنامج التنموي الذي أعد خلال الفترة 2008-2012 كافة التجمعات السكانية في البلاد ويقدر نسبة السكان القاطنين بالمناطق الحضرية (90%)، إلا أن الظروف الأمنية والإقتصادية أدت إلى عدم إستكمال هذا البرنامج .

11-ب العمل بحلول عام 2020 على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخطط متكاملة من أجل شمول الجميع وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11-ب-1 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد و تنفذ إستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية متمشياً مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015- 2030م.

اعتمدت ليبيا في نظامها الإداري على نظام الادارة المحلية و التي نظمها القانون رقم 59 لسنة 2012م ولائحته التنفيذية، تم تأسيس في حدود 120 بلدية و اجريت في معظمها انتخابات لمجالسها و باشرت مهامها إلا أن الحكومة المركزية لم تستكمل بقية الاجراءات التي تمكنها من ممارسة مهامها و من بين هذه المهام حماية البيئة و الحد من الكوارث و كل ما يتعلق بالشأن المحلي.

11-ب-1 عدد البلديات التي لديها استراتيجيات وطنية و محلية للحد من مخاطر الكوارث

لا تتوفر معلومات بالنسبة لهذا المؤشر.

11ـج دعم أقل البلدان نمو بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والثقنية في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود بإستخدام المواد المحلية

11-ج-1 نسبة الدعم المالي المخصص والمقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية

- تقوم ليبيا بصناعة العديد من مواد البناء التي تعتمد على مواد محلية مثل الاسمنت الرمل الزلط الطوب الاسمنتي ـ الأجر الحديد و الجبس ، و تعتمد اعتماد شبه كلي على الانتاج المحلي لهذه المواد و تقوم باستيراد مواد التكسيات و التشطيبات من الاخشاب والألمنيوم و السيراميك والمواد الصحية و الرخام و الارضيات
- يوجد مركز لأبحاث مواد البناء والذي يقوم باجراء الأبحاث على المواد الخام وتطبيق المواصفات على المواد المستوردة والمنتجة محلياً.
- معظم المباني المنفذة في السابق لا تطبق بشأنها المعايير البيئية و مراعاة الظروف الملائمة.
- تعاني المباني المشتركة من عدم الإهتمام لأعمال الصيانة و الديمومة لعدم وجود تشريع ينظم إدارة هذه المباني.

بالتالي فإنه لا يوجد أي دعم مالي مقدم للبلد من أي جهة كانت .

ثانيا: الفـــرص

1. العديد من الدراسات والمخططات للقطاعات المختلفة التي تم إعدادها خلال الفترة السابقة يمكن الإستفادة منها مع إعادة تقييمها وتحديثها.
2. البرنامج التنموي وإعادة تقييمه بما يتناسب ومبدأ الإستدامة.
3. الموارد الطبيعية والإقتصادية الهائلة التي حبى الله بها ليبيا تمكنها من أن تتبوأ مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي .
4. الرغبة الملحة لدى القطاع الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي للإستثمار في السوق الليبي.

ثالثا: التحديات

1. ضعف المؤسسات المعنية بتجميع المعلومات وإفتقارها إلى نظام معلوماتي فعال يتيح الحصول على المعلومة الصحيحة والحديثة .
2. حالة عدم الإستقرار والإنقسام السياسي والوضع الأمني المتدهور التي تعيشها البلاد وتفشي مرض الكورونا ألقت بظلالها على وتيرة سير الأعمال مما تسبب في تعطليها وإضعافها.
3. حالة البيروقراطية التي تعيشها أغلب قطاعاتنا من تسيب وفساد إداري.
4. الإعتماد على مصدر وحيد للدخل .
5. المركزية والتي تركزت في إستحواذ الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية في إتخاذ القرارت للبرامج والمشروعات الأمر الذي أضعف السلطات المحلية.
6. عدم وجود توازن ديموغرافي وذلك نتيجة نزوح أغلب السكان للمدن الرئيسية.
7. وجود فراغ تخطيطي نتيجة توقف مشروع مخططات الجيل الثالث .
8. المساحة الشاسعة ذات الطبيعة الصحراوية وتشتت المدن والتجمعات السكنية وقلة عدد السكان.

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

13

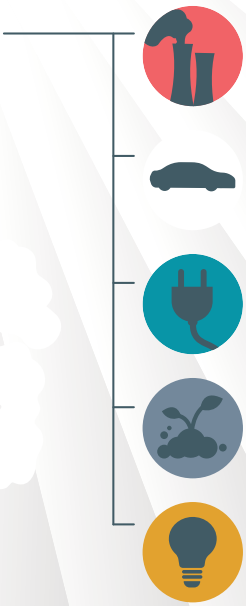

13

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

مقدمة

تقع ليبيا في موقع مركزي في ساحل شمال إفريقيا بين خطي العرض 18 ° ـ 30° شمالًا، وخطي الطول 9° ـ 25° شرقًا، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وتتقاسم حدودها الغربية مع كل من تونس والجزائر، ومن الجنوب مع النيجر تشاد والسودان (الشكل المبين أدناه). تعد ليبيا ثالث أكبر دولة في إفريقيا حيث تبلغ مساحتها 1,760,000 كيلومتر مربع، وقد تم الإشارة إلى عدد السكان البالغ حوالي 5,3 مليون نسمة في آخر تعداد سكاني في عام 2006. وكان معدل النمو السنوي 1,77٪. حقق السكان الليبيون نمواً معتدلاً، حيث إرتفع عددهم من 2,4 مليون في عام 1975 إلى 5,4 مليون نسمة في عام 2006.

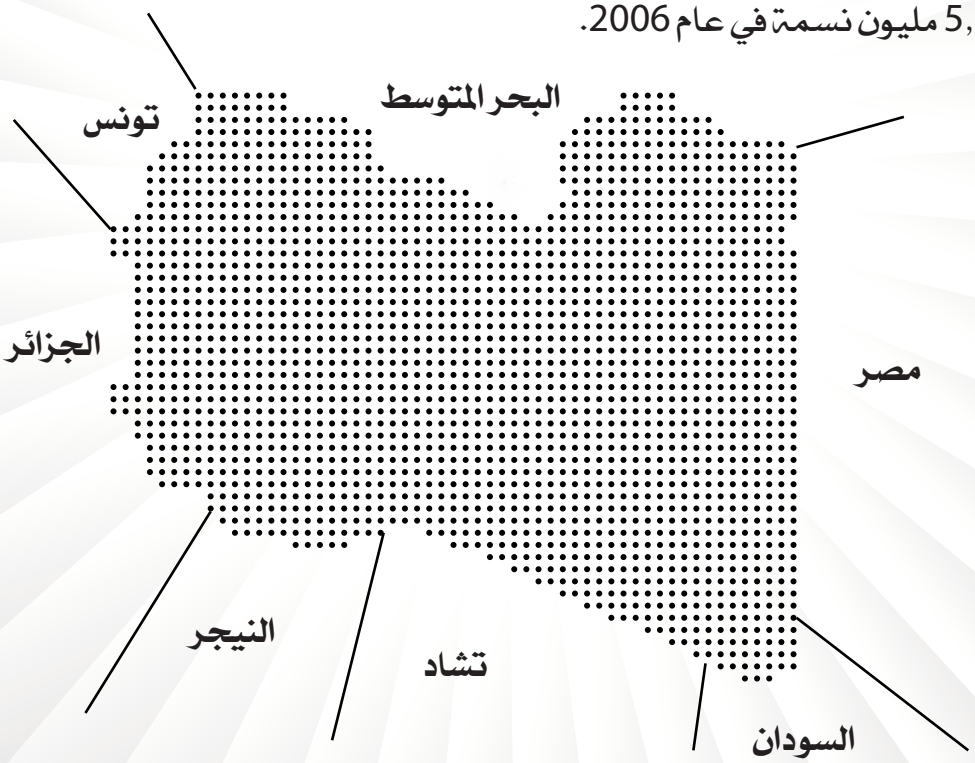

يعيش حوالي 85٪ من إجمالي السكان في المنطقة الساحلية خاصة في المدن الكبرى مثل طرابلس والزاوية ومصراته وسرت وبنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق 15 ٪ المتبقية من السكان تعيش في الجزء الجنوبي من ليبيا. يبلغ متوسط الكثافة السكانية في ليبيا ما يقارب اثنين من السكان / كم^2. ومع ذلك، فإن بعض المدن الساحلية مكتظة بالسكان أكثر من المناطق الجنوبية التي تقل الكثافة السكانية فيها عن شخص واحد / كم^2.

13 العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

تحقيق التكامل والترابط بين اهداف التنمية المستدامة

الشكل(13-A) تحقيق الترابط بين الهدف 13 واهداف التنمية

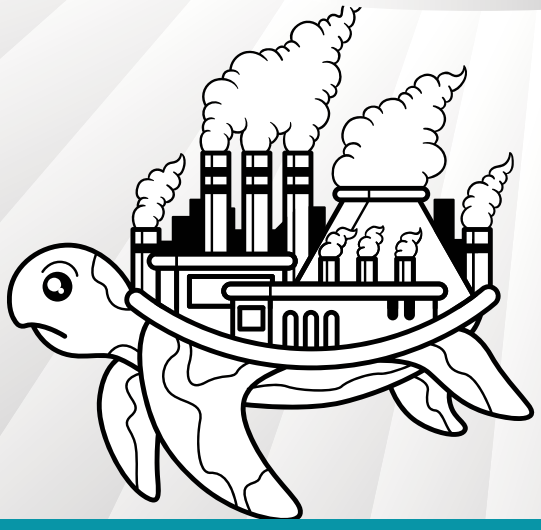

13 العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

اولا: تأثيرات تغير المناخ على القطاعات والهشاشة

تواجه كل بلدان العالم من الآثار المباشرة أو غير المباشرة لتغير المناخ. حيث تستمر انبعاثات غازات الدفيئة في الارتفاع، علاوة على ذلك يتسبب الاحترار العالمي في تغيرات طويلة الأمد في النظامي االعالمي، مما يهدد بعواقب لا رجعة فيها إذا لم تتخذ الآن تدابير فعالة للحد منه والتكيف مع تأثيراتها.

تعد شمال إفريقيا واحدة من أكثر المناطق تعرضًا لتغير المناخ. وفقًا لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية في عام 2014، إرتفع متوسط درجة الحرارة من 0,8 إلى 1,5 درجة مئوية، بالإضافة إلى إنخفاض متوسط في هطول الأمطار من 2 إلى 5٪. بسبب هذا الوضع المتزايد للجفاف في المنطقة سيؤدي هذا الانتقال من حالة الجفاف إلى تعميق الإجهاد المائي، مما يعزز المتطلبات على المياه والتربة، ويعمق الضغوط على هذين الموردين والذي سيكون لها تأثير سلبي على أنماط الحياة في المجتمعات المحلية وتعيق التنمية.

ليبيا وبحكم موقعها الجغرافي في المنطقة القاحلة وشبه القاحلة في شمال أفريقيا، كدولة لديها أكثر من 90 ٪ من مساحتها صحراء، مع وقوعها تحت تهديد زيادة في متوسط درجة الحرارة السنوي، وإتجاه تنازلي في هطول الأمطار، وزيادة في وثيرة الأحداث المناخية المتطرفة القاسية.

تواجه ليبيا عقبات كبيرة أمام تكيفها مع تغير المناخ. هناك العديد من المشكلات التي تعكسها الزيادة في ثواتر الظواهرالمناخية القاسية: الفيضانات والجفاف الطويل الأمد والعواصف الرملية ونقص المياه وخفض منسوب المياه، وتملح المياه والتربة بسبب إرتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة في المناطق الساحلية، وكذلك إنخفاض الإنتاج الزراعي.

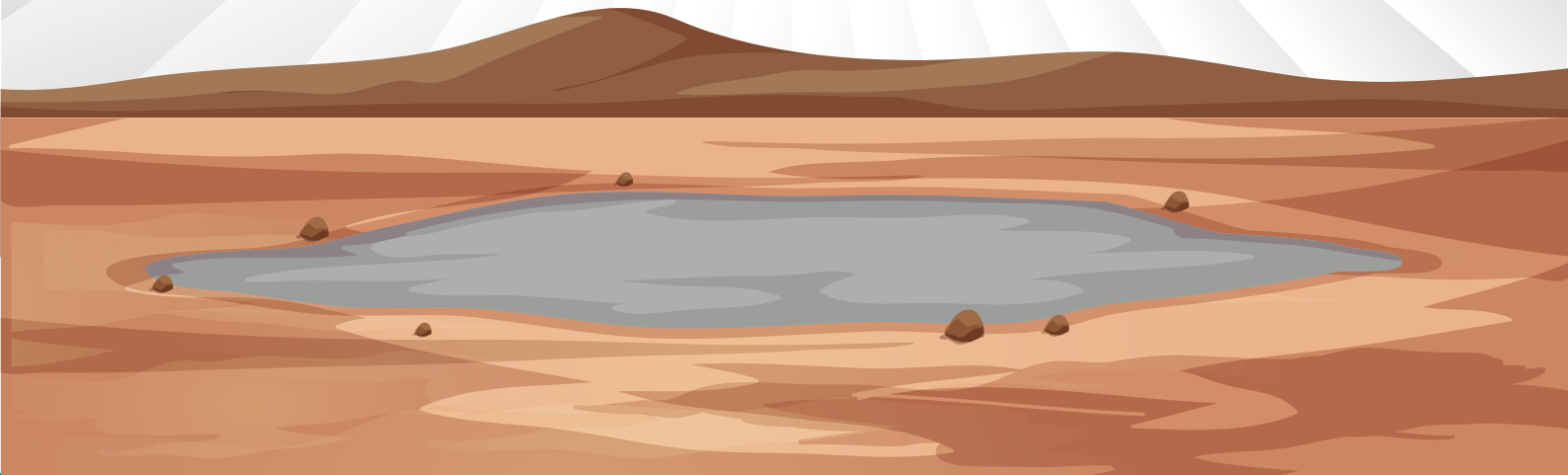

13

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

يمكن أن تتفاقم الآثار المناخية والاجتماعية من خلال التفاعل مع عوامل الضغط الأخرى، مثل النمو السكاني. بالنظر إلى الزيادة الناتجة في الطلب، أصبحت الموارد الطبيعية هشة بشكل خاص وبالتالي فإن هذه الظواهر مجتمعة تؤثر تأثيراً خطيراً على التوازن المناخي والبيئي في ليبيا، مما يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية وبالتالي سبل عيش السكان التي تعتمد أساساً على هذه الموارد. قد تعيق هذه الظواهر على المدى الطويل وحتى المتوسط استدامة التنمية ورفاه السكان، مما سيزيد من حدة الصراعات، وحركات تنقل السكان، والهجرة، والفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وبالتالي تسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة.

وفقا لسيناريوهات المناخ من المتوقع ان يزيد متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام ٢٠٥٠ م، مع وجود موجات حر أكثر تواثراً.
من المتوقع ايضا ان ينخفض معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة ٧٪ بحلول عام ٢٠٥٠، مع زيادة الظواهر المناخية المتطرفة الشديدة.

13

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

وفيما يلي أهم التأثيرات على القطاعات الاكثر هشاشة وهي:

الزراعـــــة

تشير التوقعات بأن الإنتاج الزراعي سيتأثر بشدة نتيجة التغيرات المناخية بسبب محدودية موارد المياه المتجددة والظروف المناخية القاسية، وسوء جودة التربة 3,8 مليون هكتار فقط (1 إلى 2٪ من مساحة البلاد) صالحة للزراعة، تشير التقديرات إلى أن الزيادات السنوية المتوقعة في درجات الحرارة والتي تتراوح بين 1,5 و2 درجة مئوية تقلل من انتاج المحاصيل بنسبة تصل إلى 30 في المائة بحلول عام 2060، ومع الزيادة المتوقعة في كل من درجات الحرارة وعدد أيام الجفاف، وقد لا تكون الزراعة البعلية والرعي قادرة على البقاء لسكان الريف في ليبيا شبه القاحلة. من المحتمل أن تؤدي الزيادات المتوقعة في وثيرة الأحداث المناخية القاسية مثل الفيضانات والعواصف الرملية والعواصف الترابية إلى إتلاف الحقول والبنية التحتية للري وتقليل إنتاج المحاصيل. من المتوقع أن تؤثر ملوحة التربة بسبب إرتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات أيضًا على الإنتاج الزراعي.

الميـــــاه

من المتوقع أن يفرض تغير المناخ المزيد من الضغوط على موارد المياه العذبة المحدودة في ليبيا. تواجه ليبيا التي تعد بالفعل واحدة من أكثر دول العالم جفافًا، تحديات كبيرة فيما يتعلق بتأثيرات المناخ. حيث يعيش أكثر من 85 في المائة من السكان في المناطق الساحلية الحضرية حيث يكون الطلب على المياه مرتفعًا للغاية. سيؤثر الا نخفاض المتوقع في هطول الأمطار على المناطق البعلية ومن المتوقع أيضًا حدوث حالات جفاف وفيضانات في ليبيا، (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، 2017) وسيزداد الطلب على موارد المياه في ليبيا أكبر بكثير من إمداداتها المتجددة، مع وجود شريط ضيق على طول الساحل يتلقى أكثر من 100 ملم من الأمطار سنويًا، وتداخل المياه المالحة في طبقات المياه الجوفية المتجددة من المتوقع أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أيام الجفاف السنوية على الساحل من 101 الحالية إلى ما يصل إلى 224 خلال العقود الاربعة القادمة الى ضغط كبير على جميع موارد المياه.

13

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

المناطق الساحلية

مع وجود الغالبية العظمى من البلاد في المدن الساحلية (86 % من السكان) فإن الكثير من الليبيين معرضون لارتفاع طفيف في مستوى سطح البحر. قد يفقد ما يقدر بنحو 5,4 % من إجمالي مساحة المناطق الحضرية الليبية بارتفاع متر واحد في مستوى سطح البحر. وقد تؤدي الفيضانات الناجمة عن إرتفاع مستوى سطح البحر والعواصف إلى ملوحة التربة ومستودعات المياه الجوفية المتجددة على طول الساحل، نظرًا لأن غالبية السكان والزراعة والنشاط الصناعي يتركزون على الساحل، فإن تملح التربة وتلوث المياه العذبة وأضرار البنية التحتية تشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد.

قد تؤدي الفيضانات الناجمة عن زيادة شدة الأمطار على الساحل إلى زيادة معدل التآكل الساحلي وتلف البنية التحتية للصرف والأنابيب.

صحة الإنسان

مع زيادة في درجات الحرارة الإجمالية من المرجح أن تزيد من حالات الأمراض التي تنقلها المياه. يمكن أن تؤدي الزيادات في وثيرة ومدة موجات الحرارة أيضًا إلى الوفيات المرتبطة بالحرارة، وخاصة في المدن. مزيج من الاحترار وتحديات التلوث الموجودة في المدن الساحلية في ليبيا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في أمراض الجهاز التنفسي للسكان.

لا يمكن أن تؤدي الزيادات في العواصف الترابية والعواصف الرملية إلى إلحاق الضرر بالبيئة المشيدة (المباني) فحسب، بل قد تؤدي أيضًا إلى زيادة إنتشار الأمراض الناتجة عن زيادة التعرض للرمال أو الملوثات الكيميائية أو الجسيمات ذات الصلة، فضلاً عن زيادة تفاقم الظروف التنفسية الحالية. يمثل مجموع العواصف الرملية والترابية والجفاف والفيضانات والتصحر تهديدًا كبيرًا لتنمية ليبيا وإنتاجيتها الزراعية.

ثانيا: التقدم المحرز

13-1 تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تللك المخاطر

عملت الدولة الليبية على إعداد الخطة الوطنية لمجابهة الكوارث البيئية عام 2007، تغطي هذه الخطة مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة أي كوارث محتملة في ليبيا، كما يجري العمل حالياً على إعداد خطة وطنية لمواجهة الكوارث الناتجة عن التلوث البحري على طول الساحل الليبي.

13-1-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص

لا توجد اي بيانات او احصاءات يمكن حساب بها هذا المؤشر.

المؤشر13-1-2: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر التلوث تمشيا مع اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030

ليبيا لم تقم بإعداد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

13-1-3 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

لا توجد اي بيانات او احصاءات يمكن حساب بها هذا المؤشر.

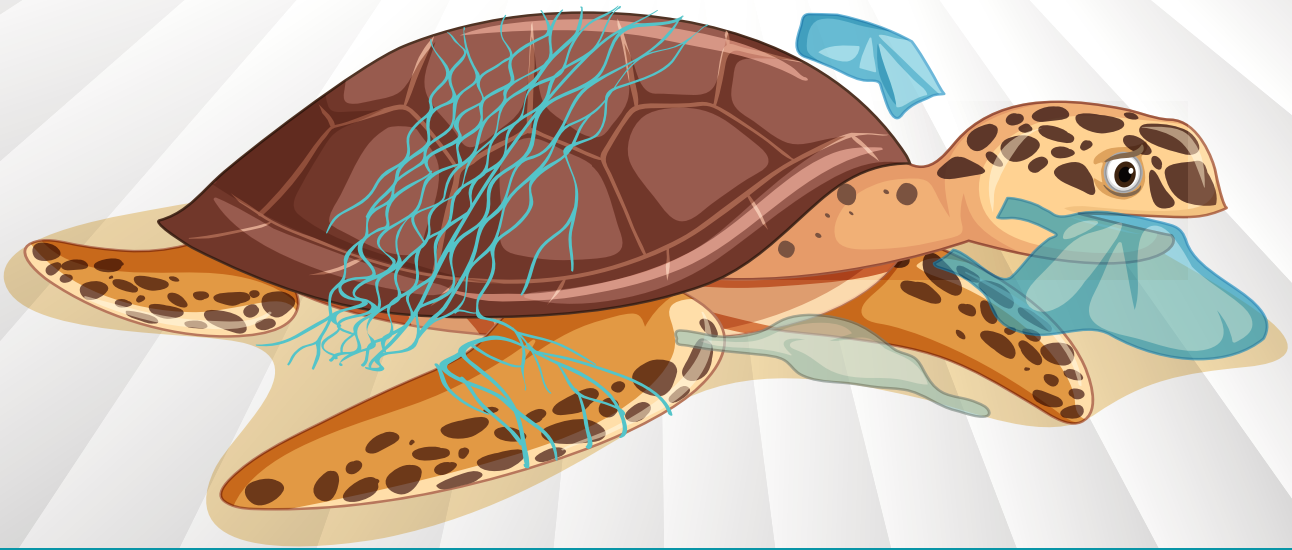

13

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

13.2 ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط لوطنية

لا يوجد إطار تشريعي يهتم بقضية التغيرات المناخية، أو ثم تضمين المفاهيم الرئيسة التي تتضمنها إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بالتغير المناخي بشكل واضح في السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بمجالات التنمية القطاعية، والمقصود في هذا الصدد التركيز على العوامل المشتركة والعلاقات التي تربط بين التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والأساليب المتبعة محلياً في إستخدام الموارد الطبيعية ومراعاة ذلك عند إقرار السياسات الوطنية ما يؤدي إلى التقليل من مردود دورها التنموي التطبيقي الذي يعكس مساهمتها في معالجة مشكلة التغيرات المناخية. يتطلب العمل على المستوى الوطني إتخاذ إلاجراءات والتدبير اللازمة للحد من آثار التغير المناخي، وهذا يحتاج الى إرادة وقدرات فنية وتنسيق ما بين المؤسسات المعنية بتغير المناخ مع إدماج وتكامل خطط عمل قطاعية في مجال التغير المناخي في الخطط الوطنية القطاعية للتنمية. هناك مبادرات تمت على المستوى الوطني تستهدف إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية منها:

- تواصل ليبيا جهودها من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية لمواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة تغير المناخ وعلى إعداد البلاغ الوطني الاول، حيث انخرطت ليبيا منذ العام 2018 في الصندوق الاخضر للمناخ ، وتعمل من خلاله على اعداد مشاريع الجاهزية لاعداد المتطلبات المنوه عليها.
- بدأت ليبيا تنفيذ مشروع الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من مواد (الهيدروكلوروفلوروكاربونات)، والذي يهدف إلى التخلص التدريجي من المواد المستنفذة لطبقة الاوزون.
- عملت ليبيا على إعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقة الجديدة والمتجددة 2020ـ2030 والتي تسهم في الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، هذه الخطة الطموحة تستهدف زيادة مساهمات الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المنتجة الى 22 % عام 2030.
- إن السياسة المكانية المعتمدة في ليبيا (2006ـ2030) قد تبنت سياسات لمكافحة التغيرات المناخية بالبلاد من خلال هدفها تطوير إستراتيجيات وطنية لمختلف القطاعات في ليبيا تسهم بشكل عام من تقليل الملوثات، والتقليل من استهلاك الطاقة، وادارة النفايات ومعالجتها، وتكييف التنمية المكانية لتلائم المتغيرات المناخية المتوقع حدوثها.

13 العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

13.2.1 عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/ استراتيجية/ خطة متكاملة تزيد قدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيف وطنية وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)

ليبيا لم تقم بإعداد استراتيجية وطنية للتغير المناخي ، أو وضع خطة للتكيف ، ولم تقدم مساهمتها الوطنية الطوعية ، كذلك لم تقدم اي بلاغات وطنية.

13.3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

بذلت في ليبيا العديد من المحاولات لادخال مفاهيم التربية البيئية في مناهج التعليم بمراحله المختلفة وبما فيها المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة في مراحل التعليم الاساسية والثانوية إلا أن التغير في المناهج التعليمية في فترات متقاربة وكذلك عدم توفر البنية والمعدات المطلوبة التي إستهدفت تطوير المناهج آدى إلى عدم تحقيق أهدافها المرجوة. مع التنويه إلى إن بعض المناهج التعليمية تحتوي على بعض المفاهيم البسيطة التي تتناول مواضيع لها علاقة بتغير المناخ.

كما إن هناك محاولات بذلت ولا زالت مستمرة لادخال الانشطة اللاصفية في مراحل التعليم الاساسي من خلال محاولة إرساء المدارس الخضراء، وتكوين نوادي للبيئة، كما يتم تنفيذ بعض برامج توعية بالمدارس.

أما في التعليم العالي فانه توجد في ليبيا بعض الكليات خاصة بعلوم وهندسة البيئة وكذلك تقوم بعض الكليات بتدريس مقررات بيئية من ضمنها تغير المناخ، إلا إن هذه المقررات تحتاج إلى التطوير لكي تواكب المستجدات في هذا المجال.

13.3.1 عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

لا توجد اي بيانات او احصاءات يمكن حساب بها هذا المؤشر.

13-3-2 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية

لا توجد اي بيانات او احصاءات يمكن حساب بها هذا المؤشر.

13

العمل المناخي

إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره

13- أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــــأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشـــــتركة لمبلغ قدره 100 بحلول عام بليون دولار ســـــنويا 2020 من جميع المصـــــادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

ليبيا مصنفة من بلدان العالم النامية والتي تستفيد من المنح التي يقدمها الصندوق الاخضر للمناخ.

13ـ أ1 المبلغ السنوي الذي يجمع سنويا مقيما بدولار الولايات المتحـدة في الفترة بين عـامي 2020 و 2025 بهـدف الوفـاء بالتزام توفير 100 بليون دولار

طبقا لاتفاقية تغير المناخ فان ليبيا مصنفة من بلدان العالم النامية والتي لا تساهم في هذه التمويلات ، ولكن يمكنها طوعيا المساهمة.

13- ب تعزيز الآليات اللازمة لتحسـين مسـتوى قدرات التخطيط والإدارة الفعـالين المتعلقين بتغير المنـاخ في أقـل البلـدان نموا، والـدول الجزرية الصـغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النســاء والشــباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

ليبيا لا زالت تحتاج إلى تحسين قدراتها للتخطيط والإدارة الفعـالين المتعلقين بتغير المنـاخ بما في ذلك التركيز على النســاء والشــباب والمجتمعات المحلية والمهمشة. ولا زالت هناك شح في الدراسات التي تناولت النساء والشباب والمجتمعات المحلية في ليبيا وعلاقتها بتغير المناخ ليتم الاسترشاد بها في إتخاذ سياسات أو تدابير تحسن من قدرة هذه الفئات في مجابهة القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

13ـ ب – 1 عدد أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصـــــغيرة النامية ومقدار الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لآليات تحســـــين مســـــتوى قـدرات التخطيط والإدارة الفعـالين المتعلقين بتغير المنـاخ، بمـا في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

لا توجد اي بيانات او احصاءات يمكن حساب بها هذا المؤشر.

ثالثا: التطلع الى المستقبل

ما زالت قضية التغير المناخي في ليبيا تحتاج إلى المزيد من العمل، و يجب إعطائه الاولوية على مستوى صانعي القرار لتنسجم مع إلتزامات الدولة الليبية حيال إتفاقية تغير المناخ ومع الخطط والبرامج القطاعية لضبط معدلات التلوث والحد من الانبعاثات وتنفيد البرامج والمشاريع المستهدفة إعتمادا على التركيز على مصادر الطاقات المتجددة وكفاءة واستخدام الطاقة وتوليد الكهرباء والتوسع في برامج حصاد المياه، وتنفيذ حملات التوعية لمختلف فئات المجتمع والعمل على وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية لتساهم بفاعلية في تنفيد هذه التطلعات.

رابعاً : التحديات الرئيسة أمام التخفيف من آثار تغير المناخ

يتطلب العمل على المستوى الوطني إتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من آثار التغير المناخي، وهذا يحتاج الى إرادة وقدرات فنية وتنسيق ما بين المؤسسات المعنية بتغير المناخ مع إدماج وتكامل خطط عمل قطاعية في مجال التغير المناخي في الخطط الوطنية القطاعية للتنمية. بالرغم من كل الجهود المبذولة في ليبيا، إلا أنها تظل غير كافية لمواجهة تغير المناخ والتصدي لتأثيراته. من أبرز هذه التحديات ما يلي:

- عدم وجود برامج قطاعية لمواجهة الاثار المناخية، وغياب السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التغير المناخي.
- الافتقار إلى البيانات وأدوات رصد ظاهرة المناخ وبالتالي عدم وجود قاعدة بيانات وطنية يستند عليها في أو يستمد منها المعلومات المتعلقة الدقيقة والصحيحة بتغير المناخ وتأثيراتها على المستوى الوطني.
- غياب التنسيق والتعاون بين اصحاب المصلحة.
- لا يوجد إطار تشريعي ومؤسسي متطور يهتم بقضية التغيرات المناخية، حيث أن المفاهيم الرئيسية التي تتضمنها إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بالتغير المناخي غير مذكورة بشكل واضح في السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بمجالات التنمية، والمقصود في هذا الصدد التركيز على العوامل المشتركة والعلاقات التي تربط بين التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والأساليب المتبعة محلياً في استخدام الموارد الطبيعية ومراعاة ذلك عند إقرار السياسات الوطنية.
- عدم وجود التمويل اللازم ضمن ميزانيات المؤسسات والمراكز البحثية للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ.
- قلة الخبرات المتخصصة في متابعة قضايا المناخ.

الهدف 16

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

المقدمة

يعد بناء السلام المستدام على أسس متينه تتلاقى مع إطلاق عملية التنمية والنمو الاقتصادي وبناء الدولة ،وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وتوسيع عمل اللامركزية الإدارية فضلا عن وجود مؤسسات المجتمع المدني القادرة على أداء دورها بكفاءة من اولويات المرحلة القادمة لاكتساب ثقة الناس وضمان عدم عودة النزاع وإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد ، من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة بما يلي:

1. برنامج الإصلاحات الإقتصادية بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي في إطار القضاء على سوق العملة الموازي أي السوق السوداء والذي أثر سلبا على عيش المواطنين، الأمر الذي ساهم في هبوط أسعار الدولار والعملات وأثر بشكل إيجابي على حياة المواطنين من خلال إنخفاض أسعار السلع والخدمات.
2. إدارة صندوق الثروة السيادي بحكم قضائي صدر لمصلحة الحكومة وهذا الأمر سيساعد في تحسين كفاءة أداء المؤسسات المالية والإستثمارية.
3. إصدار قرار بتطبيق الحوكمة على الشركات والمؤسسات العامة بما يتماشى مع المعايير الدولية.
4. تفعيل دور مصلحة الضرائب لتنمية الإيرادات العامة والخاصة بعد قفل حقول النفط في ليبيا.
5. ضمان تحقيق المسائلة والشفافية بتأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
6. تحسين أداء وزارت الدفاع والداخلية والعدل لحماية حقوق الإنسان.
7. تعزيز حماية الطفل والأسرة بإنشاء وحدة حماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية.
8. تقوية شبكة الأمان الإجتماعي ودعم الفقراء بإنشاء صندوق الزكاة الليبي.

أولاً :التقدم المحرز

الغاية 16-1 الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف و ما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000نسمة بحسب النوع والعمر ونوع الجنس

توجد صعوبة في تجميع المعلومات والتأكد من صحة التقارير في ظل الظروف الأمنية المتدهورة منذ العام 2014 والمتفاقمة منذ أكثر من عام، وإرتفاع حوادث القتل العمد في السنوات الأخيرة بشكل كبير، ولم يتسنى لنا قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات نتيجة الوضع الراهن.

16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاعات المسلحة لكل 100,000نسمة بحسب العمر والجنس والسبب

•توجد صعوبة لجمع المعلومات ، إلا أن مصلحة الإحصاء والتعداد حددت في تقريرها عام 2013 م أن عدد ضحايا حرب ثورة فبراير 6048 قتيل.
وذكر تقرير وزارة الصحة لعامي 2016-2017 أن عدد الوفيات المرتبط بالأسلحة النارية قدر بنسبة 2.4٪ من إجمالي عدد الوفيات.
كما بلغ ضحايا حرب 2019-2020 من يوم 3 أبريل 2019 الى يوم 3 أبريل 2020 عدد (4387) قتيل منهم 506 مدني، 41 عنصر طبي، 64 سيدة ، 8 أطفال بناء على تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا.

16-1-3 انسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهراً السابقة

تصاعد العنف البدني والنفسي لمعظم جرائم القتل والخطف وغيرها من الإنتهاكات نتاج حالة الفوضى و الإنقسام وعدم القدرة على تطبيق القوانين .
ووفقا للإحصائيات الأخيرة لعام 2018-2019 فإن أعداد النساء المعنفات المسجلة إرتفعت بنسبة 45% خلال العام الأخير في مختلف المدن الليبية بحيث أصبح عدد المعنفات في ليبيا خلال عام 2019 أكثر من 550 معنفة في حين كانت قرابة 340 إمرأة في عام 2018م.

16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجولهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها

الشعور بالأمان داخل المجتمعات السكانية في مختلف المدن الليبية من السمات التي يتمتع بها الليبيين بوازع الدين والعرف والأخلاق والإطار القبلي والمناطقي والعشائري، إلا أن الأمان لا يتوفر بشكل جيد عند التنقل بين المدن من العام 2014 م حيث سجلت حالات قتل وخطف وإخفاء على الطرقات الرابطة بين المدن.

ولم نتمكن من قياس هذا المؤشر لعدم وجود البيانات اللازمة لذلك.

16-2 إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع اشكال العنف والتعذيب

التدابير والآليات التي قامت بها الدولة الليبية من أجل حماية الطفل وإنهاء كل ما يتعرض له من سوء المعاملة وجميع أشكال العنف وهي كالتالي:

- قانون حماية الطفل رقم (5) لعام 1997م.
- إنشاء مكتب حماية الأسرة والطفل بقرار من وزير الداخلية المفوض تحت رقم (1754) لسنة 2018 بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعدل ووزارة الصحة وبالتشاور مع منظمات المجتمع المدني ومنظمة اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ليبيا طرف في عدد من المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تنص على توفير الحماية للأطفال من العنف أهمها إتفاقية حقوق الطفل التي إنظمت إليها ليبيا في 1993م.

16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 سنة، والذين تعرضوا لأي عقاب بدني أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق

وفق دراسة قام بها قسم حماية الطفل بمنظمة اليونيسيف مؤخرا حيث أفاد بأن هناك ثلاث من كل أربعة أطفال عن تعرضهم للعنف بشكل عام سواء في المدرسة او أماكن الرعاية البديلة ويعد العنف الجسدي والعنف العاطفي (النفسي) المرتكب ضد الأطفال من قبل البالغين في سياق التهذيب والعقاب بمثابة الشكل الأكثر شيوعا للعنف الذي يتعرض له الطفل في ليبيا.

16 ـ 2 ـ2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100,000 نسمة بحسب الجنس والعمر وشكل الإستغلال

نظرا لإتساع نطاق العنف والإضطرابات الأمنية وزيادة الإنفلات الأمني أصبح الحصول على معلومات دقيقة على ضحايا الاتجار بالبشر وسوء المعاملة على الرغم من وجودها أمر صعب بحيث لا توجد تقارير رسمية لأعداد مؤكدة من ضحايا الإتجار بالبشر، والذين تعرضوا لأنواع مختلفة من الإستغلال وأشكال قاسية من سوء المعاملة.

16-2-3 نسبة الشـــابات والشـــبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 ســـنة و 29 ســـنة الذين تعرضـــوا للعنف الجنســـي قبل ســـن الثامنة عشر

على الرغم من إنتشار العنف الجنسي في السنوات الأخيرة في العديد من النزاعات المسلحة فغالباً ما يضل غير مرئي فالشعور بالذنب أو الخوف أو الخجل والوصم والنبذ الإجتماعي والصدمة البدنية والنفسية المدمرة تمنع الضحايا من الإبلاغ ونتيجة لذلك هناك صعوبة في الوصول إلى حصر أعداد الضحايا.

16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع للعدالة

16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الإثنى عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من الإيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا

زادت حالات العنف خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة نتيجة للصراعات القائمة والإنقسام السياسي ولم يتسنى لنا قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات الدقيقة.

16-3-2 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء

عدم التمكن من قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات .

4-16 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز إسترداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030 م

16 ـ 4 ـ 1 القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

ترتب على دعم الدولة للمحروقات (المشتقات النفطية) تنامي ظاهرة التهريب حيث قدرت نسبة كميات الوقود المهربة للخارج (30 ٪) من صافي الكميات المستوردة والمنتجة محلياً أي ما يعادل 30% من القيمة المالية المخصصة لذلك سنوياً.

16 ـ 4 ـ 2 نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ ظروفها أو تثبت من ذلك تمشيا مع الصكوك الدولية

يوجد تدفقات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة دون أي تدخل دولي جاد من اللجنة المعنية بمنع دخول الأسلحة إلى ليبيا، على الرغم من أنه قد بذلت الكثير من الجهود الوطنية لجمع الأسلحة والتعامل مع ملف الأسلحة وفق القانون بإعتبار ذلك جرائم جنائية .

5-16 الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهم

1-5-16 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسئول حكومي ودفعوا رشوة لمسئول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسئولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة

من الصعب قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات .

2-5-16 نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسئول حكومي ودفعت رشوة إلى مسئول حكومي أو طلب منها أولئك المسئولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة

من الصعب قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات .

6-16 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسة كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابة)

جدول (16-1) النفقات الحكومية كنسبة من الميزانية المعتمدة مصنفة حسب الأبواب لسنة 2019

السنة 2019	الباب الأول (المرتبات)	الباب الثاني (التسييرية)	الباب الثالث (التنمية)	الباب الرابع (الدعم)
الميزانية المعتمدة	24,875	9,590	5,000	7,235
الميزانية الفعلية	24,512	9,429	4,638	7,235
الفعلية /المعتمدة %	98.5	98.3	92.8	100

16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة

أغلب السكان غير راضين على الخدمات العامة وطرق تقديمها.

16-7 كفالة إتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

16-7-1 نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني

يقدر عدد العاملين في قطاعات الدولة (1,800,000) مليون وثمان مائة ألف موظف، أي ما نسبة 61% من عدد المؤهلين للعمل، أما توزيع الوظائف بالنسبة على العمر والجنس وذوي الإعاقة، فهو قيد البحث.

16-7-2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية

• من خلال التقارير فإن إعتقاد السكان في أن صنع القرار هو عملية تشمل الجميع، من خلال تقرير المفوضية العليا للإنتخابات وإقبال السكان على الإنتخابات هو من باب المشاركة الفعلية في صنع القرار.

16-8 توسيع وتعزيز ماركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

16-8-1 نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات

تعتبر عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية محدودة التأثيربالرغم من أن أغلب الدول النامية هي عضوا في جل المنظمات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وكان العديد من مندوبي تلك الدول تتراس المنظمات المشار اليها، وأهمها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية.
وليبيا عضواً في تلك المنظمات الدولية ومشاركة بشكل فعال في حقوق التصويت بها.

16-9 توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد

16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الدين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني بحسب العمر

جميع الاطفال دون سن الخامسة مسجلين بالسجل المدني بنسبة 100% ولديهم هوية وطنية.

الغاية 16 ـ 10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

تكفل التشريعات الوطنية الحريات الاساسية ووصول الجميع إلى المعلومات.

16 ـ 10 ـ 1 عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهرا الماضية

لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات.

16 ـ 10 ـ 2 عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياسية لإطلاع الجمهور على المعلومات

لم يتم قياس هذا المؤشر لعدم توفر البيانات.

الغاية 16 ـ أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بجملة أمور منها التعاون الدولي من اجل بناء القدرات علي جميع المستويات ولاسيما في البلدان النامية ، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

16 ـ أ ـ 1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادي باريس

المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا هو الجهة المعنية بمتابعة حقوق الإنسان وفق مبادي باريس.

الغاية 16 ـ ب تعزيز القوانين والسياسيات غير التمييزية وأنفاذها لتحقيق التنمية المستدامة

مطابقة اغلب القوانين الليبية التي تتعلق بالحقوق للمعايير الدولية ما عدا ما يخالف الشريعة الإسلامية، وصدرت بعد العام 2011 م عديد التشريعات التي تعنى بالحقوق والحريات وعدم التمييز.

16 ـ ب ـ 1 نسبة السكان الذين ابلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال ألاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز علي أساسها

لا توجد بلاغات مبنية على أساس تمييزي خلال الإثنى عشر شهرا الماضية ، وكل الشكاوي التي تتقدم بها المكونات الثقافية من امازيغ و تبو و طوارق تدخل في إطار السجال السياسي لمشروع الدستور.

ثانيا: الفرص

1) وجود اجهزة رقابية لمكافحة الفساد وتطوير أنظمة الرقابة المالية والإدارية وفق المعايير الدولية لزيادة الشفافية.
2) الدعم والاهتمام الاقليمي والدولي بما في ذلك منظمة الامم المتحدة يمثل فرصة حقيقية لتحقيق الامن والسلام في ليبيا.
3) وجود قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 يحقق المزيد من اللامركزية الإدارية ويفوض السلطات المحلية بمزيد من الصلاحيات من خلال وجود سلطة واسعة للبلديات لتسيير المرافق والخدمات العامة، وهذا الامر يسهم في تحقيق الامن والعدالة والاستقرار.

ثالثا: التحديات

1) إعادة دمج النازحين والمهجرين وإيجاد سبل العيش الكريم و توفير فرص للعمل والخدمات الاساسية وبناء السلام المستدام للجميع في كل المناطق.
2) استمرارالنزاع المسلح بين الاطراف الليبية وهشاشة الوضع الامني.
3) تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي يصعب مراقبتها والسيطرة عليها
4) صعوبة الوضع الإنساني والاقتصادي والمعيشي للسكان.

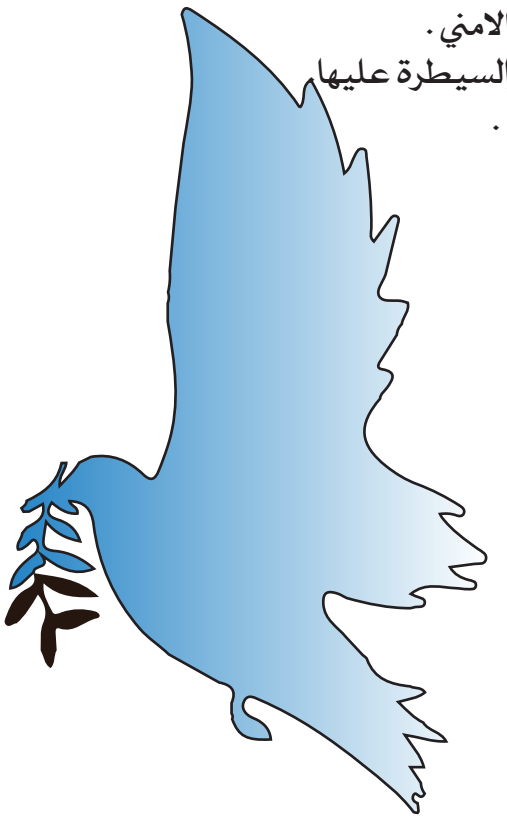

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المقدمة

تسعى دولة ليبيا دائماً من خلال رؤيتها الحالية والمستقبلية إلى تعزيز الشراكة والتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين لترسيخ مبادئ وأسس التنمية المستدامة من أجل التصدي للمصاعب والمختنقات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية التي تواجه البشرية عامة وعلى المستوى المحلي وفي مختلف مناطق ليبيا على وجه الخصوص.

إلا أنه، ونتيجة للظروف الإستثنائية التي تمر بها ليبيا حالياً منذ العام 2011 م، تناقص دور ليبيا في تقديم المساعدات والدعم للدول المحتاجة على المستوى العالمي وأصبحت الشراكة في إتجاه واحد في معظم الأحيان، وتكاتفت جهود معظم المنظمات والوكالات الدولية لدعم الشراكة مع ليبيا والوقوف معها لتذليل الصعاب والمختنقات في محاور عدة من بينها محور الحفاظ على البيئة وبناء القدرات والبنية التحتية والشأن الإجتماعي وخاصة فيما يعزز دور المرأة في المجتمع.

أولاً :التقدم المحرز

ومن هذا المنطلق، يمكن تلخيص أهم ما أُنجز خلال هذه الفترة الإستثنائية في ليبيا لتعزيز تحقيق مستهدفات الهدف السابع عشر من حيث وسائل التنفيذ وما يتطلبه تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بما يلي:

1 ـ الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

- من أهم ما أنجز في إيجاد شراكة ما بين القطاع العام والخاص هو إستحداث (الوكالة الليبية للتنمية) وذلك للمساهمة في برامج التنمية للبحث عن ممولين ومستثمرين في كل جوانب التنمية.
- الإهتمام بالشباب وصقل قدراتهم والحث المستمر وتشجيعهم ليصبحوا رواداً للأعمال وذلك من خلال برنامج ريادة الأعمال وإتاحة التسهيلات الفنية والإدارية والقانونية لاسيما منح القروض المالية ليتمكنوا من إنشاء شركات ناشئة وذلك من خلال البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

2 ـ الشراكة العالمية

تحققت العديد من الشراكات الدولية مع عدد من المنظمات والهيئات والوكالات الدولية من خلال مشاريع الإستجابة الدولية والتي تضمنت المساهمة الفعالة في التنمية في عديد من المجالات ونذكر منها ماتم تحقيقه.

- **في مجال البيئة**

برنامج إرساء اللامركزية وتحسين الخدمات البلدية ويستهدف البرنامج عدد (7) بلديات و يختص بدليل مؤشرات الإصحاح البيئي ودليل التخطيط التنموي بالمشاركة المحلية من خلال التعاون والشراكة مع المؤسسة الألمانية GIZ بميزانية مرصودة بقيمة 3,000,000 مليون أورو.

- **في مجال البنية التحتية**

تطبيق برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS والذي يستهدف جميع البلديات في ليبيا وتم الشروع بتنفيذ البرنامج من خلال المنظمة الدولية للهجرة IOM وهو في مرحلته الأولى والتي تستهدف هذه المرحلة عدد (3) بلديات .

• في مجال الصحة

تطبيق برنامج يختص بالإنتعاش والإستقرار والتنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال إستهداف عدد (24) بلدية لتشمل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي ببرنامج متكامل ممول من الإتحاد الأوروبي ليتولى شركاؤه المنفذون تنفيذه وهم وزارة الخارجية الإيطالية والوكالة الإيطالية AICS بالإضافة إلى UNDP وUNICEF.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

تضمنت الشراكة الدولية مع الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي العديد من البرامج والتي تستهدف عدد (56) بلدية من شأن هذه البرامج الرقي والرفع بمستوى التنمية ونذكر من أهم هذه البرامج :

- برنامج تعزيز القدرات المحلية من أجل القدرة على الصمود والتعافي بتاريخ 2017/06/06 إلى 2020/05/05 م وقد إستهدف من خلال البرنامج عدد (6) بلديات إضافة إلى (5) بلديات في مدينة طرابلس الكبرى وإجدابيا، بميزانية عامة للمشروع رصدت بقيمة 18 مليون أورو بالإضافة إلى 19.6 مليون دولار من صندوق الإتحاد الأوروبي الإنتمائي و 500 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة.
- برنامج تعزيز القدرات المحلية من أجل القدرة على الصمود والتعافي والذي إستهدف عدد (24) بلدية حيث إنطلق المشروع في عام 2018 وإنتهى تنفيذه في عام 2020 م بميزانية عامة للمشروع رصدت بقيمة 18مليون أورو بالإضافة إلى 50 مليون أورو من خلال منظمة اليونسيف والوكالة الإيطالية.

3 ــ بناء القدرات " القوى العاملة "

- رفع قدرات المجالس البلدية للمطالب الأساسة والخدمية بأهداف محددة ولازال البرنامج قيد التنفيذ بالتعاون من خلال محضر إتفاق مع مؤسسة كيمونيكس الدولية وسمى المشروع بإسم المبادرة الإنتقالية الليبية.
- بناء قدرات وزارة الحكم المحلي والمجالس البلدية في مجال التدريب والتعليم وتقديم الإستشارات وتم تنفيذ البرنامج في شهر سبتمبر 2019 م من خلال الشراكة مع المعهد الجمهوري الدولي IRI.
- دعم وزارة الحكم المحلي والبلديات في مجال القانون ودعم سيادة القانون وتم الإنتهاء من تنفيذ البرنامج في شهر نوفمبر 2019 م من خلال الشراكة مع الرابطة الأميريكية للقانونيين ABA.

4 ـ المرأة والشباب والطفولة

- إطار عام لحماية الطفل والشباب من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف حيث تم توقيع الوثيقة بتاريخ 2017/07/17 ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد وتستهدف جميع بلديات ليبيا.
- برنامج بناء السلام لشباب مدينة سرت وقد تم تجميد تنفيذ هذا البرنامج بسبب الظروف الأمنية والتي رصدت له ميزانية بقيمة 2,950.705 مليون دولار بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون للبرنامج هم UNICEF – UNFPA –UNDP-FP .
- جائزة أفضل بلدية صديقة للطفل بتاريخ 2017/07/17 برعاية وشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وقد تم الإعلان عن الجائزة بتاريخ 2020/03/10 م وقد إستهدفت الجائزة جميع البلديات.

5 ـ مشاريع تنمية الجنوب (ميزانية التنمية للعام 2013 ـ 2019)

رصدت ميزانية إستثنائية بقيمة مليار دينار ليبي وذلك للرفع من مستوى التنمية بالجنوب الليبي في أغلب القطاعات الخدمية التي من شأنها الرقي بمستوى التنمية من خلال الخدمات التي ستقدم والتي سيكون أثرها إيجابيا على المنطقة الجنوبية بشكل خاص وعموم البلاد ومن أهم الأنشطة والخدمات التي سيتم تحقيقها بهذا التمويل (الإسكان ، المرافق ، البيئة ، الداخلية ، البنية التحتية) وغيرها من الخدمات الهامة والضرورية والتي سيتم تنفيذها من خلال القطاعات المختصة.

6 ـ التحول الرقمي وإستعمال وسائل التواصل الإلكتروني في الإجتماعات والندوات

بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة والمؤسسة الألمانية GIZ ومختلف المنظمات والمؤسسات الدولية تقوم وزارة الحكم المحلي بحكومة الوفاق الوطني تنفيذ برنامجاً للتحول الرقمي في المعاملات الإدارية والمالية بما يمكن المجالس البلدية في مختلف البلديات من التواصل عبر الأنظمة الألكترونية المتكاملة وفقاً لأسس الحوكمة الإلكترونية الرشيدة.

الرؤية المستقبلية لدور ليبيا في تحقيق مستهدفات الهدف السابع عشر

تنطلق ليبيا إلى المستقبل، بعد تلاشي الظروف الإستثنائية الراهنة التي تمر بها البلاد، إلى التطور المستمر في تحسين الأداء بغية الإستدامة والديمومة لمسارات التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال تقديم المساعدات والدعم للدول الأقل نمواً وخاصة على الصعيد الإقليمي.

كما تتطلع ليبيا إلى تعزيز الشراكة مع الهيئات الدولية والإقليمية لتوفير ظروف أفضل للعيش للمجتمعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من خلال منظومة متكاملة موحدة تسعى دائماً إلى وضع وتنفيذ خطط وخارطة طريق تنموية تشارك فيها جميع الأطراف خدمة لتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 عامة بما يضمن الإستمرارية في التحسين والإستدامة وتوحيد الجهود في التنفيذ لمواجهة التحديات والصعاب التي تواجه مختلف دول العالم حالياً وخاصة دولة ليبيا في مسألة عدم الإستقرار ومجابهة جائحة فيروس كورونا المستحدث وما يترتب على تداعياتها من تأثير على تنمية المجتمعات وتطورها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الخلاصة والخطوات القادمة

استعرض التقرير الوطني الطوعي الأول لليبيا إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وأبرز الإنجازات المتحققة، والتحديات في مجال التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في كل هدف من الأهداف التي تناولها التقرير الطوعي.

تولي ليبيا إهتماماً وطنياً بأجندة التنمية المستدامة وتجلى ذلك في تبني وزارة التخطيط لذلك بإعتبارها الوزارة المختصة بوضع سياسات وخطط التنمية الوطنية، وبالتالي سعت الوزارة لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تشكيل لجنة التنمية المستدامة، والتي تضم في عضويتها عدداً من الخبراء والمختصين من الجهات ذات العلاقة، وقد أُسند إليها مجموعة من المهام ومن أهمها موائمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد التقارير الطوعية وإستعراضها.

وقد تمّ إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول لليبيا (2020) وفقاً لخطة تنفيذية وضعت لهذا الغرض تمّ تنفيذها من قبل لجنة التنمية المستدامة وفرق العمل التخصصية للأهداف العشرة التي تمّ اختيارها وفقاً لمتطلبات المرحلة، وقد تمّ تشكيل فريق مصغر من بين أعضاء لجنة التنمية المستدامة لصياغة التقرير بشكله النهائي تحت الإشراف المباشر لرئيس لجنة التنمية المستدامة ومتابعة معالي وزير التخطيط بالخصوص.

لقد بينت هذه المراجعة قوة الإلتزام المجتمعي بالتنمية المستدامة، ففي أصعب الظروف كانت مؤسسات الدولة الليبية المعنية بالتخطيط للتنمية المستدامة تعد الوثائق وتجمع البيانات والمعلومات والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعقد في سبيل ذلك ورش العمل والندوات والعديد من اللقاءات والإجتماعات بهذا الخصوص، وكان العديد من أصحاب المصلحة يحرصون على المشاركة من خلال المنتدى الليبي للتنمية المستدامة يحدوهم الأمل بمستقبل أفضل.

إن تحقيق فرص السلام، والأمن الدائم، والإستقرار السياسي، والتماسك الإجتماعي، متطلبات ضرورية لإستدامة التنمية، وهي من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

كذلك فإن بناء تنمية شاملة، وضمان إستدامتها، يتطلب الإنتقال من الإعتماد الرئيسي على الإقتصاد الريعي أي الإقتصاد المعتمد كلياً على النفط إلى إقتصاد أكثر تنوعاً، وذلك بإستغلال مصادر وموارد أخرى واعدة مثل الطاقة الشمسية، والصناعات التي تعتمد على مصادر طبيعية محلية، والإستثمار السياحي وغيرها، وكذلك الإستثمار المستمر في تنمية الإنسان أي التنمية البشرية المستدامة، والتركيز على السياسات الإجتماعية المعززة للإستقرار.

بالإضافة إلى تحويل دور القطاع العام مستقبلاً من محرك رئيسي للإقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص في تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المستدامة، من خلال فتح مجالات الإستثمار للمستثمر المحلي والخارجي، ومواصلة دعم الإبتكار والتفوق، والإستثمار في المواطن للإرتقاء بمستواه المعيشي، وتحسين جودة الخدمات، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعزيز وتطوير التعاون المشترك مع الشركاء الدوليين والمنظمات والمؤسسات الدولية.

يشير الإستعراض إلى أن ليبيا أحرزت تقدماً في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة على إمتداد مسيرتها التنموية، والتي تمكنت من خلالها تحقيق نتائج مهمة وأرقام قياسية، خاصة فيما يتعلق بتعميم التعليم الإبتدائي، وتحسين الصحة الإنجابية، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومكافحة الأمراض، بالإضافة إلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويخلص هذا الإستعراض إلى إستنتاج عدد من الدروس المستفادة في مرحلة موائمة أهداف التنمية المستدامة 2030 مع الإستراتيجيات والخطط الوطنية، ومن أهم هذه الدروس مراعاة حقائق وأولويات الواقع الوطني، حيث أن الإستناد إلى السياق الوطني في تحديد أولويات التنمية المستدامة يعد أكثر ملائمة في مراحل الإعداد والتنفيذ وإستدامة النتائج على المدى الطويل.

كما أنه بالإضافة إلى ذلك من الضروري وضع رؤية بعيدة المدى، وإتساق السياسات بشكل يضمن البناء على الإستراتيجيات والخطط والأطر والمبادرات القائمة والتي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهذا ما تسعى إليه وزارة التخطيط من خلال بلورة رؤية وطنية بعيدة المدى تُدمج فيها أهداف التنمية المستدامة 2030.

إننا ننظر إلى التقرير الطوعي بوصفه عملية مستمرة لا تتوقف عند إعداده وعرضه أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى، بل هو بداية لمرحلة جديدة تتضمن عملاً وإلتزاماً وطنياً، والتي تشمل الأنشطة والبرامج التي ستتخذ مستقبلاً، وتطوير السياسات الوطنية لدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة بهدف موائمتها مع أجندة التنمية المستدامة 2030، ودمج أهدافها في خطط التنمية الوطنية للقطاعات والوزارات المعنية، فضلاً عن العمل على ردم فجوة البيانات من خلال تطوير نظام البيانات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وكذلك التطلع إلى بناء الشراكات القوية المتعددة بين أصحاب المصلحة، وتعزيز وتطوير الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

سوف تستمر ليبيا في تمسكها بإلتزاماتها الخاصة بأجندة التنمية المستدامة 2030 في سياساتها وبرامجها الوطنية، وستواصل سعيها المستمر لضمان تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة من خلال دمجها في خطط التنمية الوطنية الشاملة لمختلف القطاعات، وبما يركز على الأولويات الوطنية لكل قطاع. كما يشمل ذلك إستمرار التعاون والشراكة والتضامن بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

كما ستبذل ليبيا قصارى جهدها لتوفير البيانات والمؤشرات المتعلقة بقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال تبني وزارة التخطيط لإنشاء نظام رصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، والذي سيعزز ضمان تنفيذها ويعزز القدرات المتعلقة بجمع وتحليل البيانات، وتوفير مؤشرات أجندة التنمية المستدامة 2030، وفقاً للخطط المرسومة والمدد الزمنية التي تمّ تحديدها لضمان جودة التنفيذ، وتذليل الصعوبات وتجاوز التحديات المستقبلية المحتملة.

كذلك سوف تستمر حملات التوعية بوسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى عقد ورش عمل تشاورية بهدف تعبئة مجتمعية واسعة لكافة المواطنين أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة 2030.

إن أهداف التنمية المستدامة هي خطة عمل عالمية من أجل السلام، وإزدهار الناس والكوكب، وكرامة المواطنين، وشراكة عالمية متجددة تعزز التنمية المستدامة للأجيال القادمة. لكن المعنى الحقيقي لخطة 2030 يكمن في نجاح تنفيذها ليس فقط من خلال وجود إرادة سياسية لذلك، ولكنها تتطلب أيضاً إيجاد الآليات المؤسسية المناسبة، وكذلك تعبئة مجتمعية لكافة أصحاب المصلحة لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

قـــــائمة المصـــــادر

ت	المصـــــــــــدر
1	تقرير المسح الوطني لصحة الاسرة – مصلحة الاحصاء والتعداد بوزارة التخطيط 2014
2	تقارير مركز التوثيق والمعلومات بوزارة الصحة
3	مصلحة الإحصاء والتعداد –حسب أخر مسح 2014-2015
4	تقارير مركز مكافحة الامراض– وزارة الصحة
5	التقرير الوطني الأول حول التقدم المحرز نحو تحقيق غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة – اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ، ديسمبر 2019 – طرابلس- ليبيا
6	تقرير أسباب الوفاة في ليبيا 2019، مركز المعلومات والتوثيق – وزارة الصحة
7	تقارير وزارة الداخلية
8	دراسة عوامل الاختطار للأمراض غير المعدية 2009
9	تقارير مركز التوثيق والمعلومات بالهيئة العامة للموارد المائية
10	تقارير الشركة العامة للكهرباء
11	التقرير الوطني حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة- الموئل الثالث 2016
12	تداعيات جائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد الليبي / وزارة الاقتصاد والصناعة / 2020 - طرابلس -ليبيا
13	National Plan for developing The Renewable Energy in Libya (2013-2025)

المـــــلاحـــــق

الرسائل الرئيسية

يهدف الإستعراض الطوعي الأول لليبيا بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030 التي إعتمدها قادة دول العالم في سبتمبر 2015 إلى إعطاء صورة حقيقية عن الجهود التنموية التي تبذلها الدولة الليبية بغية بناء دولة عصرية ذات تنمية إقتصادية وإجتماعية وبيئية مستدامة ومتكاملة إعتماداً على الموارد البشرية والطبيعية والمادية المتاحة لبناء مستقبل أفضل لحياة الليبيين من خلال رصد مستوى الإنجاز الذي تحقق لمجموعة الأهداف التي تم إختيارها وفقاً لأولويات المرحلة في الدولة الليبية مثل قطاعات التعليم والصحة والطاقة وغيرها، وما تم وضعه من إستراتيجيات وخطط وطنية وإلى ما تم إتخاذه من سياسات لإستدامة التنمية ورفاهية الإنسان الليبي، كما يبين التقرير التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

إنتهجت ليبيا في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة نهجاً يقوم على أساس تجربتها في العمل على أهداف التنمية للألفية، وحيث أن وزارة التخطيط هي المختصة بوضع سياسات وخطط التنمية الوطنية لذلك سعت الوزارة لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليتم ترجمة مخرجات تقارير المتابعة والرصد والتقييم في الإستراتيجيات والخطط الوطنية والسياسات التنفيذية في قطاعات ومؤسسات الدولة من خلال لجنة التنمية المستدامة التي تعمل تحت الإشراف المباشر لمعالي السيد/ وزير التخطيط، وقد شكلت اللجنة بقرار من قبل السيد الوزير برئاسة السيد/ مدير عام معهد التخطيط وعضوية عدد من الخبراء والمختصين من القطاعات ذات العلاقة وتضم في عضويتها كذلك رئيس مصلحة الإحصاء والتعداد ورئيس الهيئة العامة للمعلومات.

أسندت للجنة التنمية المستدامة مجموعة من المهام تمثلت في تقييم الوضع القائم والعمل على توفير قواعد بيانات للمؤشرات الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، وكذلك لموائمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة 2030 في الإستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، والعمل على متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد التقارير الطوعية وإستعراضها في المحافل الدولية.

جاء إعداد هذا التقرير الوطني الطوعي لليبيا لأهداف التنمية المستدامة في إطار عملية تشاركية بقيادة وزارة التخطيط وذلك من خلال المنتدى الليبي للتنمية المستدامة كمنصة للحوار والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود وإلى إدماج وتعزيز مشاركة كافة أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والسلطات المحلية بالبلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وفئات الشباب والمرأة، وذوي الإعاقة، وكذلك الجهات التشريعية والرقابية، والأكاديميين والبحاث من الجامعات ومراكز البحوث، والإعلاميين والمثقفين. حيث كان هذا المنتدى رافداً وداعماً أساسياً لعمل لجنة التنمية المستدامة من أجل تحقيق أجندة 2030 وذلك من خلال الندوات وورش العمل واللقاءات التي عقدت بهذا الخصوص.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لخطة تنفيذية وضعت لهذا الغرض تم إعتمادها من معالي السيد وزير التخطيط تضمنت آلية التنفيذ وفقاً للبرنامج الزمني، حيث تم تكوين فريق عمل لكل هدف من الأهداف التي تم إختيارها وقد تم تكليف رئيس لكل فريق من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الهدف، وكذلك تم إختيار منسقاً لكل فريق يكون مندوباً عن القطاع المختص والمعني بتنفيذ الهدف،بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأعضاء من المختصين وأصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تم تشكيل فريق مصغر لتجميع البيانات والمعلومات في شكل تقارير من مختلف فرق العمل للأهداف المختلفة لصياغتها في التقرير النهائي.

أعدت ليبيا من خلال وزارة التخطيط العديد من الإستراتيجيات والخطط الوطنية التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وقد حرصت على موائمة إستراتيجياتها الوطنية في مختلف المجالات مع أهداف التنمية المستدامة، مثل الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة(2030)، وكذلك خطة النهوض بقطاع الموارد المائية في ليبيا(2020-2022)، وغيرها. كما تبنت وزارة التخطيط في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة خطة تنمية ثلاثية لكافة قطاعات الدولة للأعوام (2020-2021-2022) تتضمن على وجه الخصوص إدماج أهداف التنمية المستدامة في مقترح الخطة المشار إليها.

إيماناً من دولة ليبيا بأن التنمية المستدامة شأن وطني يتطلب مساهمة جميع الفئات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في تحقيقها فقد قامت بتشجيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتبني مفهوم الإستدامة، وذلك من خلال رعاية وزارة التخطيط لإنطلاق الوكالة الليبية للتنمية كمؤسسة غير حكومية بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، بما يضمن إستدامة نمو الإقتصاد الوطني.

كما تم تشجيع رواد الأعمال الشباب وكذلك المرأة على المشاركة في الأنشطة الإقتصادية بطريقة مستدامة من خلال التشجيع على ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي هذا الإطار فقد تم عقد عدة ملتقيات وورش عمل بهذا الخصوص، وكذلك إنشاء منصة وطنية لريادة الأعمال بمعهد التخطيط لتعزيز مساهمة رواد الأعمال الشباب وسيدات الأعمال لتحفيز النمو الإقتصادي.
وفي إطار تحقيق اللامركزية وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم نقل العديد من إختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي للبلديات وخاصة المتعلقة بالخدمات مثل التعليم والصحة والمواصلات ووغيرها.

يبين التقرير أن هناك العديد من التحديات التي تواجه ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أهمها عدم الإستقرار السياسي في ليبيا وهشاشة الوضع الأمني بما يصاحبه من صراع وعنف وإضطرابات تؤثر بشكل سلبي على كل برامج ومكتسبات التنمية وبالتالي على أجندة التنمية المستدامة 2030، وكذلك الهجرة غير الشرعية، وأعداد النازحين والمهجرين نتيجة الصراعات تشكل تحدياً حقيقياً على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. بالإضافة إلى طبيعة الإقتصاد الليبي من حيث أنه إقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز، وفي حال توقف إمدادات هذه الثروة تتوقف كافة برامج التنمية وبما يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بذلك من إعادة الإعمار وموضوع التمويل اللازم لذلك. كماأن الضعف والإفتقار للبيانات والمعلومات والمؤشرات المطلوبة للقياس والتقييم نتيجة للظروف الراهنة تؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام فإن ليبيا وهي تعرض التقرير الوطني الطوعي الأول على المنتدى السياسي رفيع المستوى فإنها تأمل أن تبرز من خلاله جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تعي تماماً في الوقت نفسه أن الطريق مايزال طويلاً، وأن تحقيق الإلتزامات المطلوبة مرهون بالقدرة على مواجهة التحديات الموجودة، وهو ما يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً مشاركاً لمواجهتها دعماً للجهود الوطنية وتعزيزاً للحوار الوطني، كما يجدر التأكيد على الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة لتحقيق رفاه الليبيين وإستدامة الموارد للأجيال القادمة.